مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - العدد ٦٢ - محرم ١٤٣١هـ - ديسمبر ٢٠٠٩

المحاسبون

رئيس هيئة السوق المالية:

نستخدم أحدث التقنيات لرفع مستوى الأداء الرقابي

- **تشكيل اللجان الفنية في دورتها الخامسة**
- **آليات مهمة لتنظيم حساباتك ووقتك وأوراقك**

الهيئة تعقد عددًا من الملتقيات

هيئة السوق المالية توفر .. مئة منحة

للتقدم إلى اختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

تحظى زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) باهتمام وتقدير القطاع الاقتصادي في المملكة ومكانة تساعد حامليها على تولي الوظائف القيادية ذات العلاقة بالجوانب المحاسبية والمالية في المملكة.

مواد الاختبار	
المحاسبة	فقه المعاملات
المراجعة	الأنظمة التجارية
الزكاة والضريبة	

قدم طلبك من خلال موقع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين: www.socpa.org.sa

- يعقد الاختبار في : الرياض و جدة و الدمام. في ١/٦/١٤٣١هـ الموافق ١٥/٥/٢٠١٠م

أهداف المنحة:

- الإسهام في إعداد كفاءات وطنية مدربة ومؤهلة تأهيلاً كافياً في حقل المحاسبة الذي يشهد طلباً كبيراً على الكفاءات المؤهلة مهنياً.
- تلبية الاحتياج المستقبلي لقطاعات السوق المالية المختلفة في حقل المحاسبة وسد احتياج مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال توفير كفاءات ذات قدرات عالية.

الشروط:

١. أن يكون المتقدم أو المتقدمة سعودي الجنسية.
٢. أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس في تخصص المحاسبة كحد أدنى من إحدى الجامعات المعترف بها.
٣. ألا يقل التقدير العام عن جيد جداً (٣من ٤ أو ٣,٧٥ من ٥).
٤. ألا يكون قد مضى على الحصول على آخر درجة علمية أكثر من خمس سنوات.
٥. ألا يكون سبق له التقدم إلى اختبار زمالة الهيئة.
٦. التقدم إلى المنحة قبل شهرين من تاريخ عقد الاختبار.

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
SOCPA

التفاعل الإيجابي مع المجتمع

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد..

تسعى الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين نحو التفاعل الإيجابي مع المجتمع خاصة في المجالات ذات العلاقة باختصاص عملها، فعلاوة على ما تقوم به الهيئة من جهود لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة بما يسهم في إيجاد معلومات موثوق بها تساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار المنشآت الاقتصادية ومساهمتها في دعم عجلة النمو الاقتصادي في المملكة، شاركت الهيئة خلال الفترة الأخيرة في عدد من اللجان ذات العلاقة بالشؤون المالية التي شكلتها حكومتنا الرشيدة، منها لجنة تطوير النظام المحاسبي الحكومي، ولجنة المساهمات العقارية، وكذلك المشاركة في إبداء الرأي لدى مجلس الشورى وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وكجزء من اتجاه الهيئة نحو التفاعل الإيجابي مع المجتمع، قامت الهيئة بتكليف من هيئة السوق المالية، بإجراء دراسة لمتطلبات معايير المحاسبة ومدى الإفصاح الفعلي للشركات المساهمة المتداول أسهمها في المملكة العربية السعودية. كما تقوم الهيئة حاليًا بإعداد دراسة عن معايير المحاسبة للجهات غير الهادفة للربح بتمويل من مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية.

كما تقوم الهيئة أيضًا بعقد العديد من الملتقيات الموجهة للعموم وذلك إيمانًا بدورها في رفع المستوى الثقافي والتوعوي فيما له ارتباط بمهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص وبالمجالات المالية بشكل عام وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعًا لمواصلة العمل بجد واجتهاد لتحقيق مزيد من الإنجازات لمهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص ولاقتصادنا الوطني بشكل عام.

د. أحمد بن عبدالله المغامس
المشرف العام / أمين عام الهيئة

المحاسبون

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة
السعودية للمحاسبين القانونيين
محرم ١٤٣١هـ - ديسمبر ٢٠٠٩

المشرف العام
د. أحمد بن عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

رئيس التحرير
د. يحيى بن علي الجبر
نائب أمين عام الهيئة

مستشار التحرير
عبد المجيد بن عبد الرحمن الفايز

مدير التحرير
عبدالله بن عبد العزيز الراجح

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:

ص.ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦

هاتف: ٠١/٤٠٢٨٥٥٥

فاكس: ٠١/٤٠٢٥٦١٦

E- mail:socpa@socpa.org.sa

الموقع الإلكتروني

www.socpa.org.sa

مجلس الإدارة

رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
معالي وزير التجارة والصناعة
الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل علي رضا

أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ إبراهيم بن علي البغدادي
الأستاذ أسامة بن عبدالعزيز الربيعة
الأستاذ حسان بن فضل عقيل
الدكتور توفيق بن عبدالمحسن الخيال
الدكتور وليد بن محمد الشباني
الأستاذ عدنان بن عبدالله النعيم
الأستاذ بكر بن عبدالله أبو الخير
الأستاذ طارق بن عبدالرحمن السدحان
الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن السويلم
الأستاذ وليد بن إبراهيم شكري
الأستاذ محمد بن صالح العبيلان
الأستاذ جهاد بن محمد العمري

أخبار ٤
لقاء ١٠
استفسار ورأي ١٦
تقرير ١٨
تحليل ٣٠
توعية ٣٤
أخبار دولية ٤٠
صدى المحاسبين ٤٤
استراحة ٤٦
الأخيرة ٤٨

* المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة
* ترتيب الأبواب يخضع لمعايير فنية

العدد ٦٢ محرم ١٤٣١هـ ديسمبر ٢٠٠٩م

5 الهيئة تعقد عدد من الملتقيات في إطار جهودها لنشر الوعي المهني

إيمانًا بدور الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في رفع المستوى الثقافي والتوعوي فيما له ارتباط بمهنة المحاسبة والمراجعة وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع قامت الهيئة بعقد ملتقى لجان المراجعة في الشركات المساهمة بمدينة جدة.

10 نستخدم أحدث التقنيات لرفع مستوى الأداء الرقابي

أكد معالي رئيس هيئة السوق المالية الدكتور عبد الرحمن بن عبدالعزيز التويجري، أن الهيئة تسعى باستمرار إلى تطوير اللوائح التنفيذية المنظمة لجوانب مختلفة في السوق المالية في المملكة وتحديثها لتتواكب مع المتغيرات التي تطرأ على قطاع السوق المالية وتتفق مع أفضل المعايير والممارسات ذات الصلة.

30 كيف يتم اختيار الجهات المناسبة للتحري؟

قبل سبعة أيام من التاريخ النهائي لتقديم القوائم المالية السنوية الخاصة بإحدى الشركات المسجلة بهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية تلقى المستشار القانوني للشركة رسالة إلكترونية مفصلة ولكنها مجهولة المصدر تتضمن الرسالة ادعاء بأن الشركة التابعة بالصين سجلت مبلغًا غير صحيح بالنسبة للإيرادات.

34 آليات مهمة لتنظيم حساباتك ووقتك وأوراقك

يعتبر وضع قائمة بالأولويات من الأشياء الأساسية المهمة في بداية أي مشروع خاصة مع وجود أعمال كثيرة يجب القيام بها. وإذا لم يكن التنظيم من بين نقاط قوتك، فعليك أن تستخدم نظام إعداد قائمة أسبوعية بالأولويات.

الناشر

رواء للإعلام المتخصص

ص.ب 26450 ـ الرياض 11486

هاتف: 4197333 فاكس: 4192640

www.rawnaa.com

المدير التنفيذي

سعد بن محمد القرني

رؤيتنا:

أن نكون رواد الحلول المتكاملة في الإعلام المتخصص بالعالم العربي..

رسالتنا:

نحن أول شركة للإعلام المتخصص في المملكة العربية السعودية نسعى لتحقيق الريادة عربياً من خلال تقديم حلول متكاملة ومنتجات إعلامية هادفة ومتميزة بمصداقية ومهنية عالية تلبي احتياجات عملائنا وتحقق رضاهم وتتجاوز توقعاتهم.

إدارة التحرير المركزي

هاتف: 01-4197333 تحويلة:324 فاكس: 01-4192624

edit@rawnaa.com

إدارة الشؤون الفنية

هاتف: 01-4197333 تحويلة:323 فاكس: 01-4192624

art@rawnaa.com

إدارة تطوير الأعمال

هاتف: 01-4197333 تحويلة:307 فاكس: 01-4608897

bsd@rawnaa.com

إدارة الإعلان والتسويق

هاتف: 01-4197333 تحويلة:246 فاكس: 01-4197696

adv@rawnaa.com

إدارة التوزيع والاشتراكات

هاتف: 01-4197333 تحويلة:244

فاكس مجاني: 8001242277

pro@rawnaa.com

إحدى شركات

دار اليوم للإعلام

المدير العام لدار اليوم للإعلام

صالح بن علي الحميدان

الطباعة:

مجمع اليوم الطباعي

بالتعاون مع جامعة الأمير سلطان ومعهد المحاسبين الإداريين الأمريكي

الهيئة تشارك في تنظيم منتدى إدارة المخاطر

نظمت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع جامعة الأمير سلطان الأهلية ومعهد المحاسبين الإداريين الأمريكي منتدى حول إدارة المخاطر بتاريخ ١٤٣٠/١١/٢١هـ الموافق ٢٠٠٩/١١/٩م ، وهدف المنتدى إلى تأكيد أهمية الممارسات الفعالة في إدارة المخاطر وحوكمة الشركات، وإثارة الوعي لإدراك أن المخاطر جزء من بنية منشآت الأعمال.

افتتح المنتدى الدكتور أحمد يماني مدير جامعة الأمير سلطان بكلمة أشار فيها إلى أن المنتدى ثمرة تعاون بين الجامعة والهيئة السعوديين للمحاسبين القانونيين والمعهد الأمريكي للمحاسبين الإداريين. وقال إن مما لا شك فيه أن إدارة المخاطر وحوكمة الشركات من القضايا المهمة في الوقت الراهن خاصة في ظل الوضع الاقتصادي الراهن، ونحن نثمن علاقتنا مع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمعهد الأمريكي للمحاسبين الإداريين.

ومن جانبه أوضح عميد كلية إدارة الأعمال الدكتور يحيى السرحان أن الكلية تفتخر بتعاونها مع هيئات مهنية متميزة محلية وعالمية لطرح قضايا متنوعة ومهمة لبيئة الأعمال التي تتسم اليوم بالتنافسية والعالمية، وقال إن ذلك يأتي أيضًا في إطار جهود الكلية لتحقيق رؤيتها المتمثلة في أن تكون معلمًا بارزًا للتميز والابتكار في تعليم إدارة الأعمال.

ثم قدم الدكتور أحمد المغامس أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ورقة بعنوان تقويم المخاطر مشيرًا إلى أن عددا من المنشآت تواجه اليوم المخاطر بمستويات مختلفة وأن المخاطر تؤثر في قدرة المنشأة على المنافسة والبقاء ، وأن وضع الأهداف يعد شرطًا مسبقًا لتقييم المخاطر مضيفًا أنه ينبغي أولاً وجود أهداف قبل أن تقوم الإدارة بتحديد مخاطر تحقيق تلك الأهداف واتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة هذه المخاطر.

هذا وقد قدم جفري تومسون الرئيس والمدير التنفيذي لمعهد المحاسبين الإداريين الأمريكي ورقة عمل بعنوان «الأزمة المالية العالمية.. دعوة لإدارة مخاطر المنشآت ودور المحاسبين الإداريين» مشيرًا إلى أن الأزمة المالية العالمية أثارت العديد من التساؤلات حول دور المؤسسات العالمية وأين كانت إدارة المخاطر من هذه الأزمة ودور المحاسبين الإداريين منها ويرى أنه ليس هناك أفضل من هذا الوقت لتراجع الشركات ممارساتها في إدارة المخاطر.

الهيئة تنظم ملتقى لجان المراجعة في الشركات المساهمة بمدينة جدة

إيمانًا بدور الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في رفع المستوى الثقافي والتوعوي فيما له ارتباط بمهنة المحاسبة والمراجعة وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع قامت الهيئة بعقد ملتقى لجان المراجعة في الشركات المساهمة بمدينة جدة يوم السبت ١٤٣٠/١١/٥هـ الموافق ٢٠٠٩/١٠/٢٤م.

وقد تحدث في هذا الملتقى الأستاذ الدكتور عوض سلامة الرحيلي أستاذ المحاسبة والمراجعة بجامعة الملك عبدالعزيز والدكتور إحسان صالح المعتاز أستاذ المحاسبة والمراجعة المشارك بجامعة أم القرى، وأدار الحوار الأستاذ يوسف محمد المبارك المحاسب القانوني.

وقد ناقش الملتقى الدور الهام للجان المراجعة والتي تهدف إلى التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وتنفيذه بفاعلية وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة. كما تطرق النقاش لأهم المعوقات التي تحد من فاعلية تنفيذ القواعد المنظمة ومخرجات إدارات الرقابة الداخلية.

وحظي الملتقى ولله الحمد بمشاركة فاعله من المهنيين والأكاديميين والمديرين الماليين بالشركات المساهمة الذي تفاعلوا بشكل جيد مع أطروحات المتحدثين.

وفي ختام الملتقى قام الأستاذ عبدالله عبدالعزيز السلمان مدير الشؤون الإدارية والمالية بالهيئة بتقديم عدد من الدروع التذكارية للمتحدثين في الملتقى وللجهات الراعية.

وتعقد محاضرة بعنوان اتجاهات الغش في ظل الأزمة المالية بالتعاون مع ACCA

قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين البريطانية ACCA بعقد محاضرة بعنوان «اتجاهات الغش في ظل الأزمة المالية» بمدينة الرياض بتاريخ ١٤٣٠/١١/٢٦هـ الموافق ٢٠٠٩/١١/١٤م.

وهدفت المحاضرة إلى تسليط الضوء على عدد من الممارسات التي تنطوي على الغش بما يمكّن من اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع وردع واكتشاف مثل هذه الممارسات. وتحدث في هذه المحاضرة الخبير سيمون بادجيت وهو أحد المتخصصين في مجال المحاسبة الجنائية وإدارة المخاطر وسبق له إلقاء محاضرات في هذا المجال في أكثر من ٣٠ دولة.

وفي ختام المحاضرة تقدم السيد سميون بادجيت بشكره للهيئة على دورها البارز في تنظيمها مثل هذه المحاضرات ذات الطابع المهني والعلمي كما شكر نائب الأمين العام د. يحيى بن علي الجبر المتحدث على طرحه المفيد وكذلك جمعية المحاسبين القانونيين البريطانية على مشاركتها في عقد هذه المحاضرة.

بقرار من مجلس الإدارة:

تشكيل أعضاء اللجان الفنية بالهيئة للدورة الخامسة

أقر مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في الاجتماع الثاني للدورة السادسة تشكيل أعضاء اللجان الفنية وفقًا لما يلي:

معالي وزير التجارة والصناعة
رئيس مجلس إدارة الهيئة

لجنة معايير المحاسبة	
١- أديب محمد أبانمي	هيئة السوق المالية
٢- د.محمد فداء محمد بهجت	مكتب د.بهجت
٣- د.عبدالملك عبدالله الحقيل	مجموعة الفيصلية
٤- د.أسامة فهد الحيزان	جامعة الملك سعود
٥- خالد محمد الخويطر	شركة الإلكترونيات المتقدمة
٦- عبدالعزيز راشد الراشد	مكتب الراشد
٧- د.عبدالرحمن محمد الرزين	جامعة الإمام محمد بن سعود
٨- خليل إبراهيم السديس	مكتب الفوزان والسدحان
٩- د.وليد محمد الشباني	جامعة الملك سعود
١٠- محمد عبدالعزيز الشايع	مؤسسة النقد العربي السعودي
١١- جهاد محمد العمري	مكتب د.محمد العمري
١٢- د.عبدالله محمد الفيصل	متقاعد
١٣- د.علي عبدالله النودل	جامعة القصيم

لجنة معايير المراجعة	
١- عبدالله أحمد بالعمش	مكتب العيوطي
٢- د.عبدالرحمن إبراهيم الحميد	بيت الاستشارات الوطني
٣- سليمان عبدالله الخراشي	مكتب الخراشي
٤- د.عبدالرحمن محمد الخويطر	جامعة القصيم
٥- أحمد محمد الشنيبر	صندوق التنمية الصناعية
٦- أحمد عبدالله آل الشيخ	هيئة السوق المالية
٧- د.محمد عبدالله آل عباس	جامعة الملك خالد
٨- د.حسام عبدالمحسن العنقري	جامعة الملك عبدالعزيز
٩- فهد محمد الطعيمي	مكتب إرنست ويونغ
١٠- د.فؤاد أحمد المبارك	جامعة الملك فيصل
١١- إحسان أمان الله مخدوم	مكتب بكر أبو الخير

لجنة التعليم والتدريب	
١- د.خالد إبراهيم أبا الخيل	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
٢- د.ممدوح عبدالله باعويضان	جامعة الملك عبدالعزيز
٣- عبدالله عبدالعزيز الحملي	مكتب الحملي
٤- عبدالله عبدالرحمن الحمودي	وزارة التجارة والصناعة
٥- سعد صالح السبتي	مكتب السبتي
٦- محمد صالح العبيلان	مكتب العبيلان
٧- د.عدنان عبدالله الملحم	جامعة الملك فيصل

لجنة العلاقات العامة والإعلام	
١- أسعد صالح باسودان	مكتب أحمد عبدالله باجنيد وشركاه
٢- سلمان بندر السديري	مكتب العظم والسديري
٣- ناصر الدين محمد السقا	مكتب بكر أبوالخير
٤- بدر إبراهيم السويلم	مجموعة الفيصلية
٥- محمد عبدالمحسن العساف	شركة الاتصالات السعودية
٦- عبدالمجيد عبدالرحمن الفايز	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
٧- د.سعد محمد مارق	مجلس الشورى
٨- د.عبدالعزيز عبدالرحمن النصر الله	مجلس الشورى

لجنة مراقبة جودة الأداء المهني	
١- وليد عبدالله تميرك	مكتب تميرك
٢-د. عوض سلامة الرحيلي	جامعة الملك عبدالعزيز
٣- د.جاسم شاهين الرميحي	جامعة الملك فهد
٤- طارق عبدالرحمن السدحان	مكتب الفوزان والسدحان
٥- د.محمد سلطان السهلي	جامعة الملك سعود
٦- عبدالعزيز عبدالرحمن السويلم	مكتب إرنست ويونغ
٧- عبدالعزيز صالح الفريح	بنك الرياض
٨- د.عبدالله علي المنيف	مجلس الشورى

لجنة الاختبارات	
١- د.عبدالعال هاشم أبو خشبة	جامعة الملك عبدالعزيز
٢- إبراهيم عبود باعشن	مكتب عبود باعشن
٣- راشد سعود الرشود	مكتب الجريد
٤- د.سعد صالح الرويتع	جامعة الأمير سلطان
٥- منير فهد السهلي	شركة أسمنت اليمامة
٦- د.محمد سليمان العقيل	معهد الإدارة العامة
٧- علي محمد العنيزان	مكتب السويلم والعنيزان
٨- د.علي محمد المحيميد	جامعة القصيم

لجنة الخدمات الاستشارية	
١- د.محمد حسن الحازمي	جامعة الملك فهد
٢- د.عبدالله بن حمد السلامة	الهيئة الملكية للجبيل وينبع
٣- أحمد الزامل السليم	مكتب الزامل
٤- أمين فهد الشدي	شركة الاتصالات السعودية
٥- فيصل حمزة الصيرفي	مكتب الصيرفي
٦- سعد قاسم القاسم	بنك الرياض
٧- فهد عبدالله القاسم	مكتب القاسم
٨- د.عبدالله قاسم يماني	جامعة الملك عبدالعزيز

لجنة سلوك وآداب المهنة	
١- بكر عبدالله أبو الخير	مكتب بكرأبوالخير
٢- عطا حمد البيوك	مكتب البيوك
٣- صالح محمد الثنيان	مكتب الثنيان
٤- د.نبيه عبدالرحمن الجبر	شركة إسكان للتنمية
٥- هشام أحمد الشلفان	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
٦- د.محمدعبدالعزيز الصالح	وزارة التعليم العالي
٧- د.فيصل سليم المحمادي	جامعة أم القرى
٨- صالح أحمد المنيف	الشركة السعودية للكهرباء
٩- د.سعد عبدالعزيز الموسى	جامعة الأمير سلطان

لجنة المراجعة الداخلية	
١- د.صلاح خالد البخيت	الهيئةالعامة للسياحة والآثار
٢- إبراهيم علي البغدادي	ديوان المراقبة العامة
٣- د.سليمان عبدالعزيزالتويجري	شركة أميانتيت
٤- فهد إبراهيم الحسين	وزارة المالية
٥- د.أحمد صالح الدحيلان	جامعة الإمام محمد بن سعود
٦- محمد عثمان السبيعي	شركة أرامكو
٧- وليد إبراهيم شكري	مكتب الجريد
٨- د.صالح حمد الشنيفي	جامعة الملك سعود
٩- خالد محمد الصليع	شركة الاتصالات السعودية
١٠- عبدالمحسن عبدالعزيز الفارس	مصرف الإنماء
١١- يوسف محمد المبارك	مكتب المبارك

لجنة المحاسبين في غير مكاتب المحاسبة	
١- أحمد محمد الجغيمان	الشركة السعودية للكهرباء
٢- أسامه عبدالله الخريجي	مكتب الخريجي
٣- محمد صالح الدهام	وزارة المالية
٤-د.عبدالرحمن سليمان الراجحي	مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية
٥- عمر محمد السقا	مكتب الجريد
٦- أحمد محمد العبدالقادر	ديوان المراقبة العامة
٧- د.عبدالله حسن العبدالقادر	جامعة الملك فهد
٨- محمد عبدالله العلي	شركة أرامكو
٩-رامز منصور الغالب	الغرفة التجارية الصناعية بجدة
١٠- سعد عبدالرحمن الفايز	شركة الخزف السعودية
١١- بدر إبراهيم المحارب	مجموعة أسترا الصناعية

فريق عمل المراجعين الداخليين يستعرض إرشادات تنظيم فاعلية الرقابة الداخلية

عقد فريق العمل المعني بتنظيم مهنة المراجعة الداخلية، بالتنسيق مع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لقاءً بالغرفة التجارية الصناعية بمدينة الرياض مساء يوم الاثنين ١٤٣٠/١١/٧هـ الموافق ٢٠٠٩/١٠/٢٦م، وافتتح اللقاء رئيس مكتب المبارك محاسبون قانونيون ومستشارون ماليون يوسف بن محمد المبارك حيث قدم نبذة عن الهدف من اللقاء وتعريفًا بالمتحدثين.

ثم قدم الدكتور صالح الشنيفي الأستاذ بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود عرضًا لإرشادات تقييم فاعلية الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

وأشار إلى أن لجنة الهيئات المنشأة للجنة تريدواي (COSO) أصدرت في عام ١٩٩٢م إطارًا عامًا للرقابة الداخلية، وذلك بغرض مساعدة المنشآت في تقييم وتعزيز الرقابة الداخلية.

وتبع ذلك تطورات عدة من أبرزها صدور قانون ساربانيس- أوكسلي عن الكونجرس الأمريكي في منتصف عام ٢٠٠٢م والذي وضع عددًا من القواعد التي يجب أن تلتزم بها شركات المساهمة من حيث ضرورة إنشاء لجان المراجعة في جميع الشركات المساهمة والتأكيد على استقلالية هذه اللجان عن الإدارة التنفيذية، وإلزام إدارة كل شركة بإصدار تقرير ضمن التقرير السنوي يؤكد مسؤولية مجلس الإدارة عن وجود نظام للرقابة الداخلية، وتنفيذه بفاعلية.

وفي عام ٢٠٠٦م قامت لجنة (COSO) بإعداد دليل تضمن إرشادات لمساعدة

الشركات المساهمة صغيرة الحجم في تطبيق الإطار العام للرقابة الداخلية الصادر في عام ١٩٩٢م بغرض مساعدة الشركة لمعرفة ما إذا طبقت على نحو ملائم الإطار العام للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة (COSO). ويتألف الدليل المذكور من ثلاثة أجزاء وذلك كما يلي:

❖ تصمن الجزء الأول ملخص تنفيذي يقدم موجزًا عن ما يشمله الدليل من أقسام.

❖ تضمن الجزء الثاني مقدمة تضمنت عرضًا لمفهوم الرقابة الداخلية وفوائدها، وللتحديات التي تواجه وحدات قطاع الأعمال، وكيف يمكن للشركة أن تحقق أهداف الرقابة الداخلية التي حددها «الإطار العام المتكامل للرقابة الداخلية» والتي شملت:

(١) موثوقية التقارير المالية

(٢) الالتزام بالقوانين واللوائح.

(٣) فاعلية وكفاءة عمليات النشاط.

كما تضمن هذا الجزء المكونات الخمس للرقابة الداخلية، والتي شملت (١) بيئة الرقابة (٢) تقدير المخاطر (٣) الأنشطة الرقابية (٤) المعلومات والاتصال (٥) مراقبة الأنشطة الرقابية)، والمبادئ والخصائص التي تساعد على تفعيل هذه المكونات وأدائها لوظيفتها، وبلغ عدد المبادئ عشرين مبدأ أساسيًا، ويتفرع عنها سبعة وثمانون خاصية.

❖ تضمن الجزء الثالث أدوات (جداول) توضح كيفية تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وشملت هذه الجداول ما يلي:

(١) تقييم مدى تطبيق مبادئ الرقابة الداخلية.

(٢) الضوابط الرقابية على مستوى المنشأة ككل.

(٣) تقدير المخاطر.

(٤) التقديرات المحاسبية وقيود التسوية وقيود الإقفال.

(٥) المخاطر الملازمة للعملية والضوابط الرقابية على مستوى العملية.

(٦) الضوابط الرقابية ذات الصلة بتقنية المعلومات.

وقد أكد دليل لجنة (COSO) أن تطبيق هذه الجداول يتفاوت من شركة لأخرى باختلاف حجم الشركة وطبيعة ومدى تعقد أعمالها.

وأوضح أن الهدف من هذه الإرشادات هو المساعدة في تقييم مدى تطبيق الشركة للمبادئ والخواص التي تساعد على تفعيل مكونات الرقابة الداخلية وأدائها لوظيفتها، والبالغ عددها عشرين مبدأً أساسيًا، ويتفرع عنها سبعة وثمانون خاصية.

كما أن هذه الإرشادات تهدف إلى تقديم تأكيد حول ما إذا كانت العمليات (processes) المطبقة في الشركة كافية لتحقيق مبادئ الرقابة الداخلية ودعم تحقيق أهداف الشركة المتعلقة بالتقارير المالية، وبيان الأسباب التي تؤيد ما تم التوصل إليه من نتائج، وبيان الأمور التي يتعين على الشركة معالجتها لتحسين جودة الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

ثم قدم الأستاذ عبدالله الرويس رئيس المراجعة الداخلية بشركة موبايلي عرضًا لما تم من عمل لإنشاء الهيئة السعودية للمراجعين الداخليين (تحت التأسيس) حيث أوضح أن مجلس الوزراء وافق على أن توقع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ومعهد المراجعين الداخليين الأمريكي برنامج تعاون فني لإنشاء جهة مستقلة للمراجعين الداخليين في المملكة.

وتنفيذًا لذلك تم توقيع برنامج التعاون الفني بين الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ومعهد المراجعين الداخليين الأمريكي بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٥م، وأنه إنفاذًا لأحكام المادتين (٦) و(٧) من برنامج التعاون الفني، شكلت لجنة المراجعة الداخلية المنبثقة عن مجلس إدارة الهيئة فريق العمل المشار إليه في المادتين المذكورتين.

وقد باشر فريق العمل المذكور أعماله بتاريخ ١٤٣٠/٠٣/٠٥هـ الموافق ٢٠٠٩/٠٣/٠٢م وعقد عددًا من الاجتماعات تم خلالها مناقشة عدد من المواضيع ذات الصلة بأعمال الفريق، وأعد الفريق مشروع تنظيم الهيئة السعودية للمراجعين الداخليين (تحت التأسيس).

وقد تم إرسال مشروع التنظيم إلى ذوي الاهتمام والاختصاص بغرض التعرف على ما لديهم من ملاحظات.

وقام فريق العمل بدراسة ما قدم من ملاحظات وأعد مشروع التنظيم وتم عرضه على لجنة المراجعة، وقررت اللجنة الموافقة على مشروع التنظيم ورفعه لمجلس الإدارة للنظر في رفعه إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه.

وتم عرض مشروع التنظيم على مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في اجتماعه رقم ٢/١٠ وتاريخ ١٤٣٠/٩/٨هـ الموافق ٢٠٠٩/٨/٣٠م وصدر قرار عن المجلس بالموافقة على رفع مشروع التنظيم إلى مقام مجلس الوزراء للنظر في الموافقة عليه.

وأوضح الأستاذ الرويس أن فريق العمل أعد خطة تم بموجبها تحديد الأهداف التي يسعى الفريق إلى تحقيقها خلال فترة التأسيس، ثم استعرض هذه الأهداف والمبادرات التي أقرها الفريق لتحقيق كل هدف وقد شملت الأهداف:

❖ استكمال الإجراءات النظامية لإنشاء جهة مستقلة تنظم مهنة المراجعة الداخلية في المملكة العربية السعودية.

❖ رفع وعي الجمهور بنشاط المراجعة الداخلية، وإبراز الدور الذي تقوم به في تحسين مستوى الأداء في المنشآت.

❖ توفير المعايير والقواعد الإرشادات ذات الصلة بالمراجعة الداخلية.

❖ بناء قاعدة معلومات للمنتمين للمراجعة الداخلية في المملكة العربية السعودية.

❖ تطوير موقع الهيئة على الشبكة العالمية.

رئيس هيئة السوق المالية:

نستخدم أحدث التقنيات لرفع مستوى الأداء الرقابي

أكد معالي رئيس هيئة السوق المالية الدكتور عبد الرحمن بن عبدالعزيز التويجري، أن الهيئة تسعى باستمرار إلى تطوير اللوائح التنفيذية المنظمة لجوانب مختلفة في السوق المالية في المملكة وتحديثها لتتواكب مع المتغيرات التي تطرأ على قطاع السوق المالية وتتفق مع أفضل المعايير والممارسات ذات الصلة، وعلى سبيل المثال تعكف الهيئة حاليًا على تطوير قواعد التسجيل والإدراج ولائحة صناديق الاستثمار. وأضاف أن الهيئة تعتزم في المستقبل القريب - بإذن الله - إصدار قواعد لتنظيم الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم، بالإضافة إلى إصدار تنظيم خاص لوكالات وشركات التصنيف.

وقد تناول اللقاء الذي أجرته (المحاسبون) مع معالي رئيس هيئة السوق المالية العديد من المحاور، من بينها اهتمام الهيئة بزيادة عمق السوق المالية وما بذلته من جهود كبيرة لتنظيم وتطوير سوق الإصدارات الأولية. حيث تناول المستجدات المرتبطة بتنظيم عملية الطرح العام لاسيما ما يتعلق بآليات تحديد السعر العادل للأوراق المالية المطروحة، وأبرز الأدوات المالية الجديدة التي تعتزم الهيئة تقديمها مستقبلاً، وما تقوم به الهيئة من رقابة على تعاملات الأوراق المالية ومتابعة المخالفات، وغير ذلك من المحاور التي نتعرف عليها بالتفصيل في اللقاء التالي:

- قامت هيئة السوق المالية بجهود حثيثة لصياغة عدد من الأنظمة والقوانين اللازمة لتطوير ودعم البنية التشريعية للسوق المالية السعودية. نود من معاليكم إلقاء الضوء على أبرز تلك الأنظمة، وما أهم القواعد التي سيتم العمل على إصدارها في المستقبل القريب؟

- انطلاقًا من المسؤوليات والصلاحيات المنوطة بالهيئة وبناء على نظام السوق المالية، أصدر مجلس الهيئة مجموعة من اللوائح التنفيذية المنظمة لجوانب مختلفة في السوق المالية في المملكة، وهي:

١. لائحة سلوكيات السوق: التي صدرت بموجب قرار مجلس الهيئة رقم (١-١١-٢٠٠٤) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ، وتبيّن هذه اللائحة الممارسات المحظورة في السوق المالية بما في ذلك منع التلاعب والتداول بناءً على معلومات داخلية، والبيانات غير الصحيحة، والسلوكيات الواجب على الأشخاص المرخص لهم التزامها.

٢. لائحة طرح الأوراق المالية: التي صدرت بموجب قرار مجلس الهيئة رقم (٢-١١-٢٠٠٤) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ، وهذه اللائحة توضح أحكام الطرح العام والطرح الخاص للأوراق المالية في المملكة والشروط، والإجراءات ذات العلاقة، بالإضافة إلى المسؤولية عن عدم صحة مستندات الطرح.

٣. قواعد التسجيل والإدراج: التي صدرت بموجب قرار مجلس الهيئة رقم (٣-١١-٢٠٠٤) وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ، وتشرح هذه القواعد شروط ومتطلبات تسجيل وإدراج الأوراق المالية في السوق المالية السعودية بما في ذلك الشروط الواجب توافرها في المستشار المالي الذي يعينه المصدر، ومتطلبات التسجيل في القائمة الرسمية، كذلك تفرض هذه القواعد التزامات مستمرة محددة على الشركات التي تُدرج أسهمها في السوق.

٤. لائحة الأشخاص المرخص لهم: التي صدرت بموجب قرار مجلس الهيئة رقم (١-٨٣-٢٠٠٥) وتاريخ ١٤٢٦/٥/٢١هـ، وتُنظم هذه اللائحة الأشخاص الذين رخصت لهم الهيئة في ممارسة أعمال الأوراق المالية، فتبين المبادئ النافذة عليهم، وشروط الترخيص وإجراءاته، ومتطلبات استمراره، وتتناول بالتفصيل الوظائف واجبة التسجيل، بالإضافة إلى العلاقة التي تربط الشخص المرخص له بعملائه والنظم والإجراءات الرقابية ذات العلاقة، والأحكام المنظمة لأموال العملاء وأصولهم، وأحكام الإعسار.

٥. لائحة أعمال الأوراق المالية: التي صدرت بموجب قرار مجلس الهيئة رقم (٢-٨٣-٢٠٠٥) وتاريخ ١٤٢٦/٥/٢١هـ، وهي تفصّل أحكام ممارسة أعمال الأوراق المالية وتعريفها وشروطها والنشاطات المستثناة من الترخيص، علاوة على الأحكام المتعلقة بإعلانات الأوراق المالية.

٦. لائحة صناديق الاستثمار العقاري: التي صدرت بموجب قرار مجلس الهيئة رقم (١-١٩٣-٢٠٠٦) وتاريخ ١٤٢٧/٦/١٩هـ، والهدف من إصدار هذه اللائحة هو تنظيم تأسيس صناديق الاستثمار العقاري في المملكة، إذ بيّنت إجراءات الترخيص لصناديق الاستثمار العقاري ومتطلباته وشروطه، وتنظيم عمل تلك الصناديق بما في ذلك إدارتها وأحكام الإفصاح الخاصة بها ومتطلبات أصول الصندوق وحفظها وقواعد تشغيله والتقارير المالية.

٧. لائحة حوكمة الشركات: التي صدرت بموجب قرار مجلس الهيئة رقم (١-٢١٢-٢٠٠٦) وتاريخ ١٤٢٧/١٠/٢١هـ، والغرض من هذه اللائحة هو تحديد القواعد والمعايير المنظمة لإدارة شركات المساهمة المدرجة في السوق من أجل ضمان التزام أفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين، إذ وضحت اللائحة الحقوق الخاصة بالمساهمين والجمعيات العامة بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالإفصاح والشفافية، ووظائف مجلس الإدارة ومسؤولياته ولجانه.

٨. لائحة صناديق الاستثمار: التي صدرت بموجب قرار مجلس الهيئة رقم (١-٢١٩-٢٠٠٦) وتاريخ ١٤٢٧/١٢/٣هـ، وتنظم تأسيس صناديق الاستثمار في المملكة، وإجراءات الترخيص لها وشروطه، وما يتصل بإداراتها والإشراف عليها، وطرح وحداتها واستردادها، وجميع الأنشطة المرتبطة بها.

٩. قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: التي صدرت بموجب قرار مجلس الهيئة رقم (١-٣٩-٢٠٠٨) وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٣هـ، وتهدف هذه القواعد إلى التأكد من التزام الأشخاص المرخص لهم والأشخاص المسجلين بالإجراءات والضوابط والمبادئ الصادرة في مجال مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك تطبيق نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣٩) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢٥هـ ولائحته التنفيذية، والاتفاقيات والتوصيات الدولية ذات الصلة. كذلك تهدف تلك القواعد إلى تعزيز نزاهة السوق المالية ومصداقيتها، وإلى حماية الأشخاص المرخص لهم وعملائهم من العمليات غير النظامية التي قد تنطوي على غسل للأموال أو تمويل للإرهاب أو أي نشاط إجرامي آخر.

١٠. لائحة الاندماج والاستحواذ: التي صدرت بموجب قرار مجلس الهيئة رقم (١-٥٠-٢٠٠٧) وتاريخ ١٤٢٨/٩/٢١هـ، وتبين هذه اللائحة جميع الأحكام المتعلقة بعروض الاستحواذ والإعلانات

الهيئة أصدرت مجموعة من اللوائح التنفيذية المنظمة لجوانب مختلفة في السوق المالية

اعتمدت الهيئة على الأساليب المتبعة عالميًا واستخدمت طرق التقييم الفنية الحديثة

المرتبطة بها، والحظر والقيود على التعاملات ذات العلاقة، والإفصاح عنها، وأحكام العرض الإلزامي والعرض الاختياري، وطريقة السداد، والتزام نظام المنافسة، ومحتويات ومتطلبات مستند العرض، واستحواذ الأطراف ذوي العلاقة.

وتسعى الهيئة باستمرار إلى تطوير هذه اللوائح والقواعد وتحديثها لتتواكب مع المتغيرات التي تطرأ على قطاع السوق المالية وتتفق مع أفضل المعايير والممارسات ذات الصلة، وعلى سبيل المثال تعكف الهيئة حاليًا على تطوير قواعد التسجيل والإدراج ولائحة صناديق الاستثمار.

كذلك تعتزم الهيئة في المستقبل القريب - بإذن الله - إصدار قواعد لتنظيم الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم (Prudential Rules)، بالإضافة إلى إصدار تنظيم خاص لوكالات وشركات التصنيف (Rating Agencies).

❖ اهتمت الهيئة بزيادة عمق السوق المالية فبذلت جهودًا كبيرة لتنظيم وتطوير سوق الإصدارات الأولية، ما أبرز المستجدات المرتبطة بتنظيم عملية الطرح العام لاسيما ما يتعلق بآليات تحديد السعر العادل للأوراق المالية المطروحة؟

- اعتمدت هيئة السوق المالية منذ إنشائها على الأساليب المتبعة عالميًا واستخدمت طرق التقييم الفنية الحديثة التي تستند إلى المبادئ والمفاهيم والعلوم المالية المستنبطة من الكتب والمراجع المالية التي يعتمد عليها أرقى وأعرق مدارس الأعمال العالمية والمنظرين في هذا المجال، والمتبعة من أغلب بيوت وشركات الاستثمار و الاستشارة في جميع أنحاء العالم.

ومن أشهر تلك الأساليب طريقة خصم التدفقات المالية المستقبلية DCF، التي لا تعتمد على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل فقط، بل جلّ اعتمادها على قائمة التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية، حيث توضع توقعات مستقبلية بناءً على الثوابت والمتغيرات للقوائم المالية التاريخية، وذلك بعد احتساب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال للحصول على القيمة النهائية للشركة من خلال التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية لفترات مالية تكون عادة من ٥ إلى ١٠ سنوات مالية مستقبلية، تؤخذ فيها التوقعات لكل سنة على حدة مضافًا إليها قيمة الشركة في السنوات التي تليها. وهذه الآلية تركز على قيمة الشركة الحقيقية.

و ينتج من هذه الآلية استنباط مضاعف قيمة الربحية P/E Ratio ومضاعف القيمة الدفترية P/B Ratio. علاوة على ذلك تُستخدم آلية قيمة الشركة مقارنة بقيم الشركات المماثلة المدرجة بالسوق Comparables، التي تنطوي على مقارنة المؤشرات السابق ذكرها، وآلية مضاعف القيمة الربحية P/E Ratio بالمقارنة مع مضاعف القيمة الربحية للسوق أجمع، وآلية مضاعف القيمة الدفترية P/B Ratio بالمقارنة مع مضاعف القيمة الدفترية للسوق أجمع.

اعتزام الهيئة إصدار قواعد لتنظيم الكفاية المالية للأشخاص المرخص لهم وتنظيم خاص لوكالات التصنيف

كذلك طورت الهيئة عملية تقدير علاوة الإصدار بإشراك المؤسسات المالية في عملية بناء سجل أوامر الاكتتاب.

وتتاح من خلال عملية بناء سجل الأوامر الفرصة لمجموعة من المؤسسات المالية التي رخصت لها هيئة السوق المالية للمشاركة في تحديد سعر سهم الشركة. وتحدد الهيئة نوع هذه المؤسسات بناء على حجم الطرح المعني، فيسمح لصناديق الاستثمار مثلاً بالمشاركة في الطروحات ذات الحجم الصغير نسبيًا، ويسمح للأشخاص المرخص لهم والشركات الاستثمارية والصناديق شبه الحكومية بالمشاركة في الطروحات ذات الحجم الكبير.

وترتكز آلية بناء سجل الأوامر على قيام هذه المؤسسات المالية بالمزايدة على سعر السهم في حدود مدى سعري محدد سلفًا بناء على أساليب ومعايير التقييم العالمية السابق ذكرها. وبعد ذلك يؤخذ بالسعر الأكثر تغطية، مع العلم أن المؤسسات المزايدة يجب أن تلتزم بدفع قيمة الطلب كاملة قبل معرفة عدد الأسهم التي ستخصص لها في نهاية عملية بناء سجل أوامر الاكتتاب.

❖ قدمت الهيئة عددًا من الأدوات المالية الجديدة إلى السوق المالية كاتفاقات التبادل (SWAPS) ووحدات صناديق الاستثمار المتداولة، ما أبرز الأدوات المالية الجديدة التي تعتزم الهيئة تقديمها مستقبلاً؟

– قامت الهيئة بإقرار وتقديم اتفاقيات التبادل (SWAPs). ووافق مجلس الهيئة في ٢٠٠٩/٦/٦م على إنشاء سوق مالية لتداول الصكوك والسندات في المملكة العربية السعودية. وتوفر هذه السوق خدمات مختلفة في هذا المجال مثل إدراج الصكوك والسندات وإرسال الأوامر وتنفيذ الصفقات والتقاص والتسوية ونشر بيانات الأسعار والحفظ والتسجيل.

وتقدَّم جميع هذه الخدمات آليًا مما يمكن المستثمرين من تداول الصكوك والسندات عن طريق شركات الوساطة المرخص لها. وقد تكفّلت شركة السوق المالية السعودية (تداول) بتطوير هذه السوق.

وتدرس الهيئة حاليًا وحدات صناديق الاستثمار المتداولة (ETFs) بهدف تنمية السوق المالية وتطويرها وتشجيع الاستثمار. كذلك تعدّ الهيئة دراسة أولية تهدف لمعرفة ملاءمة بعض الأدوات الاستثمارية للسوق المالية.

❖ المتابع للقرارات الصادرة عن لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية يدرك جدية اللجنة وهيئة السوق المالية ومضيها قدمًا في ترسيخ مفاهيم التداول العادل. نأمل من معاليكم أن تحدثونا عما تقوم به الهيئة من رقابة على تعاملات الأوراق المالية ومتابعة المخالفات؟

– انطلاقًا من دور هيئة السوق المالية الأساسي في الرقابة على تداول الأوراق المالية فإنها تواصل عملها لتعزيز أدائها الرقابي على عمليات التداول من خلال الآتي:

❖ تطوير أساليب ونظم رقابية وتقنية جديدة.

❖ تطوير السياسات والإجراءات الداخلية لتعزيز ورفع مستوى الأداء الرقابي للهيئة.

❖ المتابعة الدقيقة لعمليات التداول للتأكد من التزام المشاركين في السوق لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية.

وتعتمد الهيئة على استخدام أحدث التقنيات لرفع مستوى الأداء الرقابي، إذ تتم عملية الرقابة على التداولات وفق النظام الإلكتروني (سمارت) الذي بدأ تشغيله في نهاية عام ٢٠٠٧م وهو يُصدر تنبيهات على أي ممارسات أو تعاملات قد يشتبه في مخالفتها لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. وفي حالة الاشتباه تقوم الإدارة المعنية بالتحقيق فيها و اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة للحفاظ على سلامة السوق والتأكد من خلوه من أي ممارسات غير عادلة وسليمة، ويفرض عقوبات مناسبة على المخالفين إما عن طريق مجلس السوق المالية بما له من صلاحيات بموجب النظام أو عن طريق إقامة دعوى قضائية أمام لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية.

❖ كيف ينظر معاليكم إلى الدور الذي قامت به الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في إرساء قواعد مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة وانعكاسات ذلك على السوق المالية خاصة والاقتصاد الوطني عامة؟

– ساهمت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين منذ تأسيسها مساهمة فعالة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمار من خلال معايير المحاسبة والمراجعة التي تصدرها، وأيضًا بالدور الرقابي على مكاتب المحاسبة للتأكد من التزامها لتلك المعايير بما يضفي الثقة على التقارير المالية التي يعتمد عليها المستفيدون في اتخاذ قراراتهم التمويلية والاستثمارية. ولا تزال الآمال معقودة على هذه الهيئة لرفع مستوى المهنة ودعمها من خلال متابعة المستجدات الدولية والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في الأزمات المالية.

❖ كلفت هيئة السوق المالية هيئة المحاسبين بدراسة مستوى الإفصاح الفعلي للشركات المساهمة، وقد تم إنجاز

تسعى الهيئة من خلال لوائحها التنفيذية إلى رفع مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة

تلك الدراسة مؤخرًا. كيف يرى معاليكم مستوى الإفصاح في السوق السعودي؟ وما الخطوات المستقبلية لتعزيز كفاية العرض والإفصاح الفعلي في القوائم المالية للشركات المساهمة؟

– إن إتاحة المعلومات للمستثمرين بشكل عادل يُعد من الأساسيات التي لابد من توافرها لضمان كفاءة وفاعلية أي سوق للأوراق المالية، ولعل المتابع للسوق السعودي يلحظ ارتفاع مستويات إفصاح الشركات المدرجة في السوق وإن تفاوتت من شركة لأخرى، إذ يعتمد ذلك على درجة استجابة تلك الشركات لمتطلبات الإفصاح والشفافية بشكلها الأمثل. إن هناك شركات سباقة في هذا المجال وتفصح لمساهميها والمستفيدين الآخرين عن المعلومات بشفافية عالية وهناك شركات أخرى لديها تطور في الإفصاح لكنه بوتيرة أقل.

ونريد أن نؤكد أن هيئة السوق المالية من خلال لوائحها التنفيذية تسعى إلى رفع مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة وإن تطبيق الشركات المدرجة للائحة حوكمة الشركات يرفع من مستوى الإفصاح والشفافية بما يخدم مصالح المستثمرين والمستفيدين الآخرين.

وقد انعكس هذا إيجابًا على النتائج التي حصلت عليها المملكة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي أصدره البنك الدولي وتضمن حصول المملكة على مستويات متقدمة من بين اقتصاديات ١٨٣ دولة من حيث جاذبية مناخ الاستثمار وحماية المستثمرين ويبنى هذا التقييم على عدة معايير منها مستوى الشفافية والإفصاح للشركات السعودية.

وأما الخطوات المستقبلية فإنه ضمن سعي الهيئة إلى رفع مستوى تطبيق الحوكمة فإنها بصدد إلزام الشركات المدرجة بتطبيق بعض مواد لائحة حوكمة الشركات بشكل إلزامي بعد التأكد من زيادة الوعي والقدرة على التطبيق لدى الشركات والمستثمرين، إضافة إلى استمرار العمل على تطوير النماذج الخاصة بالإفصاح.

الهيئة بصدد إلزام الشركات المدرجة بتطبيق بعض مواد لائحة حوكمة الشركات بشكل إلزامي

يعد تجاوز اختبارات زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مقياسًا معتمدًا على مدى استيعاب المتقدم للمعايير المحاسبية مما يزيد من موثوقية حاملها

❖ تبنت هيئة السوق المالية برنامج منح للتقدم إلى زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، كيف تنظرون إلى زمالة الهيئة ودورها في جهود إعداد وتأهيل الكفاءات الوطنية في حقل المحاسبة؟

– تعنى هيئة السوق المالية بتطوير الكوادر السعودية ضمن مفهوم تطوير الجدارات المبني على ضرورة تأهيل الكفاءات من خلال حزمة من البرامج التدريبية المتخصصة والشهادات المهنية المعتمدة، ولذا تعاونت مع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتقديم منح مخصصة لاختبارات الزمالة التي تعمل على رفع مستوى المهنية المحاسبية لحاملها. وبالنظر إلى المواضيع المطروحة في اختبارات الزمالة المحاسبية يتبين مدى شمولية هذه الاختبارات وقدرتها على قياس درجة المهنية للمتقدم، ومن ثم يُعد تجاوز اختبارات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مقياسًا معتمدًا على مدى استيعاب المتقدم للمعايير المحاسبية مما يزيد من موثوقية حاملها.

❖ اهتمت هيئة السوق المالية بالإسهام في زيادة الوعي الاستثماري لأفراد المجتمع، هل لمعاليكم أن يطلعنا على آخر المبادرات التي قامت بها الهيئة في هذا الصدد؟

– تعمل الهيئة على زيادة الوعي الاستثماري لمختلف شرائح المجتمع سواءً كانوا مستثمرين أفرادًا أم مؤسسات، أم مستثمرين محتملين، أم شركات وساطة، أم شركات مدرجة، أم إعلاميين. وقد قامت الهيئة بعدة نشاطات تهدف من خلالها إلى الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة عن طريق قنوات شتى، ويمكن إيجازها في الآتي:

❖ قامت الهيئة بإصدار اثني عشر دليلًا استثماريًا تستهدف جميع شرائح المجتمع وتوزيع أكثر من مليون ونصف مليون نسخة من خلال الأشخاص المرخص لهم ونشرها على مواقعهم الإلكترونية والتوزيع المباشر من الهيئة.

❖ أصدرت الهيئة عدة مطويات تحذيرية وتوعوية توضح للمستثمرين والمستثمرين المحتملين الأعمال والتصرفات التي تعد تلاعبًا وتضليلًا في سوق الأوراق المالية، وتحذيرات من التعامل مع أشخاص غير مرخص لهم لتوظيف الأموال وقامت بنشرها على شكل حملات إعلانية في الصحف والمواقع الإلكترونية وتوزيعها بشكل مباشر في مشاركات الهيئة المختلفة.

❖ يوجد مركز توعية للمستثمر متكامل على موقع هيئة السوق المالية يحتوي على أدلة توعية استثمارية ومحاضرات وإعلانات مختلفة لرفع الوعي الاستثماري.

❖ قدّمت الهيئة ورش عمل في أكثر من ٩ مدن في المملكة.

❖ قامت الهيئة بتوزيع إصداراتها من كتيبات التوعية واللوائح و المطويات التوعوية والتحذيرية على الجامعات الحكومية والخاصة في المملكة ومعاهد الإدارة وكثير من الدوائر الحكومية.

❖ شاركت الهيئة في عدة مؤتمرات ومعارض داخل المملكة وخارجها مما ساعدها على الوصول إلى تلك الشرائح المستهدفة من هذه المؤتمرات والتجمعات.

❖ قامت الهيئة بمشروع المعارض المتنقلة الذي استهدفت من خلاله ١١ مدينة في مختلف مناطق المملكة حيث أقيمت أجنحة خاصة بالهيئة في أسواق تلك المدن تواصلت من خلالها مع الزوار من الشرائح المستهدفة كافة سعوديين كانوا أم مقيمين لرفع التوعية والثقافة الاستثمارية وقد وُزع أكثر من ٥٠٠ ألف كتيب ومطوية خلال حملة المعارض المتنقلة التي دامت شهرين وزارها أكثر من ٧٠ ألف زائر.

❖ تقدم الهيئة تقارير صحفية وإعلامية مختلفة عن أنظمة السوق المالية ولوائحه بهدف زيادة الوعي الاستثماري لدى الشرائح المستهدفة كافة، إذ نُشر أكثر من ١٥٠ تقريرًا وخبرًا صحفيًا خلال الأشهر الثمانية الماضية.

• نشرت الهيئة تلخيصًا لكتيبات التوعية المعنية بالشكاوي وأدلة الاستثمار الخاصة بفئة المتقاعدين والشباب في معظم الصحف ومجلة التقاعد ومجلة التأمينات الاجتماعية ومجلة تداول بهدف الوصول إلى الشرائح المعنية بهذه المادة، كذلك قامت الهيئة بتوزيع أكثر من ٣٠٠٠ دليل استثماري للمتقاعدين مع حقيبة المتقاعد التي وزعها سلاح الحدود على المتقاعدين في الأمن العام.

❖ تستقبل الهيئة في إدارة الإعلام وتوعية المستثمر زوارًا من جميع الجامعات والمراكز الصيفية لتقديم عرض تثقيفي عن سوق الأسهم وتعريف بأنظمة ولوائح الهيئة والدور الذي تقوم به، وذلك بشكل دوري.

❖ قامت الهيئة بتدريب الإعلاميين على كتابة التقارير المالية والتحليل المالي والاقتصادي في عدة دورات متتابعة لدعم الأسس الاقتصادية والمالية لديهم. وقد تبنت الهيئة عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ تدريب مجموعة من زهاء ٤٥ إعلاميًا وإعلامية على كتابة التقارير المالية والاقتصادية في عدة دورات متتابعة.

❖ أصدرت الهيئة من خلال إدارة الإشراف لديها عدة أدلة منها: دليل التزامات كبار المساهمين المتعلقة بإشعارات تملك الأسهم، ودليل التزامات أعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين المتعلقة بملكية الأسهم، ودليل الالتزامات المستمرة للشركات المدرجة، ودليل التزامات شركات المساهمة العامة بعد الطرح العام وقبل التداول بهدف زيادة التوعية لدى تلك الشرائح. وقد وُزعت تلك الأدلة مباشرة على الأشخاص المعنيين ونُشرت في الصحف وموقع هيئة السوق المالية.

وهذه الأمثلة السابقة هي جزء من خطة توعوية كبيرة تستهدف الوصول إلى شرائح المجتمع المختلفة سواءً أمن خلال الحملات الإعلامية أو الإعلانية أم التوزيع المباشر أم تقديم المحاضرات وورش العمل وغيرها من قنوات الاتصال.

❖ ما أبرز الخطوات التي تقوم بها هيئة السوق المالية في مجال إعداد الابحاث والدراسات ذات العلاقة بسوق المال؟ وهل هناك تعاون مع الجامعات السعودية في مجال دعم البحث العلمي المرتبط بالأسواق المالية ؟

– وضعت الهيئة خلال الفترة الماضية سياسات وإجراءات من شأنها تنظيم مجال الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الهيئة هادفة إلى توحيد جودة الأبحاث والدراسات وضمان تأكيد جودتها سواء الأبحاث والدراسات التي يعدها وينفذها منسوبو الهيئة أم الأبحاث والدراسات التي يُكلف بها المكاتب الاستشارية المحلية والدولية.

وتنفذ الهيئة حاليًا أربع دراسات ميدانية تستهدف عامة المستثمرين في السوق المالية و مديري الصناديق والمحافظ الاستثمارية و مسؤولي الشركات المدرجة في السوق المالية:

أولًا: دراسة «رؤية المستثمرين لهيئة السوق المالية ودورها في توعية المستثمرين في السوق المالية» –موجه للمستثمرين في السوق المالية.

ثانيًا: دراسة «واقع الرقابة على التداول في السوق المالية» التي تستهدف استطلاع آراء المستثمرين ومديري المحافظ والصناديق الاستثمارية.

ثالثًا: دراسة «آراء المستثمرين ومدراء المحافظ والصناديق الاستثمارية عن واقع الإفصاح المستمر للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية والجوانب التي تحتاج إلى تطوير ودور هيئة السوق المالية تنظيميًا ورقابيًا في تحقيق ذلك».

رابعًا: دراسة «واقع إفصاح الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية» – موجه لمسؤولي الشركات المدرجة في السوق المالية.

وكلفت مكاتب استشارية بالتعاون مع إدارة الدراسات تنفيذ تلك الدراسات ويقوم بها نخبة من أساتذة الجامعات في المجالات ذات العلاقة بالدراسات؛ كالإعلام والتوعية والمحاسبة والتمويل والاستثمار والإحصاء. وتنفّذ الهيئة حاليًا مجموعة من الدراسات الهادفة إلى تطوير السوق المالية وتنظيمها بحيث يقوم منسوبو الإدارة بإعدادها وتنفيذها بالتعاون مع مستشارين محليين أو دوليين.

❖ هل من كلمة أخيرة تودون معاليكم توجيهها في نهاية اللقاء؟

– أود أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي لإلقاء الضوء على ما قامت به الهيئة من إنجازات لتحقيق ما يصبو إليه ولاة الأمر حفظهم الله من ازدهار وتنمية للاقتصاد الوطني، وستسعى الهيئة بإذن الله إلى جعل السوق المالية السعودية في مكانة متقدمة بين الأسواق الدولية وذلك بتطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية دومًا.

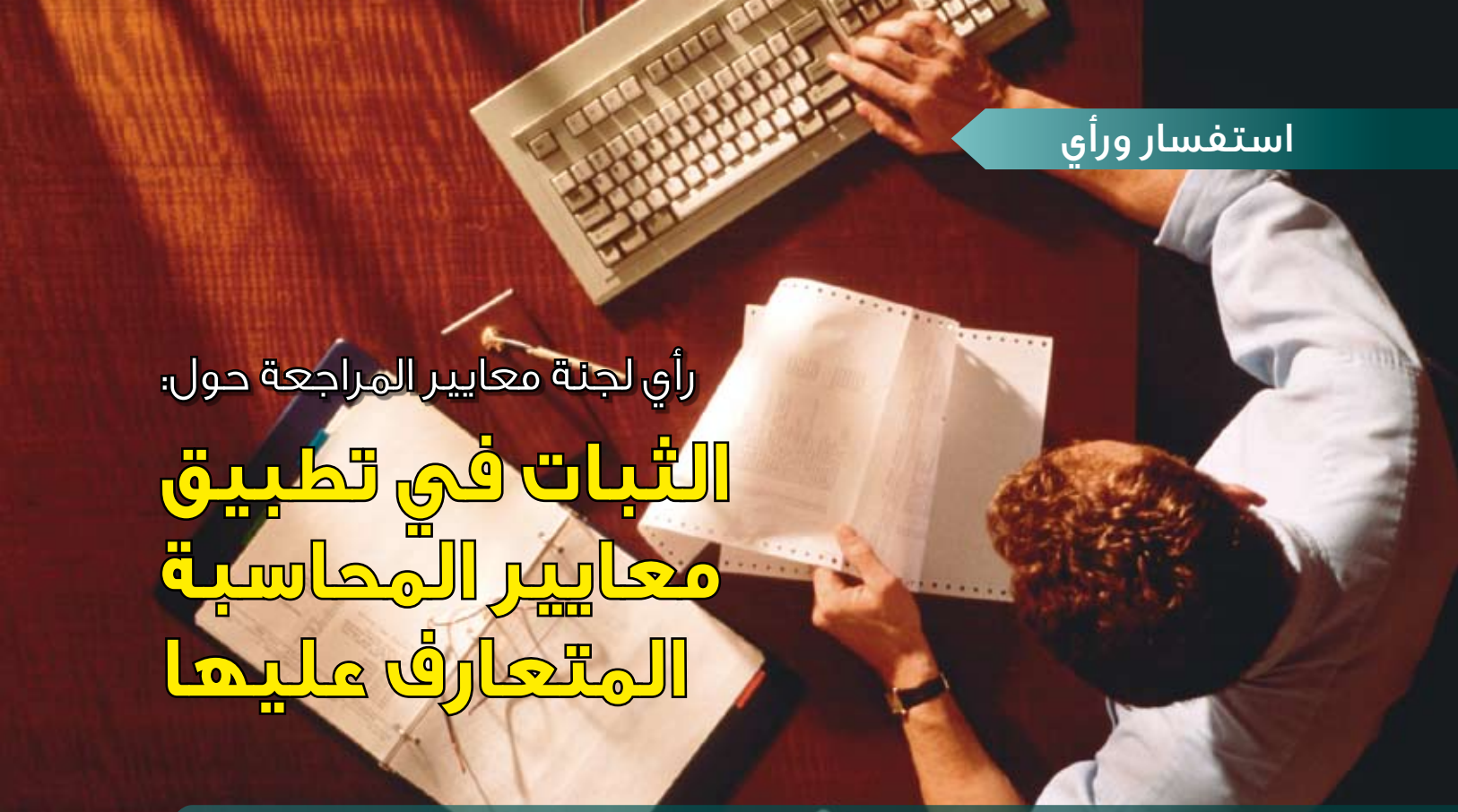

رأي لجنة معايير المراجعة حول:

الثبات في تطبيق معايير المحاسبة المتعارف عليها

الاستفسار:

ما هي الاعتبارات التي يتعين على المحاسب القانوني أخذها في الاعتبار إذا تبين له عدم ثبات المنشأة في تطبيق السياسات المحاسبية؟

الرأي:

تعتبر خاصية الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية على الأحداث المتماثلة أحد المكونات الرئيسة لمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية. وتشير الفقرة (٣٢٢) من مفاهيم المحاسبة المالية إلى أن هذه الخاصية تؤدي إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة. وتنشأ أوجه التشابه والاختلاف نتيجة تشابه أو اختلاف الظروف والأحداث التي تتأثر بها المنشآت المختلفة أو الظروف التي تتأثر بها نفس المنشأة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة. وتشير ذات الفقرة إلى أن أوجه التشابه أو الاختلاف الحقيقية لا تنبع من تشابه أو اختلاف أساليب القياس وطرق الإفصاح، ومن ثم فإن معلومات المحاسبة المالية تصبح ذات فائدة أكبر كلما استخدمت أساليب مماثلة للقياس وكلما استخدمت طرق مماثلة للإفصاح عن الأحداث المتشابهة. كما تشير الفقرة (٣٢٣) من مفاهيم المحاسبة المالية إلى أن لهذه الخاصية جانبين هما:

أ ـ إمكان المقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية ويقصد بذلك «الثبات أو الاستمرارية» ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توافرت الشروط الآتية:

١ ـ إمكانية مقارنة ما يحتويه كل رقم. بمعنى إمكانية مقارنة البنود المتعددة التي تم تجميعها في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم المالية، مع مراعاة تجميع نفس البنود في مقدار واحد أيضًا من فترة لأخرى.

٢ ـ إمكانية المقارنة بوحدة نقدية متجانسة، بمعنى أن الوحدات النقدية المستخدمة في أية مجموعة متناسقة من القوائم المالية لفترة زمنية معينة يجب أن تتطابق أو تتماثل مع الوحدات النقدية المستخدمة في القوائم المالية التي تعد في فترة زمنية أخرى، وبالتالي يجب إعادة تصوير القوائم المالية للفترات الزمنية السابقة إذا اختلفت القوة الشرائية - بصورة جوهرية - للريالات السعودية التي استخدمت في إعداد تلك القوائم، وذلك حتى يتسنى إجراء المقارنة بين هذه القوائم على أساس موحد.

٣ ـ إمكانية مقارنة نماذج العرض بمعنى أنه يشترط استخدام نفس النماذج لتقديم المعلومات من فترة لأخرى.

٤ ـ إمكانية مقارنة الفترات الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية بمعنى أن تكون هذه الفترات متماثلة.

٥ ـ إمكانية مقارنة طرق القياس وأساليب الإفصاح من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى بمعنى ثبات هذه الطرق والأساليب أو في حالة تغييرها يتم الإفصاح عن تأثير هذه التغيرات.

٦ ـ الإفصاح عن التغييرات في الظروف التي تؤثر في المنشأة أو في طبيعة الأحداث التي تؤثر في المركز المالي للمنشأة من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى.

ب ـ إمكان المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك الوحدات ذات الأنشطة المماثلة. ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توافرت الشروط التالية:

١ ـ الشروط الستة السابقة للمقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية.

٢ ـ إلغاء الطرق البديلة لقياس أو الإفصاح عن الأحداث المماثلة في جوهرها.

٣. الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الوحدات المحاسبية المختلفة.

وتتأثر مقارنة القوائم المالية لمنشأة ما بين السنوات المختلفة بعدد من الاعتبارات منها التغيرات المحاسبية، والخطأ في قوائم مالية سبق إصدارها، والتغيرات في التبويب، الأحداث أو الظروف التي تتغير بدرجة مهمة عن الأحداث والظروف التي تمت المحاسبة عنها في قوائم مالية سبق إصدارها. ويعتبر التغير المحاسبي كما هو محدد في معيار العرض والإفصاح العام أي تغير في سياسة محاسبية، تقدير محاسبي، تكوين الوحدة المحاسبي. وتبين الفقرات (٦٨٤ إلى ٦٩٩) من معيار العرض والإفصاح العام المعالجة المحاسبية للتغيرات المحاسبية.

وينشأ التغير في سياسة محاسبية نتيجة تبني سياسة محاسبية تختلف عن السياسة التي تم استخدامها سابقًا لأغراض التقارير المالية. ولا يقتصر اصطلاح «سياسة محاسبية» على المعايير والأسس والممارسات المحاسبية فقط ولكنه يشمل أيضًا طرق تطبيق هذه المعايير والأسس. فالتغير في سياسة محاسبية يشمل، على سبيل المثال، التغير من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص لحساب الاستهلاك. وتشمل التغيرات المحاسبية أيضًا التغير في المعالجة المحاسبية لأحد بنود القوائم المالية نتيجة إصدار معيار محاسبة جديد يتطلب تفضيل أحد البدائل المحاسبية مثل معيار محاسبة المخزون الذي يتطلب استخدام طريقة المتوسط المرجح في تقويم المخزون، أو يتطلب معالجة محاسبية مختلفة مثل معيار المحاسبة عن الاستثمار في الأوراق المالية الذي قسم الأوراق المالية إلى أوراق مالية تحفظ إلى تاريخ الاستحقاق، وأوراق مالية للاتجار، وأوراق مالية متاحة للبيع، وإنشاء متطلبات قياس وإفصاح لهذه الأنواع الثلاثة تختلف اختلافًا جوهريًا عن الأساس السابق للمحاسبة عن الاستثمارات.

ويبيّن مايلي الاعتبارات ذات العلاقة بخاصية الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية التي يتعين على المراجع مراعاتها:

١. التغير في السياسات المحاسبية:

١/١ تتطلب الفقرة (٣٠٢٩) من معيار أدلة وقرائن المراجعة بوجوب أن تؤكد النتائج المعقولة التي يصل إليها المراجع بالنسبة للمحتوى العام للقوائم المالية وعرضها وإفصاحها تطبيق السياسات المحاسبية بصورة متسقة مع ما اتبع في العام السابق، ومعالجة أي تغير في السياسات المحاسبية وفق ما تتطلبه معايير المحاسبة؛ والمادتين (١٢٣، ١٢٤) من نظام الشركات.

٢/١ تقضي الفقرة (٣٥١٣) من الدراسة المرفقة بمعيار التقارير بأنه لا يلزم المراجع تعديل تقريره نتيجة لتغيير السياسة المحاسبية، إذا التزمت الإدارة بالمعالجة المحاسبية للتغيير والإيضاحات التي تتطلبها معايير المحاسبة المتعارف عليها.

٣/١ تقضي الفقرة (٣٥١٤) من ذات المعيار بأنه إذا ظهر للمراجع صعوبة تحديد تأثير التغير في السياسة المحاسبية على كل سنة من السنوات السابقة، فلا يلزم بتعديل تقريره إذا التزمت الإدارة بمتطلبات معايير المحاسبة المتعارف عليها، وإنما يتعين على المراجع في هذه الحالة لفت انتباه مستخدم القوائم المالية في تقريره إلى أنه لا يمكن مقارنة القوائم المالية للسنة موضوع المراجعة مع القوائم المالية للسنوات السابقة نظرًا لعدم قدرة الإدارة على إعادة تصوير القوائم المالية للسنوات السابقة من أجل أن تعكس تأثير السياسة المحاسبية الجديدة. ويتم لفت انتباه مستخدم القوائم المالية إلى هذا الأمر في فقرة مستقلة في تقرير المراجع. ويجب مراعاة أن لفت الانتباه لا يعتبر تحفظًا في رأي المراجع. وتتطلب ذات الفقرة أن تحدد فقرة لفت الانتباه طبيعة التغير وأن تشير إلى رقم الإيضاح بالقوائم المالية الذي يناقش التغير بالتفصيل.

وأخذًا في الاعتبار المتطلبات المشار إليها في (١) أعلاه، يجب على المراجع أن يقوّم كل تغير في سياسة محاسبية للتأكد مما يلي:

- أن السياسة المحاسبية التي أقرتها المنشأة، تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها.
- أن المعالجة المحاسبية للتغير تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها.
- أن تبرير الإدارة لأسباب التغير معقولة.

فإذا لم تتوفر الشروط السابقة، فيجب أن يتحفظ المراجع برأيه، أو أن يُصدر رأيًا معارضًا إذا كان أثر التغير ذا أهمية نسبية على المركز المالي للمنشأة أو نتائج أعمالها أو تدفقاتها النقدية.

٢. التغير في سياسة محاسبية لا يمكن فصله عن التغير في تقدير محاسبي:

قد يتبين لمراجع الحسابات تعذر التمييز بين الأثر الناتج عن أثر التغير في سياسة محاسبية والأثر الناتج عن التغير في تقدير محاسبي، وتتطلب معايير المحاسبة في هذه الحالة معالجة هذا الأمر كتغير في تقدير محاسبي باعتباره تغيرًا في تقدير محاسبي لا يمكن فصله عن التغير في سياسة محاسبية. ويتعيّن على مراجع الحسابات في هذه الحالة لفت انتباه مستخدم القوائم المالية إلى هذا الأمر في فقرة لفت انتباه.

٣. التغير في تكوين الوحدة المحاسبية:

يجب على المحاسب القانوني أن يتحقق من أن القوائم المالية للمنشأة تعكس بشكل جلي التغير في تكوين الوحدة المحاسبي بأثر رجعي، حكمه في ذلك حكم أية تغيرات أخرى في السياسات المحاسبية، مع تعديل القوائم المالية للفترات السابقة المعروضة لأغراض المقارنة من أجل أن تعكس المركز المالي ونتائج أعمال الوحدة المحاسبية الجديدة. وكما يجب إيضاح مبررات ذلك التغير وآثاره على نتائج العمليات حتى يتسنى فهم القوائم المالية واستيعابها. وإذا تبين للمحاسب القانوني عدم تعديل القوائم المالية المقارنة مع القوائم المالية للسنة الجارية لإظهار الأثر الناتج عن التغير في تكوين الوحدة المحاسبية وفقًا لما نصت عليه الفقرة (٦٩٥) من معيار العرض والإفصاح العام، فإن ذلك يترتب عليه انحراف عن معايير المحاسبة المتعارف عليها ويتطلب ذلك من المراجع التحفظ في تقريره أو إصدار رأي معارض.

وتشير الفقرة (٥٣٩) من الدراسة المرفقة بمعيار العرض والإفصاح العام إلى أن التغير في مكونات الوحدة المحاسبية يعتبر نوعًا خاصًا من تغير السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة وتؤدي إلى إعداد قوائم مالية تصبح في حقيقتها قوائم وحدة محاسبية أخرى. ومن أمثلة ذلك إعداد قوائم مالية موحدة بدلًا من القوائم المالية للوحدات التي تتكون منها شركات المجموعة القائمة، وتغيير بعض الشركات التابعة التي تتكون منها المجموعة التي كانت تعد عنها القوائم المالية الموحدة في الماضي. أما إذا اشترت شركة شركة أخرى وبالتالي قامت الشركة الأولى بإعداد قوائم مالية موحدة للمرة الأولى، فإن ذلك لا يعتبر تغيرًا في الوحدة المحاسبية، وكذلك الحال إذا باعت شركة قابضة شركة تابعة، وبالتالي حذفت تلك الشركة من قوائمها المالية الموحدة.

٤. تصحيح خطأ في سياسة محاسبية:

يجب التمييز بين تصحيح الخطأ وبين تغيير سياسة محاسبية. إذ إن تصحيح الخطأ قد ينشأ نتيجة التحول من سياسة محاسبية غير مقبولة إلى سياسة أخرى مقبولة. وعلى العكس من ذلك، فإن تغيير سياسة محاسبية يقتصر على التحول من سياسة محاسبية مقبولة إلى سياسة أخرى مقبولة أيضًا. ويتعين على المراجع إذا تبين له قيام المنشأة بتغيير سياسة محاسبية غير متعارف عليها إلى سياسة محاسبية متعارف عليها، أن يشير إلى التغير في تقريره في فقرة لفت انتباه.

٥. التغير في عرض التدفقات النقدية:

تتطلب الفقرة (٦٢٦) من معيار العرض والإفصاح العام أن تفصح القوائم المالية عن السياسة المحاسبية التي تتبعها المنشأة في تحديد الأموال المماثلة للنقد. وتشير الفقرة (٦٨٤) من ذات المعيار إلى أن أي تغير في هذه السياسة يعتبر تغيرًا في سياسة محاسبية؛ ويترتب عليه تعديل القوائم المالية للسنوات السابقة المعروضة لأغراض المقارنة. وإذا تبين لمراجع الحسابات حدوث مثل هذا التغير فيتعين عليه لفت انتباه مستخدم القوائم المالية إلى هذا الأمر وذلك في فقرة لفت الانتباه.

٦. مراجعة منشآت سبق مراجعتها من زميل آخر:

عند قيام مراجع الحسابات بمراجعة قوائم مالية لمنشأة تم مراجعة حساباتها للسنة المالية السابقة من قبل زميل آخر، يجب على مراجع الحسابات القيام بإجراءات المراجعة الكافية التي تمكنه من التوصل إلى أن السياسات المحاسبية المطبقة في السنة المالية الحالية تتسق مع السياسات المحاسبية المطبقة في السنة السابقة. وإذا لم يتمكن المراجع من الوصول إلى هذه النتيجة يتعين عليه في هذه الحالة تقويم أثر ذلك على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة الجارية.

تقويم المخاطر

د.أحمد عبدالله المغامس
الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

تواجه جميع المنشآت مهما كان حجمها أو تنظيمها أو طبيعتها أو الصناعة التي تنتمي إليها مخاطر على جميع المستويات داخل المنشأة يجب تقديرها. وتؤثر المخاطر على قدرة كل منشأة على المنافسة والبقاء. ووضع الأهداف شرط مسبق لتقييم المخاطر. فيجب أولاً وجود أهداف قبل أن تقوم الإدارة بتحديد مخاطر تحقيقها واتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة هذه المخاطر. ولذلك، فإن وضع الأهداف يعد جزءًا من العملية الإدارية. وتقييم المخاطر يعني تحديد المخاطر ذات العلاقة بتحقيق الأهداف وتحليلها، بحيث تكوِّن أساسًا لتحديد إدارة هذه المخاطر.

أنواع الأهداف:

١- أهداف العمليات (التشغيل) - وتتعلق بفاعلية عمليات المنشأة وكفاءتها، بما في ذلك أهداف الأداء والربحية وحماية الموارد من الضياع أو الخسارة. وهي تتغير بناء على اختيارات الإدارة حول الهيكل والأداء.

٢- أهداف التقارير المالية - وتتعلق بإعداد قوائم مالية منشورة يمكن الاعتماد عليها، بما في ذلك منع إصدار تقارير مالية عامة تحتوي على غش. وتلبي هذه الأهداف بصفة رئيسة احتياجات خارجية.

٣- أهداف التزام - وتتعلق بالتقيد بالقوانين والتعليمات التي تخضع لها المنشأة. وهي تعتمد على عوامل خارجية، مثل التعليمات الخاصة بالبيئة، وتميل إلى أن تكون متشابهة بالنسبة لجميع المنشآت في بعض الحالات ومن خلال صناعة معينة في حالات أخرى.

تداخل الأهداف:

قد يحدث تداخل بين هدف ما وهدف آخر أو قد يدعم هدف ما هدفًا من نوع آخر. وعلى سبيل المثال، فإن هدف الانتهاء من التقارير الأولية (الربع سنوية) خلال ١٠ أيام عمل قد يدعم بالدرجة الأولى الأهداف التشغيلية من أجل تقوية اجتماعات الإدارة المتعلقة بتقييم أداء الأعمال. ولكنه يدعم أيضًا إعداد التقارير المالية في حينها وأيضًا يدعم هدف وفاء الشركة بمتطلباتها تجاه بعض الجهات.

الترابط:

يجب أن تكمل الأهداف بعضها البعض وأن يحدث ترابط تام بينها. ويجب ألا تكون الأهداف العريضة للمنشأة متسقة فقط مع إمكانياتها وتطلعاتها، لكنها يجب أيضًا أن تكون متسقة مع أهداف ومهام الوحدات التي تتكون منها المنشأة. فالأهداف العامة للمنشأة يجب أن تنقسم إلى أهداف فرعية، وتتفق مع الاستراتيجية العامة ويتم ربطها بالأهداف داخل المنظمة.

وعندما تكون الأهداف العامة للمنشأة متسقة مع الأداء والممارسة السابقة، فإن الربط بين الأنشطة يكون قد تم. أما في حالة انحراف الأهداف عن الممارسات السابقة للمنشأة، فإن على الإدارة أن تعالج الترابط بين الأهداف وإلا فإن الأخطار سوف تتزايد.

تحقيق الأهداف:

كما سبق ذكره فإن وضع الأهداف شرط مسبق لرقابة داخلية فاعلة. وذلك لأن الأهداف توفر مقياسًا لما تسعى المنشأة إلى تحقيقه. وعلى الرغم من ذلك فإن المنشأة يفترض أن يكون لديها تأكيد معقول بتحقق الأهداف. إلا أن ذلك

لا ينطبق عل كل الأهداف.

ويركز هدف الرقابة الداخلية في هذه الناحية أساسًا على ما يلي:

وضع أهداف رئيسة وفرعية متسقة تشمل المنشأة بأكملها، وتحديد عوامل النجاح الرئيسة، وإرسال تقارير إلى الإدارة في الوقت المناسب عن الأداء والتوقعات. وعلى الرغم من أن النجاح لا يمكن ضمانه، إلا أن الإدارة يجب أن يكون لديها تأكيد معقول بأنها قد تنبهت إذا كان هناك خطر بأن الأهداف لن تتحقق.

المخاطر:

عملية تحديد المخاطر وتحليلها عملية مستمرة ومتكررة وهي مكون رئيس لنظام فاعل للرقابة الداخلية. ويجب أن تركز الإدارة بحرص على المخاطر وعلى جميع مستويات المنشأة وأن تتخذ الإجراءات الضرورية لإدارة هذه المخاطر.

تحديد المخاطر

قد يتعرض أداء المنشأة للمخاطر بسبب عوامل داخلية أو خارجية. وهذه العوامل بدورها من الممكن أن تؤثر على أي من الأهداف المعلنة أو الضمنية ومن المهم أن يكون تحديد المخاطر شاملاً. ويجب أن يأخذ في الحسبان جميع التفاعلات المهمة - للبضائع، والخدمات والمعلومات - بين المنشأة والأطراف الخارجية ذات العلاقة. وتشمل هذه الأطراف الخارجية الموردين الحاليين والمرتقبين، والمستثمرين، والدائنين، والمساهمين، والعملاء، والمشترين، والوسطاء والمنافسين، بالإضافة إلى الهيئات العامة ووكالات الأنباء، وفيما يلي أنواع المخاطر:

أولًا: المخاطر على مستوى المنشأة:

عوامل خارجية

قد تنشأ المخاطر على مستوى المنشأة بكاملها من عوامل خارجية وتشمل أمثلة ذلك ما يلي:

❖ قد تؤثر التطورات التقنية على طبيعة وتوقيت البحوث والتطوير، أو قد تؤدي إلى تغيرات في المشتريات.

❖ قد تؤثر احتياجات العملاء أو توقعاتهم على تطوير المنتجات، وعملية الإنتاج، وخدمات العملاء، والتسعير والضمانات.

❖ قد تغير المنافسة أنشطة التسويق أو الخدمة.

❖ قد تفرض التشريعات والتعليمات الجديدة تغيرات في نظم العمليات أو المعلومات وتبرز الحاجة إلى تخطيط من أجل الطوارئ.

❖ قد يكون للتغيرات الاقتصادية أثر على القرارات المتعلقة بالتمويل، والمصروفات الرأسمالية والتوسع.

عوامل داخلية:

❖ قد يحدث أي خلل في نظم معالجة المعلومات أثرًا سلبيًا على أعمال المنشأة.

❖ قد تؤثر نوعية الأفراد الذين تم تعيينهم وطرق التدريب والدوافع على مستوى الوعي الرقابي داخل المنشأة.

❖ قد يؤثر التغير في مسؤوليات الإدارة على الطريقة التي تتم بها بعض الأنشطة الرقابية.

❖ قد تساهم طبيعة أنشطة المنشأة، واتصال الموظفين بالأصول في اختلاس الموارد.

❖ إن وجود مجلس إدارة أو لجنة مراجعة غير فعال وغير حازم يؤدي إلى خلق فرص لارتكاب أعمال منافية أو غير مواتية.

أساليب تحديد المخاطر

تتضمن أغلبية الأساليب التي يستخدمها المراجعون الداخليون والخارجيون- طرقًا نوعية أو كمية لتحديد الأنشطة ذات المخاطر العالية وأولويتها. وتشمل الممارسات الأخرى:

❖ القيام بدراسات دورية للعوامل الاقتصادية وعوامل الصناعة التي تؤثر على المشروع، وعقد اجتماعات من جانب الإدارة العليا للتخطيط ولقاءات مع المحللين بالصناعة. ويمكن تحديد المخاطر فيما يتعلق بالتنبؤات القصيرة والطويلة الأجل والتخطيط الاستراتيجي.

❖ وتحديد الطرق التي تستخدمها المنشأة لتحديد المخاطر ليس مهمًا بصفة خاصة. وإنما المهم أن تقوم الإدارة بالنظر بعناية إلى العوامل التي قد تساهم في زيادة المخاطر. وتشمل بعض العوامل التي يمكن أن تؤخذ في الحسبان: الخبرة السابقة في عدم التمكن من تحقيق الأهداف، ونوعية الموظفين، والتغيرات التي تؤثر على المنشأة مثل المنافسة، والقيود الرقابية، والأفراد، وما شابه ذلك، ووجود أنشطة موزعة جغرافيًا وبصفة خاصة في بلاد أجنبية، وأهمية نشاط معين للمنشأة وتعقد الأنشطة.

ثانيًا: المخاطر على مستوى النشاط

فكما يتم تحديد المخاطر على مستوى المنشأة، فيجب تحديد المخاطر على مستوى النشاط، فمعالجة المخاطر عند هذا المستوى تساعد على تركيز تقييم المخاطر في وحدات المشروع الرئيسة أو في الوظائف الرئيسة مثل المبيعات، والإنتاج، والتسويق، وتطوير التقنية، والبحوث والتطوير. ويساهم تقييم المخاطر عند مستوى النشاط أيضًا في الاحتفاظ بمستويات مقبولة عند مستوى النشاط ككل.

تحليل المخاطر:

تشمل عملية التحليل - التي تكون عادة شبه رسمية - ما يلي:

❖ تقدير أهمية الخطر.

❖ تقدير احتمال (تكرر) حدوث الخطر.

❖ النظر في كيفية إدارة الخطر - ويقصد بذلك تقدير للإجراءات التي يجب أن تتخذ.

ومتى ما تم تقدير أهمية حدوث أحد المخاطر واحتماله، فيجب على الإدارة النظر في كيفية إدارة هذا الخطر. ويتضمن هذا أحكامًا شخصية مبنية على افتراضات

عن الخطر، وتحليلًا معقولًا للتكاليف المتعلقة بتخفيض مستوى الخطر. وتشمل التصرفات التي يمكن اتخاذها لتقليل أهمية أو احتمال حدوث الخطر عددًا وافرًا من القرارات التي قد تتخذها الإدارة يوميًا. وتتراوح هذه القرارات بين تحديد مصادر شراء بديلة أو التوسع في خطوط الإنتاج أو الحصول على تقارير تشغيل ملائمة أو تحسين برامج التدريب. وفي بعض الأحيان قد تؤدي التصرفات التي تتخذها الإدارة إلى استبعاد الخطر، أو إلى تلافي نتائجه إذا حدث. ومن أمثلة ذلك التكامل الرأسي لتقليل الخطر المتعلق بالموردين، أو التحوط من حدوث خسارة مالية أو الحصول على غطاء تأميني كاف.

ويلاحظ أن هناك فرقًا بين تقييم المخاطر، وهي جزء من الرقابة الداخلية، وما ينشأ عنها من خطط وبرامج وتصرفات أخرى تعدّ ضرورية من جانب الإدارة لمعالجة هذه المخاطر. فالتصرفات التي تتخذها الإدارة، كما هو موضح في الفقرة السابقة جزء أساس من العملية الإدارية الكبيرة الحجم، ولكنها ليست عنصرًا من نظام الرقابة الداخلية.

إدارة التغيير:

تتبدل البيئة الاقتصادية والصناعية والرقابية، وتتطور أنشطة المنشأة على مر الزمن. وكذلك الرقابة الداخلية التي قد تكون فاعلة في ظل ظروف معينة قد لا تكون كذلك في ظروف أخرى. ومن الأمور الرئيسة لتقييم المخاطر وجود عملية لتحديد التغيرات في الظروف واتخاذ الإجراءات اللازمة.

الظروف التي تتطلب عناية خاصة:

❖ تغيرات في بيئة الأعمال: قد تفضي التغيرات في البيئة الاقتصادية أو الرقابية إلى زيادة في ضغوط المنافسة وإلى مخاطر مختلفة مهمة (ومن أمثلة ذلك التغيرات في صناعة الاتصالات).

❖ موظفون جدد: قد لا يفهم أحد المديرين التنفيذيين الكبار الجدد ثقافة المنشأة، أو قد يركز فقط على الأداء واستبعاد الأنشطة المتعلقة بالرقابة. فسرعة دوران الموظفين، وعدم وجود تدريب وإشراف فاعل قد ينتج عنه فشل أو إخفاقات.

❖ نظم معلومات جيدة أو محدثة: تنهار عادة الرقابة الفاعلة عند وضع نظم جديدة، وبصفة خاصة إذا تم ذلك خلال مدة قصيرة غير عادية - على سبيل المثال، للحصول على ميزة تنافسية أو لعمل تحرك تكتيكي.

❖ النمو السريع: ربما تحدث ضغوط على النظم الموجودة بدرجة تؤدي إلى الانهيار عندما تنمو العمليات بدرجة مهمة وبسرعة، وعندما تضاف ورديات جديدة أو موظفين جدد، وعندئذ قد يعجز المشرفون الحاليون عن القيام بالرقابة بدرجة كافية.

❖ تقنية جديدة: عندما تستخدم تقنيات جديدة في العمليات الإنتاجية أو في نظم المعلومات فإنه يوجد احتمال كبير بأنه يجب تعديل النظم الرقابية الداخلية.

❖ خطوط إنتاج، ومنتجات، وأنشطة جديدة: عندما تدخل المنشأة خطوط إنتاج جديدة أو تدخل في عمليات لم تتعودها قد لا تكون النظم الرقابية الحالية كافية.

❖ إعادة الهيكلة: ربما يصاحب إعادة الهيكلة في الشركات تخفيض في عدد الموظفين ونقص في الإشراف الكافي والفصل بين الواجبات مما يؤدي إلى آثار شديدة الخطر على نظام الرقابة الداخلية.

❖ العمليات في بلاد أجنبية: يحمل التوسع في عمليات أجنبية أو شراء شركات تابعة أجنبية في كثير من الأحيان مخاطر فريدة يجب أن تعالجها الإدارة (من أمثلة ذلك اختلاف البيئة الرقابية والثقافة والعادات أو نتيجة لعوامل تؤثر على الاقتصاد المحلي أو لعدم كفاية نظم الاتصالات والمعلومات).

من المحتمل أن تكون عملية تقييم المخاطر أقل رسمية وأقل تنظيمًا في المنشآت الصغيرة عن الكبيرة، ولكن المفاهيم الرئيسة لهذا المكون من مكونات الرقابة الداخلية يجب أن تكون موجودة في كل منشأة بصرف النظر عن حجمها.

التقويم:

يركز القائم بالتقويم على طريقة الإدارة لوضع الأهداف، وتحليل المخاطر وإدارة التغير، بما في ذلك ارتباطها وملاءمتها بأنشطة المنشأة. وفيما يلي قائمة بالموضوعات التي قد ينظر فيها القائم بالتقويم. وهذه القائمة ليست جامعة مانعة، كما أن كل بند فيها قد لا ينطبق على كل منشأة، ولكنها، على كل حال، تصلح بوصفها نقطة بداية.

الأهداف على مستوى المنشأة:

❖ مدى قيام الأهداف على مستوى المنشأة بتوفير بيانات واسعة وإرشادات عما تريد المنشأة تحقيقه، ومع ذلك تكون محددة بالدرجة الكافية بحيث ترتبط مباشرة بهذه المنشأة.

❖ الفاعلية التي يتم بها توصيل الأهداف على مستوى المنشأة إلى الموظفين ومجلس الإدارة.

❖ علاقة الاستراتيجيات واتساقها مع الأهداف على مستوى المنشأة.

❖ اتساق خطط الأعمال والموازنات مع الأهداف على مستوى المنشأة، والخطط الاستراتيجية والأحوال الجارية.

الأهداف على مستوى الأنشطة:

❖ الصلة بين الأهداف على مستوى الأنشطة والأهداف على مستوى المنشأة والخطط الاستراتيجية.

❖ اتساق الأهداف على مستوى الأنشطة مع بعضها.

❖ ملاءمة الأهداف على مستوى الأنشطة مع جميع عمليات المنشأة التشغيلية المهمة.

❖ خصوصية الأهداف على مستوى المنشأة.

- كفاية الموارد المتعلقة بالأهداف:

❖ تحديد الأهداف التي تعد مهمة (عوامل النجاح المهمة) لتحقيق الأهداف على مستوى المنشأة.

❖ اشتراك جميع مستويات الإدارة في وضع الأهداف ومدى اهتمامهم بتحقيق هذه الأهداف.

المخاطر:

❖ كفاية الآليات لتحديد المخاطر الناشئة عن مصادر خارجية.

❖ كفاية الآليات لتحديد المخاطر الناشئة عن مصادر داخلية.

❖ تحديد المخاطر المهمة لكل هدف نشاط مهم.

❖ اكتمال عملية تحليل المخاطر وملاءمتها، بما في ذلك تقدير أهمية المخاطر، وتقدير احتمال حدوثها وتحديد التصرفات الواجب اتخاذها بشأنها.

الاستجابة للتغيير:

❖ وجود آليات لتوقع، وتحديد، والاستجابة للأحداث الروتينية أو الأنشطة التي تؤثر على تحقيق الأهداف على مستوى المنشأة ومستوى الأنشطة (عادة يتم تنفيذها بواسطة المديرين المسؤولين عن الأنشطة التي تتأثر أكثر من غيرها بتلك التغيرات).

❖ وجود آليات لتحديد التغيرات والاستجابة لها والتي من الممكن أن يكون لها أثر شديد الخطر وشامل على المنشأة وتتطلب عناية الإدارة العليا.

طريقك للاحتراف المهني

تعتبر مهنة المحاسبة من أهم أركان الاقتصاد حيث تترجم الأحداث والعمليات والظروف إلى بيانات ومعلومات ومؤشرات تساعد المستخدمين في اتخاذ قرارات سليمة، ولكي تتسم هذه البيانات والمعلومات بالدقة والفاعلية فإنه يجب أن تعد من قبل أشخاص ذوي كفاءة عالية.

إن نمو وتطور اقتصاد المملكة استوجب تطوير مهنة المحاسبة بحيث تكون قادرة على مواكبة هذا النمو مما استدعى إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لتنظيم المهنة والارتقاء بها ولقد نجحت في ذلك وأصبحت مثالاً يحتذى به وتجربة يستفاد منها.

ولقد أثلج صدري أنه من خلال تواصلي مع بعض الجامعات الأمريكية أن SOCPA معروفة لديهم ناهيك عن الجهات المهنية.

وعلى المستوى الفردي فإن الحصول على شهادة زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA يعتبر مطلبًا أساسيًا لتكوين شخصية المحاسب السعودي، حيث إنها تفتح الطريق للاحتراف المهني بحيث يكون لديه التأهيل العلمي والمهني الذي يمكنه من المنافسة في سوق العمل و يوفر له فرصًا متعددة ومتميزة.

على الصعيد الشخصي، ومن خلال عملي بإدارة الأنظمة والإجراءات المالية بالشركة السعودية للكهرباء، تيقنت أن شهادة زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA أضافت لي قدرًا كبيرًا من المعلومات والقدرة على التعامل مع المسائل المحاسبية المختلفة على أساس علمي، وفي إطار المعايير الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين والمعايير العالمية.

من أسرة الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين SOCPA
راشد بن عبدالله العواجي
محلل إجراءات مالية
الشركة السعودية للكهرباء

صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك*

إعداد د. محمد البلتاجي
مدير برامج المصارف المتوافقة مع الشريعة
المعهد المصرفي – مؤسسة النقد العربي السعودي

تشكل المنشآت الصغيرة جزءًا كبيرًا من الاقتصاد الوطني لغالبية الدول، حيث بلغت على سبيل المثال نسبة ٩٠٪ من المنشآت الاقتصادية في السوق السعودي، ونسبة ٩٦٪ في جمهورية مصر العربية، ونسبة ٩٧٪ في الهند، ونسبة ٩٠٪ في أمريكا، وما بين ٨٥ – ٩٠٪ في أوروبا، ونسبة ٧١٪ في اليابان. وقد تزايد الاهتمام بشكل كبير في الآونة الأخيرة بالعمل على تنمية تلك المنشآت في معظم الدول حيث تعد النواة الأساسية للمنشآت العملاقة، ولقد تبين من الدراسات الميدانية أن المنشآت الكبيرة انطلقت من المنشآت الصغيرة، كما تساهم تلك المنشآت في عملية التنمية الاقتصادية.

طبيعة المنشآت الصغيرة وتمويلها ومعايير نجاحها في تحقيق التنمية

مفهوم ومعايير طبيعة المنشآت الصغيرة:

لا يوجد تعريف علمي دقيق متفق عليه عالميًا حول مفهوم المنشآت الصغيرة ولكن هناك مجموعة من المعايير المتفق عليها والتي على أساسها يمكن تصنيف تلك المنشآت بالصغيرة ومن أهمها:

❖ معيار عدد العمالة في المنشأة.
❖ معيار حجم رأس مال المنشأة.
❖ معيار قيمة المبيعات السنوية للمنشأة.
❖ معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة.
❖ المعيار القانوني.

وفيما يلي دراسة مختصرة لهذه المعايير لبيان طبيعة تلك المنشآت وكذلك طبيعة تمويلها.

• **معيار عدد العمالة في المنشأة:** تتفق العديد من الدول على تصنيف المنشآت الصغيرة وفقًا لعدد العمالة فيها ومن ذلك على سبيل المثال:

❖ في الهند يتم تصنيف المنشآت الصغيرة في حالة عدم تجاوز عدد العمال فيها خمسين عاملاً في حالة استخدام الطاقة، ومائة عامل في حالة عدم استخدام الطاقة.

❖ وفي اليابان وكوريا حدد عدد العاملين بثلاثين عاملاً.

❖ وفي السودان حدد عدد العاملين بخمسة وعشرين عاملاً فأقل.

❖ **معيار حجم رأس مال المنشأة:** يعد رأس المال المستثمر في المنشأة من المعايير الكمية المستخدمة في تحديد وتصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة إضافةً إلى قيمة الأصول الثابتة للمنشأة، ويختلف تحديد رأس مال المنشأة الصغيرة من دولة لأخرى حسب القوة الاقتصادية لكل دولة، فعلى سبيل المثال تصنف الهيئة العامة للتصنيع في مصر المنشآت الصغيرة بالتي يبلغ تكاليفها الاستثمارية مليون جنيه. ويرى الباحث أن هذا المعيار متغير ولا يمكن وضع حدود وضوابط دقيقة له.

❖ **معيار قيمة المبيعات السنوية للمنشأة:** يستخدم البعض معيار قيمة المبيعات للمنشآت التي تتسم بانخفاض حجم إنتاجها من حيث الكمية والقيمة، كما أنها ترتبط بالأسواق المحلية وعدم قدرتها على تسويق منتجاتها بالأسواق الدولية، وتختلف الدول في تقدير حجم المبيعات التي تصنف على أساسها المنشآت الصغيرة، ففي أمريكا تصنف المنشآت التي تبلغ مبيعاتها أقل من مليون دولار بالصغيرة. ويتضح من ذلك الهوة الواسعة بين الدول بعضها البعض، ولذلك يترك تحديد هذا المعيار لظروف كل دولة.

❖ **معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة:** يعتمد هذا المعيار في تعريف المنشآت الصغيرة على نوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الإنتاجية ومن ثم تختلف قيمة رأس المال المستثمر والعمالة المستخدمة، فاستخدام التكنولوجيا المتقدمة قد يؤدي إلى تخفيض العمالة، بمعنى أن المنشآت الصغيرة بصفة عامة تستخدم تكنولوجيا متواضعة وفقا لرأسمالها المستثمر.

❖ **المعيار القانوني:** يتوقف الشكل القانوني للمنشأة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيه وطريقة تمويله، فشركات الأموال غالبًا ما يكون رأس

مالها كبيرا مقارنة بالمنشآت الفردية، ووفقًا لهذا المعيار تقع المنشآت الصغيرة في نطاق منشآت الأفراد وشركات الأشخاص العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والمحاصة.ويرى الباحث أن من الأفضل عدم التقيد بمعيار محدد للمنشآت الصغيرة وإنما وضع مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تختار لتتناسب مع طبيعة اقتصاد كل دولة وعلى أساسها يتم تصنيف المنشآت الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة ومن ثم يتم الاهتمام بها والعمل على تمويلها وتنميتها.

وبصفة عامة يمكن القول بأنها: منشآت شابة ناشئة صغيرة نسبيًا، تعتمد على المهارة والحرفية وعلى الموارد المحلية في أنشطتها، وتهدف إلى تحقيق الربحية والنمو والتطور، لتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية المنشآت الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

لقد تناول العديد من المهتمين بالمنشآت الصغيرة إيضاح أهمية المنشآت الصغيرة والدور الهام الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتضح أهمية تلك المنشآت فيما يلي:

أ. قدرة المنشآت الصغيرة على توفير فرص العمل: تشير التقديرات إلى أن تكلفة فرصة العمل الدائمة في الصناعات الكبيرة تتكلف نحو ١٥ ألف دولار، في حين أنه في المنشآت الصغيرة تتكلف بين ٩٠٠ – ٣٠٠٠ دولار، وتساهم تلك المنشآت في استيعاب التخصصات المختلفة وتساهم في علاج مشكلة البطالة.

ب. دعم الناتج المحلي: تلعب المنشآت الصغيرة دورًا مؤثرًا في دعم الناتج المحلي لكونها أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات دعم الصادرات وإحلال الواردات مما يساهم في علاج الاختلالات الهيكلية لموازين المدفوعات وخاصة في الدول النامية.

ج. تساهم المنشآت الصغيرة في توزيع الثروة وتحقيق العدالة وتقريب الهوة بين الفقراء والأغنياء وهو مبدأ حث عليه الإسلام.

د. تعد المنشآت الصغيرة روافد لتغذية الصناعات الكبيرة بمستلزمات الإنتاج، وتعتمد الشركات الدولية حاليًا على الاستفادة من الصناعات الصغيرة في إنتاج المكونات الرئيسية لخطوط إنتاجها، والتي تشكل في بعض الصناعات أكثر من ٧٥٪ من المكون الرئيسي، وبذلك تساهم المنشآت الصغيرة في تحقيق التنمية.

هـ. تشكل المنشآت الصغيرة النواة الرئيسية للمنشآت الكبيرة مستقبلاً، حيث تتطور وتنمو بمعدلات مرتفعة.

و. تساعد المنشآت الصغيرة على الإبداع والابتكار في مجال العمل وذلك نتيجة عدم وجود معوقات بيروقراطية في اتخاذ القرار.

ز. تساهم المنشآت الصغيرة في تلبية احتياجات وطلبات المستهلكين عن طريق تنويع المنتجات بما يتناسب مع تلك الاحتياجات وأذواق المستهلكين.

حاجة المنشآت الصغيرة إلى التمويل:

من المعالم الأساسية للمنشآت الصغيرة الحاجة إلى التمويل من الغير حيث من الصعوبة الاعتماد على التمويل الذاتي، وهذه المسألة من المعوقات الأساسية التي تواجهها وتحد من نجاحها، ولاسيما في المراحل الأولى من حياتها حيث الربحية القليلة والأعباء الثابتة.

يتضح مما سبق الدور الفعال الذي تساهم به المنشآت الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية الفعالة وكذلك التنمية الاجتماعية وهذا بدوره يدعم الاقتصاد الوطني ويزيد من معدل دخل الفرد. ولكن على الرغم من ذلك، لم تهتم بعض البلاد بتمويل تلك المشروعات وتركتها لمنظمات المجتمع المدني، وهذا يتطلب دراسة وتحليل وتقويم صيغ تمويلها وتطويرها إلى الأفضل.

تقويم صيغ التمويل التقليدية (القائمة على الائتمان بفائدة) للمنشآت الصغيرة:

تعاني معظم المنشآت الصغيرة من صعوبات في الحصول على تمويل لإنشاء أو تطوير أو توسعة منشآتها، حيث تفضل غالبية البنوك تمويل المنشآت الكبيرة ذات الأصول الرأسمالية الجيدة والتي يتسم التعامل معها بالأكثر ربحية والأقل مخاطرة، كما تحجم العديد من المصارف عن منح تمويل للمنشآت الصغيرة، وإن تم تمويلها في بعض الأحيان يكون على أساس الإقراض بفائدة.

أسباب إحجام البنوك التقليدية عن تمويل المنشآت الصغيرة:

❖ من أهم أسباب إحجام البنوك التقليدية عن تمويل المنشآت الصغيرة ما يلي:

١- **عدم ملاءمة معايير الإقراض للمنشآت الصغيرة:** حيث تضع البنوك العديد من المعايير والشروط التي يجب توافرها في المنشآت التي يمكن أن تحصل على تمويل ولا تتناسب هذه المعايير والشروط غالبًا مع طبيعة وخصائص المنشآت الصغيرة.

٢- **ضعف الهياكل التمويلية للمنشآت الصغيرة:** حيث تضع البنوك العديد من النسب والمؤشرات المالية المستخرجة من المراكز المالية للمنشآت مثل نسب الرافعة التشغيلية ونسبة المصروفات للإيرادات ومعدلات الربحية إلى غير ذلك من المؤشرات الائتمانية وهو ما لا يمكن توفره غالبًا في تلك المنشآت لتحديد الجدارة الائتمانية ومن ثم عزوف تلك البنوك عن تمويل تلك المنشآت.

٣- **ضعف الضمانات:** تعد الضمانات من أهم عناصر منح الائتمان في البنوك، وفي الواقع العملي لا تتوافر لدى المنشآت الصغيرة الضمانات اللازمة للتمويل، ومن ثم تحجم البنوك عن تمويل تلك المنشآت نتيجة عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل، وقد تبين ذلك من الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث واستقرأ منها أن عدم توافر الضمانات من أهم أسباب إحجام البنوك عن تمويل المنشآت الصغيرة.

٤- **عدم انتظام السجلات المحاسبية:** تعتمد البنوك في منح الائتمان على دراسة السجلات المالية والحسابات الختامية المنتظمة والمعتمدة من مراجعي الحسابات المعتمدين وهو ما لا يتوافر في غالبية المنشآت الصغيرة والتي يفضل غالبية أصحابها عدم إمساك دفاتر منتظمة لضعف الإمكانات وانخفاض حجم النشاط كما أن البعض يتجنب المشكلات الضريبية، ويكتفي أصحابها بإمساك سجلات إحصائية شخصية.

٥- **عدم القدرة على إعداد ملف ائتماني:** تفتقد العديد من المنشآت الصغيرة للخبرة المصرفية والقدرة على إعداد ملف ائتماني يمكن تقديمه إلى البنوك للحصول على التمويل اللازم، حيث يعد إعداد ذلك الملف وفقًا للأعراف المصرفية الصحيحة من المعايير الهامة للحصول على التمويل.

٦- **عدم وجود دراسات جدوى سليمة وموضوعية:** من أهم متطلبات البنوك لمنح الائتمان وجود دراسة جدوى للمنشأة المطلوب تمويلها وغالبًا لا توجد لدى المنشآت الصغيرة دراسات جدوى بالمستوى المطلوب وذلك نظرًا لارتفاع تكلفة إعدادها والتي تصل في بعض الأحيان إلى أرقام عالية لا يستطيع أصحاب المنشآت الصغيرة تقديمها، وقد تبين من الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث أهمية وجود جهة معتمدة لإعداد دراسات الجدوى لتلك المنشآت يمكن أن تحظي بثقة البنوك وأن تكون تكلفتها منخفضة أو بدون تكلفة.

٧- **ارتفاع درجة المخاطرة:** تتسم غالبية المنشآت الصغيرة بارتفاع درجة المخاطر نظرًا لطبيعة تكوينها والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة إضافة إلى ضعف المراكز المالية مما يشكل عائقا أمام قيام البنوك بتمويل تلك المنشآت حيث تهتم البنوك دائمًا بتمويل المنشآت ذات المخاطر المنخفضة، وقد تبين

من الدراسة الميدانية أن مخاطر المنشآت الصغيرة تتراوح بين متوسطة ومرتفعة المخاطر.

٨- عدم وجود جهات داعمة لتلك المنشآت: تتسم غالبية المنشآت الصغيرة بالفردية وعدم وجود جهات تدعم تلك المنشآت، وتقوم بالعمل على تنظيم أعمالها وتطويرها، وقد تبين من الدراسة الميدانية أهمية وجود جهات داعمة لتلك المنشآت سواء كانت جهات رسمية أو جهات تابعة لها مثل صندوق التنمية الصناعية بالسعودية وصندوق الضمان الاجتماعي بمصر.

٩- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض: تعد أسعار الفائدة وشروط سداد القروض من المعوقات الرئيسية لإقبال المنشآت الصغيرة على الحصول على تمويل من البنوك، لاسيما وأنها في السنوات الأولى يكون هامش الربحية قليلاً مما يتعذر معه سداد أقساط القرض وكذلك فوائده، وهذا يقود إلى العديد من المشكلات.

١٠- عدم ملاءمة صيغ التمويل البنكية التقليدية للمنشآت الصغيرة: تحتاج غالبية المنشآت الصغيرة إلى تمويل متوسط وطويل الأجل لأغراض الإنشاء والاستثمار وهو ما لا يتوافق مع معايير منح التمويل بالبنوك والتي تفضل دائمًا منح قروض قصيرة الأجل والتي تتناسب مع طبيعة غالبية الموارد المالية بالبنوك والتي تتسم بأنها قصيرة الأجل.

١١- ضعف الخبرات المتراكمة لأصحاب المنشآت الصغيرة: تبين من الدراسة الميدانية أن من أهم معوقات منح تمويل للمنشآت الصغيرة أن القائمين عليها يفتقدون إلى الخبرة العملية لإدارة تلك المنشآت والتعامل مع معطيات السوق المتغيرة مما يعرض تلك المنشآت للمخاطر.

تقويم سياسة تمويل المنشآت الصغيرة من البنوك التقليدية:

يرى الباحث أن صيغ التمويل القائمة على الإقراض بفائدة لا تناسب المنشآت الصغيرة لعدة أسباب:

١. ارتفاع تكلفة التمويل بالمقارنة مع متوسط العائد على المال المستثمر من المشروع، وهذا يقود إلي الخسارة أو التوقف.

٢. تواضع الخبرة في إدارة المنشآت الصغيرة، فأحيانا تتعرض لمخاطر شتى منها فنية وتسويقية يصعب التأمين ضدها.

٣. صعوبة تقديم الضمانات الكافية لسداد القرض وفائدته من ملاك المشروعات الصغيرة لأن معظمهم من الشباب ومن الفقراء.

٤. يضاف إلى ما سبق إرغام البنوك التقليدية في معظم الأحيان على تقديم التمويل المدعم (تكلفة التمويل المنخفضة) للمنشآت الصغيرة.

يتضح من التحليل السابق معوقات تمويل المنشآت الصغيرة من قبل البنوك التقليدية، كما أن نظام الفائدة سبب العديد من المشكلات العملية حيث في كثير من الأحيان تتعثر المنشأة عن سداد الأقساط في مواعيدها. وهذه الخلاصة تقودنا إلى دراسة ما تستطيع أن تقدمه المصرفية الإسلامية من دور في دعم وتشجيع وتمويل المنشآت الصغيرة وهذا ما سوف نتناوله في المبحث التالي.

الإطار المقترح لتمويل المنشآت الصغيرة من خلال المصارف الإسلامية:

ضوابط استثمار المال في الشريعة:

تضمنت الشريعة الإسلامية العديد من الضوابط الشرعية التي تكفل حسن استثمار المال وتنميته من أهمها ما يلي:

١. **ضابط المشروعية الحلال:** ويعني ذلك أن يكون مجال المشروع الصغير حلالاً طيبًا ودليل ذلك من القرآن قول الله عز وجل «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارةً عن تراض منكم» النساء آية ٢٩. وقوله تبارك وتعالى «وأحل الله البيع وحرم الربا» البقرة ٢٧٦. لذلك يجب التأكد من أن نشاط المشروع الصغير حلالاً طيبًا.

٢. **ضابط تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية:** يقصد بالمقاصد الشرعية بأنها «المعاني والحكم التي أرادها الشارع من تشريعاته لتحقيق مصالح الخلق في الدنيا والآخرة». ولقد حدد الفقهاء مقاصد الشريعة في خمس هي: أن يحفظ عليهم دينهم وأنفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم. وهي المسماة بالضروريات. ويعني ذلك أن ترتبط المشروعات الصغيرة بهذه المقاصد.

٣. **ضابط المحافظة على المال وحمايته من المخاطر:** لقد أمرنا الإسلام بالمحافظة على المال وعدم تعريضه للهلاك والضياع ولا نعطيه للسفهاء، فقال تبارك وتعالى: «ولا تؤتوا السفهاء أموالكم» النساء آية ٥. كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من مات دون ماله فهو شهيد». كما أمرنا بأن نستثمر المال وننميه حتى مال اليتيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من ولي يتيما فليتجر له في ماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة» رواه البيهقي.

٤. **ضابط الالتزام بالأولويات الإسلامية:** لقد تضمنت الشريعة الإسلامية أولويات الاستثمار ورتبها الإمام الشاطبي في ثلاث مراتب هي «الضروريات والحاجيات والتحسينات». ولذلك لا يجوز إعطاء مشروعات الكماليات الأولوية قبل استيفاء الضروريات والحاجيات.

٥. **ضابط تنمية المال بالتقليب وعدم الاكتناز:** لقد أمرنا الله عز وجل بتجنب اكتناز المال، فقال تبارك وتعالى «والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم» التوبة آية ٣٤. وكان لنظام زكاة المال دور هام في منع الاكتناز، وأمر الوصي على مال اليتيم باستثماره حتى لا تأكله الصدقة على النحو السابق بيانه.

٦. **ضابط التدوين المحاسبي لحفظ الحقوق:** لقد أمرنا الله عز وجل بتدوين المعاملات فقال تبارك وتعالى «يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه...» البقرة آية ٢٨٢. كما اهتم فقهاء الإسلام بفقه الكتابة، ولقد احتوى التراث الإسلامي على قرائن لإثبات ذلك.

٧. **ضابط التوثيق لحفظ الحقوق:** لقد أمرنا الله عز وجل بتوثيق العقود والإشهاد عليها، فقال عز وجل «وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد» البقرة آية ٢٨٢. وقال تعالى «وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبًا فرهان مقبوضة» البقرة آية ٢٨٢. وتأسيسًا على ذلك يجب أن تكتب وتوثق العقود والمعاملات.

٨. **ضابط أداء حق الله في المال وهو الزكاة:** تعد زكاة المال فريضة شرعية، ومن أهم مقومات النظام الاقتصادي الإسلامي، ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى «وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون» النور آية ٥٦. وتعد هذه الضوابط من موجبات التمويل الفعال الهادف الذي يحقق التنمية الشاملة، كما أنها من أساسيات نجاح المنشآت الصغيرة.

الصيغ المقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة من خلال المصارف الإسلامية:

يعد المصرف الإسلامي مصرفًا استثماريًا يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال الوساطة المالية الفعالة بين أصحاب الأموال وبين أصحاب المشروعات، ومنهم المشروعات الصغيرة، هذا بخلاف البنوك التقليدية التي تقوم على نظام آلية سعر الفائدة. ولقد تبين من الدراسة الميدانية أن هناك العديد من الصيغ التمويلية المستخدمة بالمصارف الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة ومنها (المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، والاستصناع، والسلم، والإجارة، والبيع بالتقسيط، والبيع بالوكالة، والبيع بالعمولة، وغيرها). ولكل صيغة من تلك الصيغ طبيعة تختلف عن الصيغ الأخرى، لذلك يجب دراسة هذه الصيغ وبيان دور المصرف الإسلامي في تمويل المنشآت الصغيرة.

الصيغ التمويلية المقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة:

وتنقسم صيغ التمويل المستخدمة إلى صيغ تمويل البيوع والمشاركات وصيغة التأجير وهذه الصيغ تناسب المشروعات الصغيرة، وسوف تعرض في البنود الآتية:

أولاً: صيغة التمويل بالإجارة مع الوعد بالتملك:

يعرف التأجير بأنه بيع منفعة لمدة معلومة بعوض معلوم. وقد أصدرت هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية في أبريل عام ٢٠٠٠م فتوى بعدم جواز صيغة التأجير المنتهى بالتملك حيث تعد بيعتين في بيعة واحدة ثم صدرت فتوى مجمع الفقه الإسلامي في سبتمبر من نفس العام بجواز التأجير ولكن بصيغة التأجير مع الوعد بالتمليك. وتعد صيغة التمويل بالإجارة مع الوعد بالتمليك من الصيغ التي يمكن استخدامها في تمويل المنشآت الصغيرة للعديد من الأسباب من أهمها:

١- أن المصرف يستطيع توفير وشراء أي وحدة إنتاجية لأي من المنشآت وتملكها ثم يعيد تأجيرها إلى تلك المنشآت مع احتفاظه بملكيتها وفي حالة تأخر تلك الوحدات عن السداد يمكن له أن يسترد الوحدة الإنتاجية، ويعد تملك المصرف للوحدة الإنتاجية أحد أشكال الضمانات الهامة للمصرف، وهو ما يعد تغلبا على أهم معوقات تمويل المنشآت الصغيرة التي لا يتوافر لديها ضمانات.

٢- يمكن للمصرف أن يقوم بالتأمين التعاوني على تلك الوحدات الإنتاجية ضد المخاطر الجسيمة.

٣- يمثل القسط الإيجاري لتلك الوحدات الإنتاجية بالنسبة للمنشآت الصغيرة مصروفًا دوريًا يمكن للوحدة تحمله شهريًا.

٤- يمكن للمصرف أن يستأجر تلك المعدات ثم يعيد تأجيرها للمنشآت الصغيرة.

وتناسب صيغة التمويل عن طريق التأجير مع الوعد بالتملك المنشآت الإنتاجية الصغيرة التي تحتاج إلى خطوط إنتاج مثل المطابع ومصانع التعبئة والتغليف، وكذلك المنشآت التي تحتاج إلي الأجهزة والمعدات مثل المعامل الطبية.

ثانيًا: صيغة بيع السلم:

تعد صيغة بيع السلم من الصيغ التمويلية البديلة للإقراض بفائدة من خلال نظام الجاري المدين بفائدة، حيث يتم توفير سيولة نقدية للعملاء مقابل شراء منتجاتهم ودفع ثمنها حالاً، ويكون الاستلام فيما بعد لأجل معلوم.

وتلائم هذه الصيغة المشروعات الزراعية لصغار الفلاحين حيث تقوم بشراء المحصول مقدمًا، كما تلائم المنشآت الإنتاجية التي تقوم بإنتاج وحدات إنتاجية كمنتج نهائي أو وحدات تستخدم في مراحل إنتاجية أخرى لشركات كبيرة مثل إنتاج بعض مكونات السيارات..

ويمكن للمصرف الإسلامي تمويل تلك المنشآت الصغيرة بصيغة السلم عن طريق ما يلي:

١- يقوم المصرف الإسلامي بشراء إنتاج المنشآت الصغيرة بعقد السلم الأصلي (دفع نقدي واستلام مؤجل) مما يوفر سيولة نقدية لتلك المنشآت.

٢- عقد اتفاقيات مع الشركات الكبيرة التي تستخدم إنتاج المنشآت الصغيرة كمكونات لمنتجها النهائي على بيعها لهم عن طريق عقد (السلم الموازي).

٣- في حالة قيام المنشآت الصغيرة بإنتاج منتج نهائي تقوم المصارف الإسلامية بالاتفاق مع بعض عملائها (الموزعين) على بيع تلك المنتجات لهم إما سلم مواز أو مرابحة.

ويمكن استخدام صيغة التمويل عن طريق بيع السلم لتمويل المنشآت الإنتاجية الصغيرة التي تحتاج إلى تمويل رأس المال العامل (مواد خام، رواتب، مصروفات تشغيلية) سواءً كانت تقوم بإنتاج منتج نهائي (استخدام نهائي) أو منتجات وسيطة تستخدم كمكونات لمنتجات أخرى وكذلك في تمويل المشروعات الزراعية.

ثالثًا: صيغة التمويل عن طريق المرابحة للآمر بالشراء:

تعرف صيغة المرابحة لأجل للآمر بالشراء بأنها بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، حيث يقوم المصرف الإسلامي بشراء السلعة بناءً على طلب العميل ثم بيعها له بالأجل، وتتميز صيغة المرابحة لأجل للآمر بالشراء بإمكانية توفير ما يحتاجه العملاء من معدات أو مواد خام عن طريق قيام المصرف بتلبية احتياجات العميل بشراء ما يحتاجه وتملكه ثم بيعه له مرابحة، وحتى تحقق المرابحة الهدف المطلوب منها وهو المساهمة في تنمية المنشآت الصغيرة يجب أن تهتم بتمويل شراء الوحدات الإنتاجية (خطوط الإنتاج) أو شراء المواد الخام ومستلزمات التشغيل التي تستخدم في صناعة المنتجات النهائية.

وتتمثل مخاطر تلك الصيغة في تملك المنشأة الصغيرة للوحدة الإنتاجية أو استخدامها النهائي للمواد الخام، حيث تمثل عملية المرابحة بيعا وشراء وتملكا، ثم تعثر سداد الأقساط في آجالها. ويمكن التغلب على تلك المخاطر عن طريق الحصول على ضمانات من جهات حكومية (طرف ثالث) مثل صندوق التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية، والذي يقدم ضمانات في حدود ٧٥٪ من التمويل الممنوح للمنشآت الصغيرة وذلك ضمن برنامج «كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة» والصادر بقرار وزير المالية رقم ١١٦٦ لعام ١٤٢٥هـ.

رابعًا: صيغة التمويل عن طريق بيع الاستصناع:

يقصد ببيع الاستصناع قيام المصرف بتصنيع ما يرغبه العميل من وحدات إنتاجية أو عقارية (عن طريق المصنعين) ثم تقسيط المبلغ على دفعات مع الحصول على ربحية. وتعد صيغة الاستصناع من الصيغ التمويلية التنموية حيث تساهم في إنشاء وحدات جديدة لم تكن موجودة مثل تصنيع خطوط إنتاج جديدة أو إنشاء مبان سكنية إلى غير ذلك، وتناسب صيغة التمويل عن طريق البيع بالاستصناع المنشآت الصغيرة القائمة والتي تريد التوسع في حجم أعمالها عن طريق زيادة خطوط الإنتاج الحالية أو إنشاء وحدات عقارية لوحدات التجميع إلى غير ذلك من أساليب التوسع في المنشآت الصغيرة. وتمكن هذه الصيغة المصرف من الحصول على قدر كبير من قيمة التمويل خلال مرحلة الإنشاء عن طريق الدفعات المقدمة أو الأقساط الدورية خلال مرحلة التنفيذ، ولا تختلف مخاطر صيغة الاستصناع عن صيغة بيع السلم السابق بيانها والتي يمكن التأمين ضدها.

خامسًا: صيغة التمويل عن طريق البيع بالعمولة:

يمكن للمصرف استخدام هذه الصيغة لتمويل العملاء الذين لديهم القدرة على تسويق المنتجات والمعرفة بسوق المنتجات ويمتلكون منافذ للتوزيع ولكن ليس لديهم إمكانات لشراء بضائع لتصريفها. ويقوم المصرف بشراء تلك البضائع وإعطائها للعملاء على سبيل الأمانة لبيعها مقابل نسبة من الأرباح المحققة، وتناسب هذه الصيغة المنشآت الصغيرة ولا سيما فئة الشباب حيث تقدم السلع لهم لبيعها وتوريد ثمنها بعد البيع.

سادسًا: صيغة التمويل بالمشاركة:

تعد صيغة المشاركة من أهم الصيغ التمويلية في المجتمع الاقتصادي حيث يشارك المصرف العميل في رأس المال والعمل، وإن كانت صيغة المشاركة أقل الصيغ حظًا في الاستخدام الآن في المصرفية الإسلامية نظرًا لما يعتقد البعض من كونها عالية المخاطر، حيث تتطلب وجود شريك يلتزم بالقيم الأخلاقية مثل الأمانة والصدق، وكفاءة فنية في إدارة المشروعات. ويحث أحد الخبراء المصارف الإسلامية على الاستثمار في المشاريع الإنتاجية التي ترتبط بإنتاج سلع وخدمات ضرورية في مجال الغذاء والكساء والإسكان والتعليم والصحة على النحو الذي يعد محققًا لهدف الانسجام مع أولويات المصلحة الاجتماعية بمنظورها الإسلامي، بنظام المشاركة حيث يقوم على تطبيق قاعدة «الغنم بالغرم» وأفضل من الاستثمار بفائدة.

وتلائم صيغة التمويل بالمشاركة المنشآت الصغيرة للمبررات الآتية:

١- مرونة أسلوب المشاركة في إمكانية تمويل أي مشروع سواءً أكان صغيرًا أو متوسطًا ولاسيما المشاركة المنتهية بالتمليك حيث تمكن الشريك من تملك المشروع بعد تخارج المصرف الإسلامي.

٢- إمكانية استفادة تلك المنشآت وخاصةً الإنتاجية من استخدام اسم المصرف عند تسويق منتجاتها.

٣- مساهمة صاحب المنشأة في حصة من التمويل يجعله حريصا على نجاح المنشأة.

٤- زيادة ربحية المصرف مع زيادة نمو نشاط المنشأة.

٥- مساهمة المشاركة بطريق مباشر في التنمية الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة للدخل الوطني.

ويمكن استخدام صيغة المشاركة في تمويل صادرات المنشآت الصغيرة عن طريق فتح اعتماد مستندي لتوريد منتجات العميل التي تحتاج إلى تمويل نقدي لإنتاجها ثم تصديرها.

سابعًا: صيغة التمويل عن طريق المزارعة:

وهي عبارة عن مشاركة بين طرفين أحدهما يقوم بتوفير الأرض والآخر يزرعها والناتج مناصفة بين صاحب الأرض ومن زرعها، ولذلك فهي نوع من أنواع المشاركة الإسلامية. وتعد صيغة التمويل عن طريق المزارعة من أهم الصيغ التي يمكن استخدامها لتمويل القطاع الزراعي خاصةً إذا علمنا أن الوطن العربي يستورد ٧٥٪ من احتياجاته الغذائية من الخارج رغم توافر مساحات شاسعة قابلة للزراعة، ولقد نجح تطبيق هذه الصيغة في السودان وباكستان وأحدثت تنمية زراعية فعالة.

ويمكن للمصرف أن يستخدم صيغة المزارعة على النحو التالي:

١- أن يقوم بشراء أراض زراعية ثم يدفعها للمزارعين لزراعتها مقابل حصة من المحصول.

٢- أن يقوم المصرف بتوفير البذور والسماد عن طريق بيعها لأصحاب الأراضي الزراعية مقابل حصة من المحصول أو سداد ثمنها نقدًا عند جني المحصول.

٣- شراء المصرف للمحصول عن طريق بيع السلم.

٤- توفير آلات زراعية (محاريث) للمزارعين وتقديمها لهم إما عن طريق التأجير أو المشاركة.

ويرى الباحث أن هذه الصيغ البديلة تناسب معظم المنشآت الصغيرة حيث يختار صاحب كل منشأة الصيغة التي تناسبه وتتفق مع ظروفه وإمكاناته وهذا أفضل وأجدى من نظام التمويل القائم على الفائدة والذي ثبت فشله في تمويل معظم المشروعات الصغيرة.

مقومات نجاح المصارف الإسلامية لتمويل المنشآت الصغيرة:

يرى الباحث من خلال الدراسة الميدانية أنه لابد من وجود بعض المقومات لنجاح تمويل المنشآت الصغيرة بالمصارف الإسلامية ومن أهم تلك

المقومات ما يلي:

١- وجود دليل شرعي لتمويل المنشآت الصغيرة.

٢- وجود معايير لاختيار المنشآت الصغيرة وأصحابها الذين سوف يقومون بتشغيلها.

٣- وجود نظام للمتابعة والرقابة على المنشآت الصغيرة.

٤- وجود معايير لتقويم ومتابعة المنشآت الصغيرة خلال التشغيل.

٥- تحديد جهة موثوق بها للقيام بإعداد دراسات الجدوى لكافة المنشآت الصغيرة.

٦- تقديم ما يتاح من ضمانات من العملاء، مع قبول مبدأ الكفالة الشخصية.

٧- إعطاء دورات لأصحاب المنشآت الصغيرة على كيفية التعامل مع البنوك وخاصة في مجال إعداد الملفات الائتمانية.

٨ - القيام بعمل تأمين تعاوني إسلامي على عمليات التمويل من قبل طرف ثالث.

٩ – توفير بيانات ومعلومات مالية عن المنشآت الصغيرة للبنوك مما يمكنها من اتخاذ قرارات التمويل بثقة ومرونة.

١٠- توافر الخبرة المهنية لأصحاب المنشآت الصغيرة وخاصة المنشآت الصناعية منها.

معايير اختيار عملاء لتمويل مشروعاتهم الصغيرة بالصيغ الإسلامية:

يجب أن يتوافر في العميل (الشاب) المتقدم للحصول على تمويل من المصرف الإسلامي لمشروعه الصغير مجموعة من المواصفات والاشتراطات لتأمين نجاح المشروع، منها على سبيل المثال ما يلي:

❖ معيار التكوين الشخصي من حيث القيم والمثل الأخلاقية والسلوك الطيب لتجنب عمليات الغرر والتدليس والكذب ونحو ذلك، ويمكن التحقق من ذلك من خلال المقابلة الشخصية ومن قبل شخصين من ذوي السمعة الطيبة.

❖ معيار التخصص: أن يتفق طبيعة نشاط المشروع الصغير مع التأهيل العلمي والخبرة العملية للعميل بهدف الاطمئنان على قدرته على التشغيل بكفاءة.

❖ معيار الحنكة والبصيرة: أن يكون لدى العميل حنكة وبصيرة في إدارة المشروع وقيادة العاملين معه، وهذه قدرات قد تتوافر في بعض الناس ولا تتوافر في البعض الآخر.

❖ معيار العلاقات مع الغير: أن يكون للعميل مجموعة من العلاقات العامة والعلاقات المتخصصة بما تسهل له تشغيل مشروعه وتسوية منتجاته وتذليل المشكلات التي قد تقف حجر عثرة في أعماله.

المعايير العامة لقبول مشروع صغير للتمويل من المصرف الإسلامي:

وجوب وجود مجموعة من المعايير لدى المصرف الإسلامي في ضوئها يتم قبول تمويل مشروع صغير بأحد الصيغ الإسلامية ومن هذه المعايير العامة على سبيل المثال:

❖ معيار المشروعية: بمعنى أن يكون نشاط المشروع الصغير حلالاً طيبًا يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

❖ معيار الربحية: بمعنى أن يحقق هذا المشروع أرباحًا حتى يمكن العميل من سداد الالتزامات عليه حسب الوارد بدراسة الجدوى وكشف التدفقات النقدية.

❖ معيار المخاطر: أن تكون المخاطر المرتبطة بتنفيذ المشروع مقبولة في ضوء الأعراف ويمكن درؤها أو التحقق من حدتها بأي أسلوب من أساليب التأمين المشروعة.

❖ معيار الضمان ضد التقصير والإهمال: بمعنى أن يقدم العميل بعض الضمانات الممكنة ضد إهماله وتقصيره وتعديه على التمويل وضياع الأموال.

❖ معيار حق المصرف من المتابعة والرقابة على المشروع: يجب أن يكون هناك اتفاق بين المصرف والعميل على حق الأول في إرسال ممثلين له لمتابعة سير تشغيل المشروع وإعداد التقارير اللازمة.

❖ معيار الكفاءة الفنية: بمدلول أن يتوافر في العميل شروط الخبرة والقدرة على تنفيذ المشروع حسب المتعارف عليه بالإضافة إلى توافر القيم الإيمانية والمثل الأخلاقية والمعلومات الطيبة عن العميل.

❖ معيار الخطة الاستثمارية: أن يتفق المشروع مع خطة المصرف الإسلامي الإستراتيجية في الاستثمار ولاسيما من منظور التنمية الاقتصادية.

❖ المعيار القانوني: أن يكون للعميل كيان قانوني وأهلية للتعاقد.

❖ معايير أخرى حسب طبيعة كل مشروع.

المعالجة المحاسبية لتمويل المشروعات الصغيرة بصيغة المشاركة المنتهية بالتملك كما تقوم بها المصارف الإسلامية:

يتناول هذا القسم الجوانب المحاسبية التطبيقية لمعيار تمويل المشاركة المنتهية بالتمليك الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مع التطبيق على مشروع صغير كنموذج يسترشد به في بقية صيغ التمويل الإسلامية، إضافة إلى مجموعة من التجارب العملية التي قامت بها بعض المصارف الإسلامية لتمويل المنشآت الصغيرة وتقويمها للاستفادة منها في مصارف إسلامية أخرى.

حالة تطبيقية رقمية على التمويل بالمشاركة المنتهية بالتمليك لمشروع صغير:

تقدم أحد العملاء من الشباب الذي لديه خبرة في تصنيع البلاستيك إلى أحد المصارف الإسلامية بطلب تمويل بالمشاركة المتناقصة لشراء آلة تقدر بمبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ ريال، سوف يساهم العميل بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ريال، ويساهم المصرف بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال، رأس مال المشاركة ١,٢٠٠,٠٠٠ ريال تقسم إلى حصص قيمة الحصة ١٠٠٠ ريال واتفق على أن يقوم العميل بشراء ٢٠٪ من حصص المصرف سنويًا. كما اتفق على توزيع الأرباح الصافية سنويًا على النحو التالي:

٢٥٪ من صافي الأرباح للعميل نظير الإدارة.

٧٥٪ من صافي الأرباح لرأس المال يوزع بينهما بنسبة حصص كل منهما.

وفيما يلي ملخص عمليات السنة الأولى:

١- القيمة الاسمية للحصة المباعة ١٠٠,٠٠٠ وقيمتها السوقية ١١٥,٠٠٠.

٢- صافي الأرباح ٤٠٠,٠٠٠ ريال.

أسس القياس المحاسبي لمعاملات السنة الأولى:

١- يقوم المصرف بفتح حساب المشاركة المنتهية بالتمليك ويجعله مدينا بمقدار مساهمته وهو مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

المعالجة المحاسبية:

١,٠٠٠,٠٠٠ من ح/ الاستثمار بالمشاركة.

١,٠٠٠,٠٠٠ إلى ح/ الخزينة.

٢- يقوم المصرف بإثبات بيع ٢٠٪ من حصته بالقيمة السوقية.

القيمة الاسمية ١٠٠,٠٠٠

القيمة السوقية ١١٥,٠٠٠

ربح رأس المال ١٥,٠٠٠

وتكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

١١٥,٠٠٠ من ح/ الخزينة

إلى مذكورين

١٠٠,٠٠٠ ح/ الاستثمار بالمشاركة.

١٥,٠٠٠ ح/ أرباح رأسمالية استثمار.

٣- إثبات حصة المصرف في أرباح المشاركة.

مشروع توزيع أرباح المشاركة:

صافي الأرباح ٤٠٠,٠٠٠

يخصم حصة العميل نظير الإدارة ٢٥٪

١٠٠,٠٠٠

الباقي يوزع حسب الحصة في رأس المال

٣٠٠,٠٠٠

١,٠٠٠,٠٠٠ : ٢٠٠,٠٠٠

٥ : ١

حصة المصرف من الأرباح نظير رأس المال

٣٠٠ × ٥ / ٦ = ٢٥٠,٠٠٠

حصة العميل من الأرباح نظير رأس المال

٣٠٠ × ١ / ٦ = ٥٠,٠٠٠

العرض والإفصاح المحاسبي للمشاركة المنتهية بالتمليك:

❖ قائمة المركز المالي:

يظهر بها في بند الاستثمارات.

١,٠٠٠,٠٠٠ استثمار بالمشاركة المنتهية بالتمليك.

❖ قائمة الدخل:

يظهر بها ضمن الإيرادات.

١٥,٠٠٠ أرباح رأسمالية.

٢٥٠,٠٠٠ أرباح جارية

الخلاصة والتوصيات:

لقد تناول الباحث في الصفحات السابقة المنهج المصرفي الإسلامي في تمويل المشروعات الصغيرة مع التركيز على صيغ التمويل التي أجازتها الشريعة الإسلامية، وخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: الخلاصة:

• أهمية المنشآت الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبصفة خاصة علاج مشكلة البطالة.

• هناك انتقادات توجه الى المنهج المصرفي التقليدي في إحجامه عن تمويل المنشآت الصغيرة.

• يعد التمويل عن طريق الاقتراض بفائدة غير مناسب لتمويل المنشآت الصغيرة، حيث يسبب الكثير من المخاطر والمشكلات نتيجة التزام المنشأة بضرورة دفع القرض مع فوائده حتى لو حققت أرباحًا أقل من أسعار الفائدة أو حققت خسائر.

• يعد التمويل عن طريق صيغ التمويل الإسلامي مناسبا لتمويل المنشآت الصغيرة، حيث يقوم على صيغة البيوع ومبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

• يقدم المنهج الإسلامي منظومة من صيغ التمويل الإسلامي التي تناسب ظروف المنشآت الصغيرة، مثل الإجارة والمشاركة والسلم والاستصناع والمرابحة والبيع الآجل.

• لقد استطاعت المصارف الإسلامية في الوقت المعاصر تمويل العديد من المنشآت الصغيرة وثبت نجاحها.

ثانيًا: التوصيات:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة، يوصي الباحث بالآتي:

١- إنشاء إدارات متخصصة لتمويل المنشآت الصغيرة في المصارف الإسلامية وإعداد كفاءات مصرفية متخصصة في مجال تمويل المنشآت الصغيرة.

٢- تخفيض معدلات هامش ربحية المصارف في تمويل المنشآت الصغيرة من باب المسئولية الاجتماعية.

٣- قيام المصرف بتمويل تلك المنشآت عن طريق تخصيص مبالغ من موارده الذاتية لتمويل تلك المنشآت، أو نسبة من الحسابات الجارية حيث لا تحمل المصارف تكاليف إضافية.

٤- إنشاء صناديق استثمار إسلامية متخصصة لتمويل المنشآت الصغيرة منبثقة من المصارف الإسلامية.

٥- إنشاء نظام معلومات متكامل للمنشآت الصغيرة على مستوى القطاع المصرفي يقدم المعلومات المطلوبة للمصارف الإسلامية التي تمول المشروعات الصغيرة.

٦- تشجيع المصارف الإسلامية على تمويل المنشآت الصغيرة عن طريق إصدار قوانين منظمة لذلك من البنوك المركزية ومؤسسات النقد.

٧- دعوة الفقهاء والعلماء والخبراء إلى ابتكار صيغ تمويلية إسلامية غير تقليدية تتناسب مع التغيرات المعاصرة في نشاط المنشآت الصغيرة.

❖ نقل بتصرف من بحث ألقي خلال المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

World Congress of Accountants 2010

www.wcoa2010kualalumpur.com

ORGANISERS:

IFAC mia

The WORLD is MEETING in KUALA LUMPUR

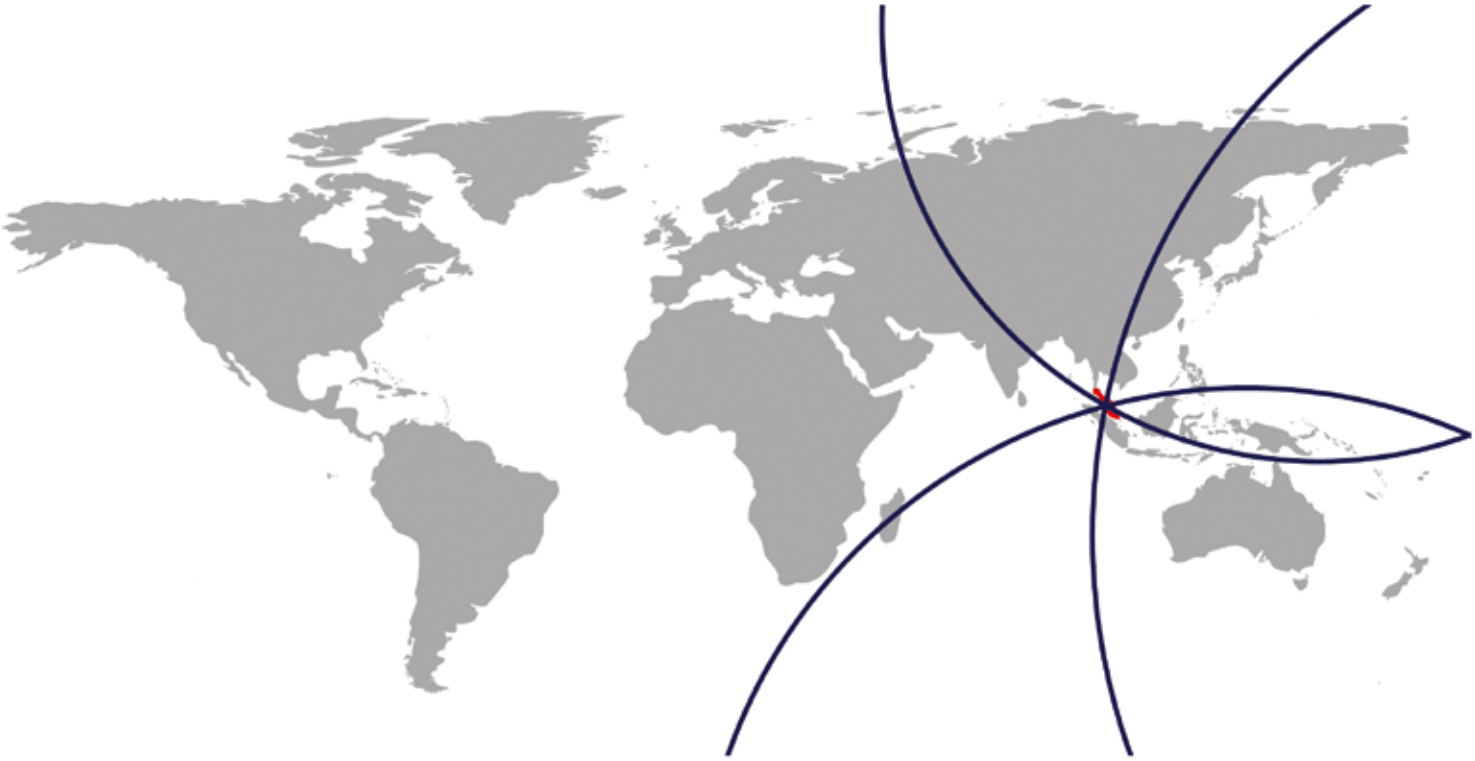

6,000 delegates 123 countries
4 days 1 city

accountants: sustaining value creation

8 – 11 November 2010

Kuala Lumpur Convention Centre, Malaysia

Supported by

MATRADE

TOURISM MALAYSIA

Gold Sponsors

ACCA

CIMA

CPA AUSTRALIA

WCOA 2010 Organising Committee
Malaysian Institute of Accountants
Dewan Akauntan
2, Jalan Tun Sambanthan 3, Brickfields
50470 Kuala Lumpur, Malaysia

Telephone No.
+603 2274 5055

Facsimile No.
+603 2273 4319

Email
info_wcoa@mia.org.my

www.wcoa2010kualalumpur.com

عمليات الغش:

كيف يتم اختيار الجهات المناسبة للتحري؟*

بقلم: جرج ريحان
محاسب قانوني/ محاسب شرعي مجاز
وكريستين ريفيرا
محاسب قانوني/ محاسب شرعي مجاز

قبل سبعة أيام من التاريخ النهائي لتقديم القوائم المالية السنوية الخاصة بإحدى الشركات المسجلة بهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية تلقى المستشار القانوني للشركة رسالة إلكترونية مفصلة ولكنها مجهولة المصدر تتضمن الرسالة ادعاء بأن الشركة التابعة بالصين سجلت مبلغًا غير صحيح بالنسبة للإيرادات.

أسئلة ملحة

إن هذا السيناريو يعد كافيًا لخلق حالة من الذعر بالنسبة لكل من أعضاء لجنة المراجعة، المدراء التنفيذيين، المدراء الماليين، المستشارين القانونيون والمراجعين الداخليين والخارجيين بنفس الدرجة ويحتاج إلى الاستجابة المناسبة.

ما هي هذه الاستجابة؟ هل يتم إخطار المراجعين الخارجيين، وإذا كان الأمر كذلك ماذا يقال لهم؟ هل بالإمكان حل هذه المشكلة قبل انتهاء تاريخ التقديم؟

في أحيان كثيرة يكون السؤال الأكثر إلحاحًا هو كيف يتم تجميع فريق لدراسة الادعاء على نحو مناسب وفعال. مثل هذه القرارات الطارئة تقع مسؤوليتها في العادة على لجنة المراجعة أو لجنة أخرى مفوضة من مجلس الإدارة. وفي أحيان كثيرة تتطلع اللجنة للإدارة، المستشار الداخلي أو المراجعة الداخلية لدعمها فيما يتعلق بجمع البيانات الضرورية لتكوين قرارات اللجنة. إن ذلك يعد أمرًا مقبولًا طالما تم الاحتفاظ بالموضوعية. من المهم أن نتذكر أن هذه الإجراءات الابتدائية تم تصميمها لتحديد الكيفية التي يلزم أن يتم بها استقصاء الادعاء والكيفية التي يتم بها تشكيل فريق التحري. إن هذه المرحلة الابتدائية للتقييم لم يتم تصميمها لتكون بديلًا لعملية التحري، ويجب الانتباه لإكمال التقييم قبل البدء في التحري.

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية التي تواجه العديد من التحديات تكون الشركات حريصة على الاحتفاظ بالنقد حيثما يكون ممكنًا وعلى أن تحرص في نفس الوقت على أن يكون لها نظام جيد للحوكمة. ونتيجة لذلك، أصبح من المشاع التفكير في استخدام الموارد الداخلية لكي تعمل إلى جانب جهات التحري الخارجية أو بدلًا عنها.

ربما يعني ذلك استخدام المستشار الداخلي، أخصائيي تقنية المعلومات وموظفي الالتزام و/أو المراجعة الداخلية لقيادة أو دعم عملية التحري. إن هذا الاتجاه يثير تساؤلًا مهمًا – متى يكون مناسبًا استخدام الموارد الداخلية في استقصاء الادعاءات المتعلقة بالغش في القوائم المالية، ومتى يكون ضروريًا أو حكيمًا استخدام خبراء خارجيين لهذا الغرض؟

للإجابة عن هذا التساؤل يحتاج أصحاب القرار لفهم الادعاء ومضامينه الممكنة. إن هذا المقال يتضمن توصيات تتعلق بتقييم الادعاء، وتحديد الكيفية التي تجري بها عملية التحري والجهة التي تتولى ذلك، واختيار النوع الصحيح من الموارد المتوفرة للقيام بالتحري.

الخطوة الأولى:

تحديد الأطراف المتورطة:

من المهم أن يتم بأسرع وقت ممكن إعداد تقييم ابتدائي فيما يتعلق بإعداد قائمة بالأشخاص داخل المؤسسة الذين من المحتمل أن يكونوا متورطين في عملية الغش الوارد بالادعاء أو لهم علم به. يجب أن تشمل هذه القائمة الأشخاص المشار إليهم في الادعاء بالإضافة إلى الأشخاص الذين يتولون مهمة اعتماد البيانات أو أنهم يتولون على نحو آخر مسؤولية الإشراف على النشاطات محل الادعاء. عمومًا نجد أنه كلما ارتفعت بالسلم الوظيفي صلاحيات الشخص المتهم بارتكاب عملية الغش، زادت الحاجة للبحث عن مصادر خارجية لتتولى عملية التحري.

في بعض الحالات نجد أنه من الحكمة أن يشترك في التحقيق شخص من الإدارة يكون مستواه الوظيفي أعلى من مستوى الوظيفي للشخص الأعلى ضمن مجموعة المتهمين. هذا الإجراء يوفر «هامشًا نظيفًا» ويمكن استخدامه لإظهار أن نطاق التحري يمتد ليشمل كافة الموظفين الذين لهم ارتباط بعملية الغش.

وبمجرد أن يتم إعداد القائمة، يتم تحديد إن كان التحري مع هؤلاء الأفراد سوف يضع المتحرين الداخليين في وضع يتطلب منهم فحص زملائهم أو فحص تقاريرهم المباشرة أو فحص رؤسائهم المباشرين أو غير المباشرين. فإذا نظرنا، على سبيل المثال لحالة الشركة الصينية التابعة المذكورة سابقًا وكان المدير المالي مشاركًا في عملية الغش، فإن استخدام متحرين داخليين ربما يضع مثل هؤلاء الأشخاص في وضع يصعب الدفاع عنه عند قيامهم بتقييم سلوك رئيسهم. في مثل هذه الحالة من الأفضل إدخال جهات تحري خارجية لتوفير قدر من الموضوعية اللازمة التي قد لا تستطيع الجهات الداخلية توفيرها.

الخطوة الثانية:

التساؤل الرئيس الآخر يتمثل في تحديد إن كان لعملية الغش، في حالة حدوثها، تأثير مالي. في حالة الشركة الصينية هل يتضمن الادعاء تقريرًا من جهة مخبرة يشير إلى أن التقارير المالية الداخلية غير صحيحة؟ قد يكون ذلك مهمًا من حيث الرؤية التشغيلية، ولكن بافتراض أن الأخطاء يتم تصحيحها في حدود نهاية ربع السنة، فإنه لن يكون ملائمًا للقوائم المالية. وإذا اعتبرت أي إجراءات للتحري ضرورية، فمن المرجح أن يكون الموظفون الداخليون هم الأفضل ملاءمة لتحليل هذا النوع من المواضيع.

في بعض الأحيان نجد أن المخبرين يأخذون الحقائق بطريقة خاطئة أو يضعون افتراضات غير دقيقة بشأن الحقائق. لذلك من المهم تحديد إن كانت التهمة المدعاة تعد مخلة بموجب القوانين والسياسات والإجراءات ذات العلاقة أو يمكن أن تكون مفهومة قياسًا بالممارسات التجارية للشركة وسياساتها وإجراءاتها ككل.

وأخيرًا، دراسة مصدر الادعاء. فإذا كان المصدر معروفًا هل هو في وضع يسمح له بمعرفة تفاصيل الادعاء؟ هل يوفر الادعاء تفاصيل كافية للمتابعة؟ ليس من الحكمة رفض الادعاء لمجرد أنه مبهم أو أن مصدره غير معروف، إلا أن الادعاءات الغنية بالتفاصيل أو التي تأتي من شخص مطلع هي عمومًا الأكثر موثوقية.

الخطوة الثالثة:

من المستحيل أن يتم تقييم الأهمية النسبية، كميًا ونوعيًا، لعملية غش محتملة قبل أن يتم ترتيب وتنظيم أغلبية الحقائق. إلا أنه يمكن في بعض الحالات تقدير «السيناريو الأسوأ» الأهمية النسبية كميًا. فعلى سبيل المثال يمكن أن يتم اخضاع الأهمية النسبية الكمية لعملية الغش بالإيرادات في الصين لتقدير ابتدائي يتم من خلال النظر في الأهمية النسبية للعمليات التي تمت بالصين ككل. وعمومًا نجد أنه كلما زادت أهمية الأمر زاد احتمال تورط الإدارة العليا، ووفقًا لذلك يكون من الحكمة إدخال أطراف خارجية للمشاركة في فريق التحري. أما تقدير الأهمية النسبية النوعية فإنه يكون أكثر صعوبة قبل أن يصبح قدرًا كبيرًا من الحقائق معلومًا. وكممارسة أو تمرين مفيد يمكن مراجعة مدى ملاءمة الاعتبارات النوعية المضمنة بالنشرة رقم ٩٩ لموظفي هيئة تداول الأوراق المالية المتعلقة بالأهمية النسبية، وعلى كل حال يكون ذلك مطلوبًا بالنسبة للمراجعين الخارجيين عند اكتمال التحري.

كما أنه يكون مفيدًا في الإجابة على السؤال التالي: كيف يكون شعور مدراء الشركة أو موظفيها أو مساهميها إذا تم نشر الموضوع بالكامل في الصحف؟

إذا كان هنالك احتمال أن يكون الادعاء جوهريًا بالنسبة للقوائم المالية، فمن المرجح أن يعتمد المراجع الخارجي للشركة على أوجه التحري لإكمال إجراءات المراجعة الخاصة به. ونتيجة لذلك ربما يقوم المراجع بإجراءات أخرى للإحساس بالاطمئنان بالنسبة للعمل المنجز، ويشتمل ذلك على سبيل المثال، استخلاص معلومات من مقابلات، وتقييم

الإجراءات الخاصة بتجميع أو معالجة الملفات الإلكترونية، وفحص كامل لإجراءات مراجعة البريد الإلكتروني.

الخطوة الرابعة:

النظر في تحديد الخبرات الضرورية للتحري:

بمجرد أن يتم تقدير الخواص الرئيسة لعملية الغش محل الادعاء، يكون من المهم تحديد إن كانت هنالك حاجة لجهات متخصصة في الشركة والإجراءات التي تتبعها، للقيام بعملية التحري. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الشركة الصينية التابعة لديها نظام حسابات قديم أو معد محليًا فيكون استخدام أشخاص داخليين في التحري هو الأفضل، حيث إن مجموعة المهارات المطلوبة في هذه الحالة لن تتوفر لأي جهة خارجية. هنالك سؤال بديل: هل تحتاج عملية الغش المدعاة لمهارات تحري تخصصية يرجح ألا تتوفر لدى الأشخاص الداخليين. فعلى سبيل المثال نجد أن المحاسب الشرعي الخارجي ربما يكون قد أتيحت له الفرصة للقيام بتحريات تتعلق بخيار الأسهم لعدد كبير من العملاء بينما نجد أن المراجع الداخلي لا يرجح أن يواجه هذا الموضوع أكثر من مرة واحدة. للاستفادة من هذه الخبرات يلزم اللجوء إلى جهات خارجية.

فبينما يكتسب المتحرون الداخليون الموضوعية في بعض الحالات نجد أن المراجعين الخارجيين يكتسبون الموثوقية فيما يتصل بالمراجعين والجهات التنظيمية. وقد ذكر كبير المحاسبين بقسم فرض النظام بهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية أنه يتعامل بمرونة في هذه الأمور وأورد «عند القيام بتقييم جودة وموثوقية نتائج عملية تحري داخلية فإن موظفي القسم يستخدمون نفس المعايير سواء أكان قد قام بالتحري أطراف داخلية أو طرف ثالث خارجي. فالموظفون يقومون على وجه التخصيص بتقييم نطاق التحري، ومدى شمولية الإجراءات المتبعة وكفاءة وموضوعية الأشخاص المشاركين في العملية».

الخطوة الخامسة:

التنبه للأمور اللوجستية: اللغة، الموارد، التوقيت:

من المهم التنبه للأمور اللوجستية، مثل المكان الذي يتم فيه القيام بالتحري وتحديد إن كان للشركة موارد كافية للقيام بالإجراءات الضرورية. وقد أوضح مدير المراجعة الداخلية بشركة (Netapp) لتقنية المعلومات الأسلوب الذي يتبعه في اختيار فرق التحري قائلًا «عند التفكير في تحديد فريق التحري هل يكون داخليًا أو خارجيًا، فإنني أنظر أولًا في تحديد مدى أهمية عملية الغش المدعاة بالنسبة للقوائم المالية وكذلك درجة تعقيد ومدى حساسية موضوع الادعاء الذي يخضع للتحري. كما أنني أنظر أيضًا في تحديد إن كان لدى فريقي الخاص بالمراجعة الداخلية الكفاءة والمهارات اللغوية المطلوبة لأداء العمل في حدود الإطار الزمني المطلوب».

في العادة نجد أن تركيز الشركات ينصب على المتطلبات النظامية والتاريخ النهائي لتقديم البيانات، كما أن المراجعين الخارجيين يرغبون في أن تكتمل عملية التحري في الادعاءات التي من المرجح إثباتها، قبل أن يتم إصدار القوائم المالية. وتحتاج جهات اتخاذ القرار لتقييم أهمية إجراء التحري في هذا الإطار الزمني وتحديد إن كان بالإمكان إنجازه من خلال الموارد الداخلية بالدرجة التي يمكن أن ترضي المراجعين. وربما تسعى الشركة لاستخدام محاسبين شرعيين خارجيين بسبب قدرتهم على تجميع فرق كبيرة وقابلة للتوسع في وقت قصير، مما يرجح إمكانية استيفاء البيانات المالية وتقديمها قبل انتهاء التاريخ المحدد.

الخطوة السادسة

أخذ مرئيات المكونات الأخرى في الاعتبار:

من المألوف أن تتشكك المكونات الأخرى مثل المراجعين الخارجيين، والمدعيين والجهات التنظيمية في قرار الشركة باستخدام موارد داخلية للقيام بعملية التحري. ولذلك فإننا نجد أحد شركاء مكتب قانوني بنيويورك متخصص في تمثيل المؤسسات الكبرى في قضايا الغش بالأوراق المالية يقول «إذا كان من المرجح أن يخضع الموضوع لعمليات تقاضي مستقبلية، فإن استخدام متحرين خارجيين سوف يكبح الشكوك الخارجية وبالتالي لن يتم رفع دعاوى فيما بعد لعدم جدوى نتائجها، الأمر الذي لا يحدث في حالة استخدام الموارد الداخلية».

ربما تكون الشركات قلقة من ألا يخضع العمل

الذي يتم من خلال الموارد الداخلية للمبدأ الذي تقوم عليه المسائل السرية بين المحامي وموكله، ونتيجة لذلك يمكن أن يتم كشف أسرارها عند التقاضي. لذلك من الأفضل اللجوء لمستشار قانوني لتحديد إن كان هذا المبدأ القانوني يمكن أن يشمل الجهات التي تتولى التحري.

ووفقًا لذلك نجد أن الجهات التي تعتمد على نتائج التحري، مثل المراجعين الخارجيين سوف يكونون راغبين في التأكد من أن الأشخاص الذين يتولون التحري يتمتعون بالدرجة اللازمة من الموضوعية. بالإضافة إلى ذلك فإن الشركة ومراجعيها الخارجيين في حاجة

إلى الاقتناع بأن الموظفين الذين يتولون التحري لديهم المعرفة والمهارات الفنية اللازمة للقيام بالإجراءات اللازمة.

وكجزء من هذا التقييم يجب التأكد من أن المتحرين الخارجيين لديهم الخبرة المناسبة. ومن المفيد أيضًا أن تكون لديهم خبرة في المراجعة الخارجية أو أن يكونوا تابعين لمكاتب تقوم بمراجعة القوائم المالية. ويمكن لمتخذي القرار النظر في تحديد إن كان لدى الموظفين الداخليين القدرات اللازمة التي تمكنهم من تحديد الأخطاء أو الأخطاء غير المقصودة خلال عمليات الفحص التي يقومون بها. وفي بعض الحالات نجد أن المراجعين الخارجيين يميلون إلى تنفيذ إجراءات مكثفة عندما يقوم بالتحري موظفون داخليون.

الخطوة السابعة:

إجراء تحليل التكاليف والمنافع:

تعد التكلفة عنصرًا مهمًا عند النظر في تحديد استخدام الموارد الداخلية مقابل الخارجية، حيث إن الموارد الخارجية تكون عادة أكبر تكلفة من الموارد الداخلية. غير أن استخدام الموارد الخارجية يمكن أن تنتج عنه وفورات في التكلفة نتيجة لتفادي تكاليف التأخير أو إعادة العمل، وتقليل استفسارات المراجعة التي يقوم بها المراجعون، وتقليل التكاليف المتعلقة بإعادة التفاوض بشأن القروض وأمور التمويل الأخرى.

وبموازنة هذه الاعتبارات يمكن الاستفادة من مزايا الحالتين بالمزج بين الموارد الداخلية والموارد الخارجية لإجراء تحر مشترك. فبالنسبة لحالة الغش بإيرادات الشركة الصينية التابعة، يمكن للشركة الأم أن ترسل مدير المراجعة الداخلية لقيادة عملية التحري بالصين، على أن يساعده محاسبون شرعيون خارجيون من نفس الدولة. والبديل يتمثل في أن تقوم الشركة باستخدام محاسب شرعي من ذوي الخبرة ليقوم بتصميم الإجراءات والإشراف على تفاصيل العمل الذي يقوم به موظفو المراجعة الداخلية بالشركة.

خاتمة:

هنالك مزايا واضحة لاختيار الموارد الداخلية أو الموارد الخارجية أو خليط منهما للقيام بعملية التحري. فعند اختيار الشركة لفريق التحري المناسب، يجب أن تكون منتبهة للعواقب المحتملة وغير المقصودة على طول الطريق. هنالك أمر مؤكد يتمثل في أنه لا يوجد شيئان متماثلان تمامًا، فهنالك طرق عديدة لتشكيل فريق التحري. إن المفتاح الرئيس للتميز بين مزايا المتحرين الداخليين أو الخارجيين ربما يعتمد فقط على طبيعة عملية الغش المرتكبة وطبيعة الأشخاص الذين ارتكبوا هذه العملية.

❖ **تم نقله بتصرف من مجلة المحاسبة الأمريكية الصادرة في ديسمبر ٢٠٠٩م**

هنالك مزايا واضحة لاختيار الموارد الداخلية أو الموارد الخارجية أو خليط منهما للقيام بعملية التحري

إن المفتاح الرئيس للتمييز بين مزايا المتحرين الداخليين أو الخارجيين ربما يعتمد فقط على طبيعة عملية الغش المرتكبة وطبيعة الأشخاص الذين ارتكبوا هذه العملية

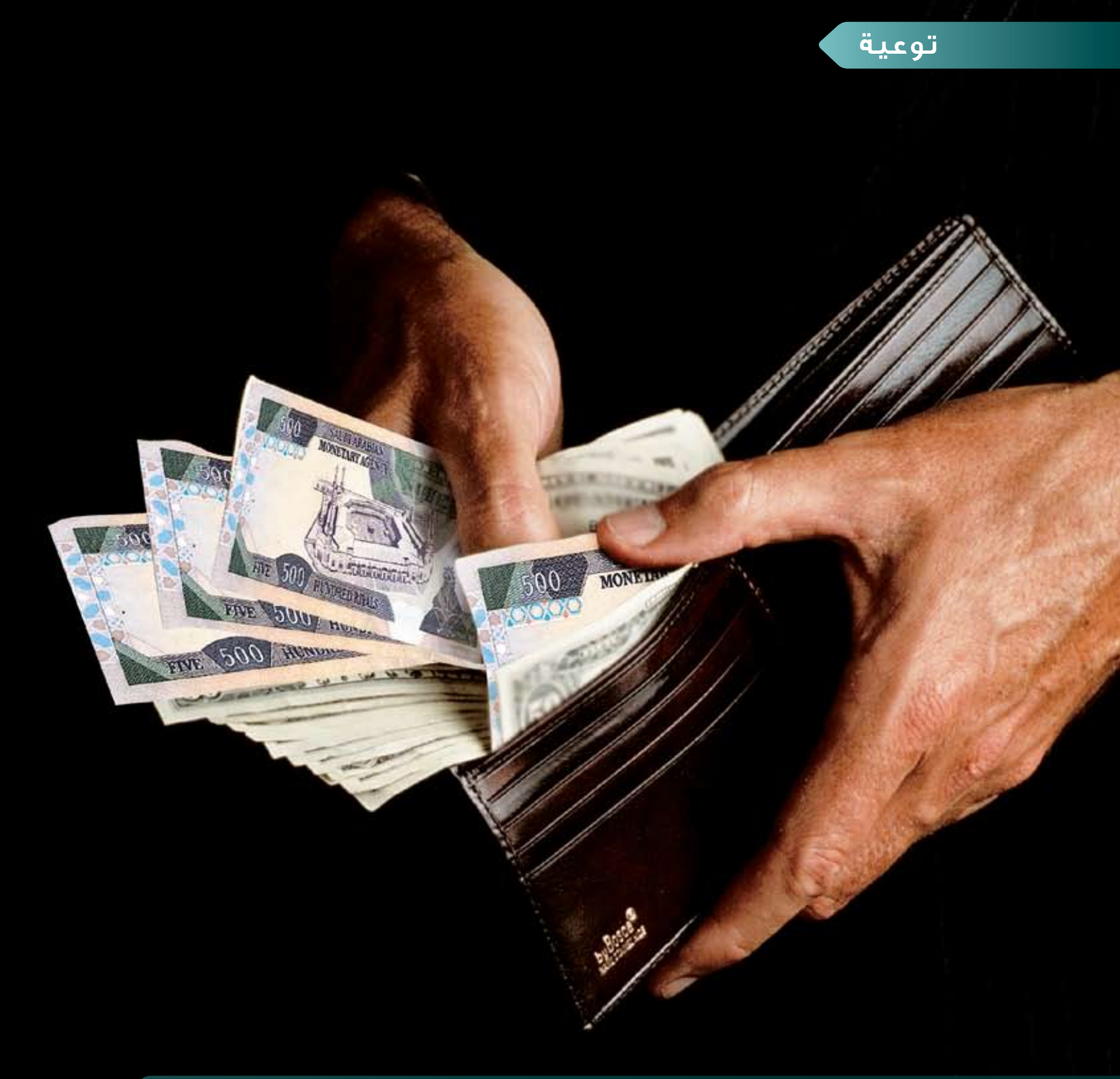

في بداية أي مشروع

آليات مهمة لتنظيم حساباتك ووقتك وأوراقك

يعتبر وضع قائمة بالأولويات من الأشياء الأساسية المهمة في بداية أي مشروع خاصة مع وجود أعمال كثيرة يجب القيام بها. وإذا لم يكن التنظيم من بين نقاط قوتك، فعليك أن تستخدم نظام إعداد قائمة أسبوعية بالأولويات. استخدم ورقة مقسمة إلى مجموعة أعمدة كما في الشكل التالي، وقم بتنفيذ الأعمال ذات الأولوية من الفئة (أ+)، بدءًا بالأعمال التي يحين موعدها قبل غيرها، مع وضع خط عليها وتمييزها بقلم ملون عند الانتهاء منها.

قائمة الأولويات الأسبوعية					
الأعمال التي ينبغي عملها: نهاية الأسبوع ١٥ مارس					
الأعمال التي ينبغي عملها	الموعد النهائي	أ+	أ	ب	ج
إرسال الفواتير للعملاء	٩ مارس	✓			
دفع الحسابات الشهرية	٩ مارس	✓			
طلب بطاقات الشركة	١٢ مارس			✓	
كتابة بطاقات شكر	١٠ مارس		✓		
تنظيف دولاب الملفات	١٥ مارس				✓
إجراء مكالمات هاتفية للمتابعة	١١ مارس	✓			
إرسال عرض أسعار إلى السيد/XXX	١٠ مارس		✓		

راجع هذه القائمة يوميًا وأضف إليها أولويات جديدة. سترى أن هناك كثيرًا من الأعمال ذات الأولوية (ج) يمكن حذفها في النهاية دون القيام بأي شيء. انقل المهام التي لم يتم الانتهاء منها بعد إلى قائمة الأسبوع التالي الجديدة عند الضرورة. وتعتبر هذه القائمة بمنزلة مذكرة تذكرك بالأشياء المهمة حتى لا يتم نسيانها، وهذا النظام البسيط يعمل بكفاءة إذا استخدمته.

إعداد الحسابات

كل مشروع له متطلبات تختلف عن متطلبات المشروعات الأخرى فيما يتعلق بالحسابات، وذلك حسب حجم المشروع وحجم صفقاته وتعاملاته التجارية، غير أن المبادئ واحدة بالنسبة لجميع المشروعات بشكل عام. والمشروع الصغير الذي يديره شخص واحد قد لا يحتاج إلا إلى عدد محدود من الدفاتر لتسجيل الحسابات الشهرية. وبمجرد أن تزداد أعمال المشروع يمكن الاستعانة ببرنامج حسابات على الكمبيوتر، ويمكن البدء باستخدام برنامج يدوي لفهم المفاهيم الأساسية للمحاسبة قبل استخدام الوسائل التكنولوجية. ويجب الاستعانة دائمًا بمحاسب لكي يساعدك في تحقيق التقدم. ومن المهم أن تتعلم وتفهم نظام المحاسبة الذي تستخدمه، وقم بتحديثه باستمرار، فمستقبل مشروعك يعتمد على حد كبير على اطلاعك باستمرار على أحدث المعلومات.

سجلات المحاسبة

إذا حافظت على المستندات الأصلية منظمة تنظيمًا جيدًا، فسيكون من الأسهل كثيرًا لك أن تسجل معلومات حساباتك. وكل من النظام اليدوي وبرنامج الحسابات الحاسوبي يسجل نفس التعاملات والصفقات. ودفاتر الحسابات الخاصة بك تتضمن ما يلي:

١- دفتر المبيعات: ويتم فيه تسجيل المبيعات.

٢- دفتر الإيصالات النقدية: ويتم فيه تسجيل جميع الأموال الداخلة إلى المشروع.

٣- دفتر الدفع النقدي: ويتم فيه تسجيل الشيكات المكتوبة والنفقات والرسوم البنكية.

٤- دفتر النفقات النثرية: ويتم فيه تسجيل جميع النفقات البسيطة والمصروفات النثرية.

٥- دفتر المدفوعات: ويتم فيه تسجيل الحسابات التجارية وحسابات الموردين التي لم يتم دفعها.

٦- دفتر اليومية العامة: ويتم فيه تسجيل التسويات التي تم إدخالها على دفاترك، وهذه العملية يقوم بها المحاسب عادة.

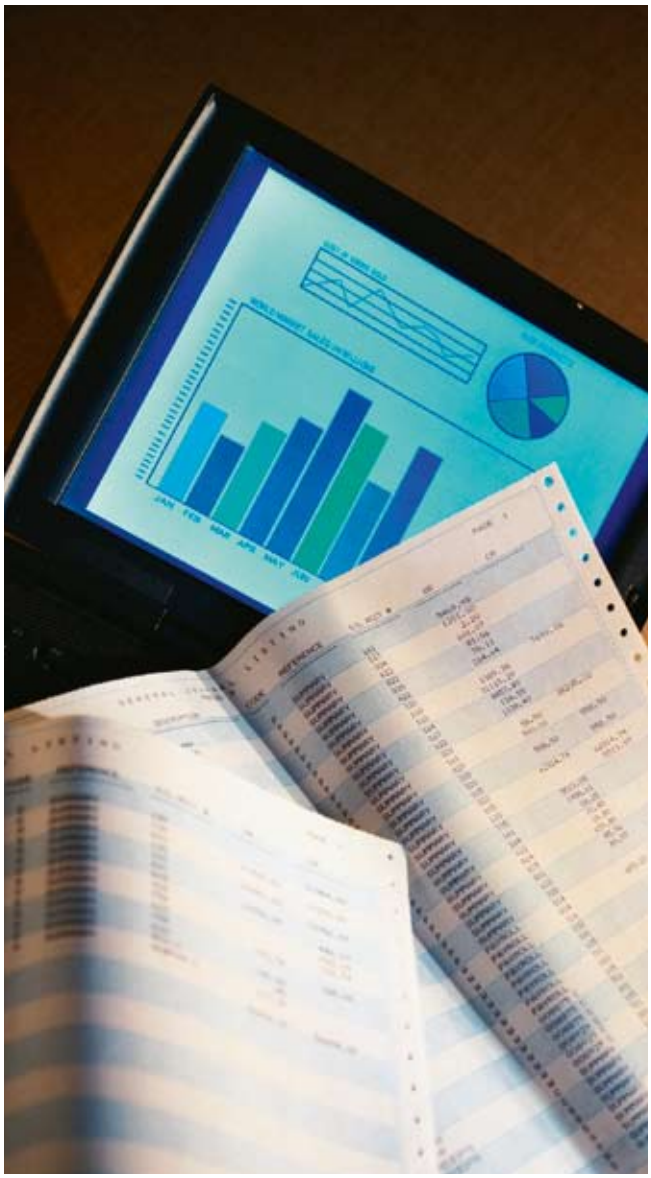

٧- دفتر الأستاذ العام: ويضم جميع الحسابات المالية، تمهيدًا لإعداد القوائم أو التقرير المالي.

٨- ميزان المراجعة: هو قائمة بحساباتك المالية لكي تظهر أن دفاترك متوازنة.

وبرنامج الحسابات على الكمبيوتر يوجد به جميع الوظائف السابقة ويتم فيه إدخال البيانات مرة واحدة.

دليل الحسابات

هو دليل يوضح المعلومات الخاصة بحساباتك، وكل دليل يخصص له عادة رقم مكون من ثلاثة أرقام أو أربعة، وهذا الدليل يسجل في قائمة بنفس ترتيب القوائم المالية. وكل مشروع يحتاج إلى دليل حسابات يختلف اختلافًا طفيفًا عن المشروعات الأخرى.

ما الذي يحتاجه المحاسب؟

يتم إقفال دفاترك لإعداد تقرير مالي في نهاية العام أو إذا احتجت لتقرير مالي أثناء العام. ويتضمن الجدول التالي قائمة فحص بالأشياء التي ستعين المحاسب على أدائه لمهمته:

المهمة	اكتملت
١- سجل جميع فواتير المبيعات التي حصلت عليها.	☐
٢- سجل جميع الودائع المصرفية ووزعها بالطريقة السليمة.	☐
٣- جهز قائمة بحسابات المقبوضات المعلقة و طابقها مع دفاترك.	☐
٤- سجل جميع الشيكات ووزعها بالطريقة الصحيحة.	☐
٥- اعمل تسوية الحسابات البنكية عن العام الحالي.	☐
٦- جهز قائمة بحساب المدفوعات ومقدار هذه المبالغ ولمن ستدفع.	☐
٧- أكمل إعداد دفتر النفقات البسيطة والمصروفات النثرية بصفتك المالك للمشروع.	☐
٨- احصل على بيانات سنوية بالقروض من المقرضين والبنوك.	☐
٩- اعمل تسوية للأجور المعلقة والحسابات الأخرى.	☐
١٠- جهز قائمة بأي نفقات مدفوعة مقدمًا.	☐
١١- اكتب رقمًا دقيقًا للمخزون السلعي المادي لديك وتكلفته.	☐
١٢- قم بإعداد المعلومات اللازمة لقيدها في الدفتر العام.	☐
١٣- احسب إجمالي جميع الدفاتر اليدوية واجمعها طوليًا وعرضيًا لموازنتها.	☐
١٤- جهز نسخة للمحاسب من التقارير المعدة بواسطة الكمبيوتر.	☐
١٥- جهز قائمة بجميع مصروفات مكتبك المنزلي ونفقات سيارتك الخاصة بأعمال المشروع.	☐

وسوف يقوم المحاسب بتحديد جميع المعلومات المطلوبة قبل إعداد التقرير المالي. غير أن التقرير المالي يمكن أن يبقى غير دقيق في الجوانب التي لا توجد للمحاسب سيطرة عليها، وهذه الجوانب تقع ضمن نطاق مسؤوليتك، وإليك الأسباب:

- يمكن أن يتم تقييم تكلفة المخزون بشكل خاطئ.
- فواتير المبيعات ربما لم يتم قيدها في الدفاتر.
- ربما لم يتم تسجيل حسابات الموردين.
- تم قيد المصروفات في حساب آخر بالخطأ.

وهناك أخطاء بسيطة يقع فيها كل شخص يقوم بمسك الدفاتر ومنها:

- أخطاء بسيطة في عمليات الجمع والطرح.
- كتابة الأرقام بشكل خاطئ مع السرعة.
- جمع أحد الأعمدة بشكل خاطئ.
- ترحيل الحسابات الإجمالية إلى الصفحة التالية بشكل خاطئ.

وجميعها أخطاء بسيطة يمكن تداركها مع الوقت وبالتركيز على العمل.

حساب تكلفة المخزون السلعي

هذه المهمة ضرورية، و الخطأ فيها يجعل أرقامك المالية خاطئة، فالمخزون السلعي مثل الرصيد في البنك، غير أنه موجود بصورة سلع مادية.

وإليك بعض الإرشادات في هذا الصدد:

١- أعد كشوف للمخزون السلعي لتسجيل كل سلعة من السلع، وكميتها وسعرها.

٢- اجعل شخصين يقومان معًا بإحصاء كل سلعة.

٣- سجل كل سلعة يتم شراؤها لإعادة بيعها أو استخدامها في التصنيع.

٤- إذا انتهيت جزئيًا من تصنيع أو تجميع بعض السلع فحدد تكلفتها بما في ذلك أجور العمال.

٥- أعد قائمة بالسلع التالفة أو القديمة أو الراكدة التي يجب أن تخفض قيمتها وحاول بيعها أثناء التصفيات أو تخلص منها.

٦- حدد أثمان السلع حسب التكلفة التي تم تحملها وليس حسب سعر التجزئة.

في زاوية (القاموس المهني)

نقدم تعريفات مبسطة لأكثر الكلمات والجمل المهنية استخدامًا بين المحاسبين

الجهة الحكومية:

هي إحدى وحدات الجهاز الحكومي المانحة للإعانة أو المنحة سواءً كانت وحدات محلية أو خارجية أو دولية، أو إحدى الوحدات شبه الحكومية التي تسيطر فيها الحكومة على السياسات المالية التشغيلية للوحدة المحاسبية وفقًا لمفهوم السيطرة كما جاء بالمعايير ذات العلاقة.

الإعانات والمنح الحكومية:

تمثل الإعانات والمنح الحكومية تحويلات من جهة حكومية إلى المنشأة في شكل أصول نقدية وأصول غير نقدية، وتخفيض أو تسوية لخصوم مقابل التزام المنشأة بتنفيذ سياسات وبرامج حكومية محددة. والإعانات الحكومية: هي تحويلات قصيرة الأجل لتمويل الأنشطة المرتبطة بالعمليات المستمرة للمنشأة أو لتمويل احتياجات المنشأة في الظروف غير العادية والاستثنائية. أما المنح الحكومية : فهي تحويلات طويلة الأجل لتمويل الأنشطة المرتبطة بالأعمال الاستثمارية للمنشأة.

القيمة العادلة للأصول الممنوحة:

هي القيمة السوقية للأصول الممنوحة إذا كانت متاحة في تاريخ المنح. وفي حالة عدم توافر القيمة السوقية يؤخذ بالقيمة العادلة لأصول مماثلة كقيمة عادلة وفقًا لأسس وأساليب التقييم المتبعة أو يؤخذ بتقديرات الجهة الحكومية أيهما أكثر وضوحًا.

التكاليف الناتجة عن الالتزام بتنفيذ السياسة أو البرنامج الحكومي:

هي مقدار الزيادة في قيمة نفقات الالتزام بتنفيذ السياسة أو البرنامج الحكومي عن قيمة الإعانة أو المنحة الحكومية المستحقة.

التكاليف الناتجة عن عدم الالتزام بتنفيذ السياسة أو البرنامج الحكومي:

هي قيمة الغرامات والعقوبات الناشئة عن عدم الالتزام بتنفيذ التعليمات المحددة والواضحة بالسياسة أو البرنامج الحكومي.

الأصول النقدية:

تتمثل في النقدية أو الحق في استلام مبلغ نقدي محدد المقدار أو قابل للتحديد دون الارتباط بأسعار سلع وخدمات معينة في المستقبل.

الأصول غير النقدية:

تتمثل الأصول غير النقدية في الاستثمارات والأراضي والمباني والمخزون السلعي والتسهيلات والخدمات والوعود بالعطاء غير المشروط، القابلة للقياس الموضوعي.

الوعود بالعطاء غير المشروط:

كل اتفاق ستحصل بمقتضاه المنشأة على أصل أو سيتم به تسوية التزام على المنشأة للجهة الحكومية في المستقبل، يتوافر فيه الدليل الموضوعي على القابلية للقياس والإثبات المحاسبي وخصائص الأصول.

المنح الحكومية المطلقة:

يقصد بها المنح الحكومية غير المشروطة و غير المقيدة.

المنح الحكومية المشروطة:

يقصد بها الأصول، النقدية وغير النقدية، المحولة من الجهة المانحة إلى المنشأة المشروطة بتحقق أحداث مستقبلية تفرضها الجهة المانحة (عند تحويل الأصول الممنوحة أو عند الوعد بالتحويل) وتعطي الجهة المانحة الحق في استرداد الأصول إذا لم تتحقق الشروط.

المنح الحكومية المقيدة:

يقصد بها الأصول، النقدية وغير النقدية، المحولة من الجهة المانحة إلى المنشأة مع تعليمات صريحة أو ضمنية تقيد الجهة المانحة بموجبها أوجه استخدام المنشأة للأصول الممنوحة بحيث تكون استفادة المنشأة من هذه الأصول قاصرة على استخدام محدد، وقد يكون القيد لفترة زمنية محددة.

المنح الحكومية القابلة للاسترداد:

يقصد بها الأصول النقدية وغير النقدية، التي يصبح للجهة الحكومية الحق في استردادها من المنشأة عند إقرار عدم التزام المنشأة بتنفيذ الشروط أو القيود التي قدمت بموجبها المنحة.

صافي القيمة الدفترية للأصول الممنوحة:

هي التكلفة التاريخية للأصول الممنوحة المعدلة برصيد مجمع استهلاكها.

المعهد الماليزي للمحاسبين

www.mia.org.my/new/default.asp

المعهد الماليزي للمحاسبين Malaysian Institute of Accountants عبارة عن هيئة تأسست بموجب قانون المحاسبين لعام ١٩٦٧م لتنظيم وتطوير مهنة المحاسبة في ماليزيا. وقد انضم إلى المعهد حتى الآن ٢٦٤٨٦ عضوًا.

تشتمل المسؤوليات التي يضطلع بها المعهد الماليزي للمحاسبين على التعليم وتأكيد الجودة وكذلك تنفيذها لضمان الحفاظ على مصداقية المهنة ودعم الصالح العام على الدوام.

يتم تنفيذ الدور التنظيمي للمعهد الماليزي للمحاسبين من خلال الأساليب التالية:

❖ إيجاد إطار فعال وتنافسي لتقييم قبول الأعضاء في المعهد الماليزي للمحاسبين لضمان أن تكون المهنة قادرة على تحقيق توقعات الجمهور حيث إن رأس المال البشري يمثل أهمية كبرى.

❖ تلبية الحاجة إلى التعليم والتطوير لدى الأعضاء كجزء من الالتزام بالمساعدة على اكتساب المعرفة والحفاظ على جدارتهم في أسواق اليوم.

❖ تطبيق المعايير والممارسات المهنية على أساس موجهات إرشادية تحظى بقبول دولي كمعايير ولوائح داخلية للأعضاء لكي يلتزموا بها ويحافظوا على نزاهة المهنة.

❖ إيجاد قانون تنظيمي قوي لأولئك الذين يفشلون في الالتزام بهذه المعايير واللوائح الداخلية.

جمعية المحاسبة الأمريكية

www.aaahq.org/about.cfm

تعمل جمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Association على نشر التميز في تعليم وبحوث وممارسة المحاسبة في شتى أنحاء العالم. تأسست الجمعية في عام ١٩١٦هـ باسم الجمعية الأمريكية لمدرسي المحاسبة في الجامعة واتخذت اسمها الحالي في عام ١٩٣٦م. وتعتبر الجمعية هيئة تطوعية للأفراد المهتمين بتعليم وبحوث المحاسبة.

وتعتبر جمعية المحاسبة الأمريكية أن مهمتها تتمثل في أن تصبح «المنتدى الأول للتبادل العلمي في المحاسبة». تعترف الجمعية بأن أعضاءها يشتركون في قيم مشتركة منها أهمية النزاهة والموضوعية والإحساس بالتجمع والاتصالات المفتوحة واحترام الآخرين والقيم الأخلاقية والسلوكية الرفيعة والمنظور الدولي المتنامي والالتزام بخدمة الأطراف المعنية الهامة بما في ذلك المجتمع الأوسع الذي يعملون ضمنه. حيث يضيف موقع الجمعية ما يلي: «يعد هذا البيان بمنزلة تعبير عن القيم التي نشترك فيها ورغم أنها غير مقصود منها أن تصبح واجبة النفاذ إلا أنها وضعت لتكون دليلًا واسعًا لإرشاد السلوك الذي نتوقعه من بعضنا البعض».

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

www.aaoifi.com

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (aaoifi) هي هيئة إسلامية دولية مستقلة لا تسعى للربح وتضطلع بإعداد معايير تخص المحاسبة والمراجعة والحوكمة والسلوك والآداب والأخلاقيات التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية وذلك للمؤسسات المالية الإسلامية ولصناعة المحاسبة عمومًا. تقوم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار معايير المحاسبة لتطبيقها بواسطة المؤسسات المالية الإسلامية.

تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بموجب اتفاق الشراكة الذي وقعته المؤسسات المالية الإسلامية في أول صفر عام ١٤١٠هـ الموافق ٢٦ فبراير عام ١٩٩٠م في مدينة الجزائر، ثم جرى تسجيلها في دولة البحرين بتاريخ ١١ رمضان عام ١٤١١هـ الموافق ٢٧ مارس عام ١٩٩١م.

مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة المحاسبية

www.ifac.org/Ethics

يقوم مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة المحاسبية (IESBA) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين بتطوير معايير ونصائح لصالح المحاسبين المهنيين. كما أنه يشجع الهيئات المنتمية لعضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين على أن تتبنى معايير عالية الجودة لسلوك وآداب المهنة لأعضائها وأن تشجع على الالتزام بالممارسات التي تنطوي على السلوك المهني السليم على النطاق العالمي. كما يقوم المجلس بتشجيع ورعاية الحوار الدولي بشأن قضايا السلوك المهني التي تواجه المحاسبين.

يتبع المجلس طريقة إجرائية دقيقة Due Process في تطوير اصداراته. يتم تلقي الملاحظات من المجموعة الاستشارية التابعة للمجلس Consultative Advisory Group وواضعي المعايير الوطنية National Auditing Standard Setters ومن الهيئات المنتمية لعضوية الاتحاد وأعضائها ومن الجمهور عمومًا. يتم عرض مسودات الاصدارات المقترحة بموقع المجلس على شبكة الإنترنت ويتم توزيعها على نطاق واسع لتلقي ملاحظات الجمهور.

إعداد/ الأستاذ عبد الكريم جمعة

ورقة استشارية عن

إعداد التقارير عن قدرة الحكومات في الاستمرار، على المدى الطويل، في تمويل القطاع العام

أصدر مجلس المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين ورقة استشارية تحت عنوان «إعداد التقارير عن قدرة الحكومات في الاستمرار، على المدى الطويل، في تمويل القطاع العام» ويسعى المجلس للحصول على آراء وملاحظات بشأن الكيفية التي يمكن للمعلومات المتعلقة باستمرارية التمويل على المدى الطويل للبرامج الحكومية أن تتكامل من خلالها مع المعلومات التي تتوفر بالقوائم المالية التقليدية، مما يقود إلى زيادة الشفافية وتعزيز المساءلة وعملية اتخاذ القرار.

فهنالك رؤية متصاعدة تشير إلى أن الأجيال المستقبلية من دافعي الضرائب سوف تجد نفسها في مواجهة عواقب مالية ناتجة من السياسات الحالية للحكومات. إن التخوفات بشأن احتمال عجز الحكومات عن تقديم الخدمات مستقبلاً وتوفير الالتزامات المالية اللازمة للخدمات الصحية، المعاشات، خدمة الديون والالتزامات الأخرى، كانت موجودة منذ مدة طويلة، إلا أنها تزايدت في الظروف الاقتصادية الحالية. كما أن الشكوك بشأن العواقب المالية على المدى الطويل والمحفزات المالية التي تميزت بها الأزمة المالية العالمية الحالية، قد أضافت بعدًا آخر للتخوف من عدم القدرة في الاستمرار على المدى الطويل في تمويل القطاع العام بالعديد من الدول.

وقد أورد رئيس المجلس أن الحاجة لمعلومات قابلة للفهم بشأن استمرارية التمويل على المدى الطويل لكافة البرامج الحكومية، أصبحت أمرًا واضحًا من خلال الأعمال التي قام بها مجلس المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام فيما يتعلق بتطوير إطار العمل المفاهيمي الخاص به ومحاسبة المنافع الاجتماعية، وأكد أن هناك وعيًا متزايدًا بأن هذه المعلومات يمكن أن تكون لها أهمية فيما يتعلق بإتاحة الفرصة للمواطنين لتقييم درجة التحديات المالية التي تواجه الحكومات، مما يؤدي إلى إدراك وفهم تأثيراتها على الأجيال المستقبلية.

ويطلب المجلس من الأعضاء والهيئات التابعة للاتحاد الدولي المساهمة في تقديم الملاحظات والآراء بشأن هذه الورقة التي يمكن الاطلاع عليها بالموقع www. Ifac.org/Guidance/EXD-Qutstanding.php

---

إطار عمل جديد وأعراف خاصة

بإعداد المسودات وذلك بهدف إيضاح المعايير التي يصدرها مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي

أصدر مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، وهو مجلس مستقل من ضمن المجالس التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، إطار العمل الخاص به للمعايير الدولية للتعليم الخاص بالمحاسبين المهنيين. يهدف هذا الإطار إلى تعزيز ملاءمة واتساق الإصدارات التي يقدمها المجلس لأعضاء الاتحاد الدولي للمحاسبين وتسهيل إمكانية تطبيقها. يتضمن إطار العمل المفاهيم التعليمية التي تشكل أساسًا للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي، وتبين طبيعة إصدارات المجلس وتؤكد على التزامات الهيئات المنضوية تحت عضوية الاتحاد فيما يتعلق بالتعليم المحاسبي. يتضمن إطار العمل أيضًا ملحقًا يسمى «أعراف إعداد المسودات الخاصة بمجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي» والتي سيتم استخدامها لزيادة إيضاح المعايير.

إن إطار العمل موجه بصفة رئيسة للهيئات المنضوية تحت عضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين بسبب حاجتها للاهتمام بالتعليم والتطوير وتقويم أعضائها وطلابها، وهو كذلك ملائم لسلسلة طويلة من أصحاب المصلحة، ويشمل ذلك هيئات تدريس المحاسبة بالجامعات، الجهات التي يعمل لديها المحاسبون المهنيون، المحاسبون المهنيون، المحاسبون المهنيون المرتقبون والجهات الأخرى ذات العلاقة.

وقد جاء على لسان السيد/ مارك إليسون رئيس المجلس «إن إطارنا هذا سوف يتطور مع الفهم والتطبيق للمبادئ والمفاهيم التي تشكل الأساس الذي يرتكز عليه تعليم وتطوير المحاسب المهني. هذا الإطار وكذلك أعراف وضع المسودات سوف يمكنان المجلس من تحديد إجراءات لإعداد المعايير تكون أكثر فعالية وكفاءة وتمكنانه أيضًا من أن يظهر بطريقة أفضل عملية المساءلة المتعلقة بقراراته».

لقد تم إصدار هذا المستند بعد أن تمت دراسته واعتماده من قبل مجلس مراقبة المصلحة العامة وبعد إجراء قدر كبير ومكثف من المشورة مع الجهات ذات الاهتمام بالمصلحة العامة. يمكن الاطلاع على المستند بالموقع www.ifac.org/publications

هيئة الخدمات المالية اليابانية

السماح بالاستخدام المحلي لمعايير التقارير المالية الدولية للسنة المالية الجارية

رحب مجلس معايير المحاسبة الدولية بالتغيرات النظامية التي أعلنتها هيئة الخدمات المالية باليابان (FSA) في الحادي عشر من ديسمبر ٢٠٠٩م. وضعت هذه التغيرات إطارًا عمليًا للتطبيق الطوعي لمعايير التقارير المالية الدولية باليابان، ابتداءً من السنة المالية التي تنتهي في أو بعد ٣١ مارس ٢٠١٠م وهي تمثل خطوة مهمة في اتجاه تبني معايير التقارير المالية الدولية باليابان. إن هذه التغيرات توفر للشركات المسجلة التي تستوفي معايير معينة خيارًا بإمكانية إعداد قوائمها المالية الموحدة وفقًا لمعايير التقارير المالية الدولية للسنوات المالية المنتهية في أو بعد ٣١ مارس ٢٠١٠م. كما أن هذه التغيرات تنهي الخيار الخاص ببعض الشركات اليابانية المسجلة بتقديم قوائمها المالية الموحدة وفقًا لمبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها، للسنوات المالية المنتهية في أو بعد ٣١ مارس ٢٠١٦م.

وبإعلان هذه التغيرات تكون هيئة الخدمات المالية باليابان (FSA) قد اتبعت خريطة الطريق الخاصة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية باليابان (التقرير المرحلي) الذي صدر في يونيو ٢٠٠٩ من قبل مجلس المحاسبة التجارية (BAC)، وهي الجهة الاستشارية الأساسية لمفوض هيئة الخدمات المالية. ففي هذا التقرير المرحلي اقترح مجلس المحاسبة التجارية السماح للشركات المسجلة بالتبني المبكر لمعايير التقارير المالية الدولية ويتبع ذلك التبني الإلزامي في عام ٢٠١٥م أو عام ٢٠١٦م، مع اتخاذ القرار النهائي بشأن المتطلبات الإلزامية حوالي عام ٢٠١٢م.

وقد رحب السيد/ ديفيد تويدي رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية بالقرار قائلاً:

«إن قرار هيئة الخدمات المالية بالسماح بالاستخدام المحلي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRSs) يمثل خطوة أولى في اتجاه الاستخدام الإلزامي لها باليابان، ويعد معلمًا مهمًا في مسار تطبيقها على نطاق العالم. كما يشير القرار إلى أن قدرًا كبيرًا من التعاون قد تحقق بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الياباني. وسوف يشجع هذا القرار الدول الأخرى على السير قدمًا في اتجاه تبني المعايير الدولية».

لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية

إرشادات عن إطفاء الالتزامات المالية من خلال أدوات حق الملكية

أصدرت لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية تفسيرًا يتضمن الإرشادات اللازمة لكيفية محاسبة إطفاء التزام مالي من خلال أداوت حق الملكية. هذه العمليات يشار إليها في كثير من الأحيان بمبادلة الدين بحقوق الملكية.

يوضح هذا التفسير متطلبات معايير التقارير المالية الدولية عند قيام المنشأة بإعادة التفاوض حول شروط التزام مالي مع دائنها في حالة موافقة الدائن على قبول أسهم المنشأة أو أدوات أخرى لحق الملكية لتسوية الالتزام المالي كاملًا أو جزئيًا.

إن هذا التفسير يوضح:

- أداوت حق الملكية الخاصة بالمنشأة الصادرة للدائن هي جزء من العوض المالي المدفوع لإطفاء الالتزام المالي.
- أدوات حق الملكية الصادرة يتم قياسها حسب القيمة العادلة. وإذا تعذر قياس قيمتها العادلة على نحو موثوق، فيجب أن يتم قياسها على نحو يعكس القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يتم إطفاؤه.
- الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي يتم إطفاؤه وقيمة القياس الابتدائية لأدوات حق الملكية الصادرة تكون مضمنة في ربح أو خسارة المنشأة عن الفترة.

يسري هذا التفسير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد الأول من يوليو ٢٠١٠م مع السماح بالتطبيق المبكر.

الهيئة تشارك في الاجتماع الأول للجهات المهنية واضعة معايير المحاسبة في دول آسيا وأوقيانوسيا

شاركت الهيئة في الاجتماع الأول للجهات المهنية واضعة معايير المحاسبة في دول آسيا وأوقيانوسيا المنعقد يومي ٤-٥ نوفمبر ٢٠٠٩م في مدينة كوالالمبور. وبناء على موافقة معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، فقد شاركت الهيئة في هذا الاجتماع ممثلة في معالي رئيس لجنة معايير المحاسبة الأستاذ عبدالعزيز الراشد ونائب الأمين العام الدكتور يحيى الجبر. حيث شاركت في هذا الاجتماع ٢١ دولة من دول آسيا وأوقيانوسيا، وقعت ١٦ دولة منها على مذكرة تفاهم لتأسيس «مجموعة واضعي المعايير في أسيا وأوقيانوسيا» (Asian-Oceanian Standard-Setters Group (AOSSG) والتي تهدف إلى:

- التشجيع على اعتماد، والتقارب مع، معايير المحاسبة الدولية من قبل الجهات المهنية المعنية في منطقة آسيا وأوقيانوسيا.
- تشجيع التطبيق المتسق لمعايير المحاسبة الدولية من قبل الجهات المهنية المعنية في منطقة آسيا و أوقيانوسيا.
- تنسيق مدخلات ومرئيات منطقة آسيا وأوقيانوسيا المتعلقة بالأنشطة الفنية لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).
- التعاون مع الحكومات والمشرعين والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى من أجل تحسين نوعية التقارير المالية في منطقة آسيا و أوقيانوسيا.

المعهد الأمريكي للمحاسبين ينشئ مركزًا لمواجهة إنفلونزا AH1N1

قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإنشاء مركز بغرض توفير الموارد (الأدلة الإرشادية) التي يحتاجها المحاسبون لمساعدة المنشآت في التخطيط لمواجهة تأثيرات إنفلونزا AH1N1. ومن ضمن هذه الإرشادات دليل يبين الكيفية التي يمكن أن تخطط بها المنشآت الصغيرة لضمان استمرارية عملها في ظل هذا الوباء.

حيث إن المنشآت الصغيرة هي بمثابة العمود الفقري للقطاع الخاص بالكثير من الدول ولابد من التأكد من استمراريتها في العمل تحت كل الظروف دون انقطاع. لذلك من الضروري وضع خطة مكتوبة. ولتحقيق ذلك يمكن مراعاة وتطبيق التوصيات التالية:

١- تحديد منسق بموقع العمل يكون مسئولاً عن الأمور المتعلقة بإنفلونزا AH1N1 وتأثيراتها بموقع العمل، يشمل ذلك الاتصال بالجهات الصحية وتطوير وتنفيذ نظم الاتصال المناسبة.

٢- فحص السياسات المتبعة بالنسبة للإجازات ووضع السياسات التي تتيح مواصلة العمل من خلال الهاتف. من الضروري أن تكون مثل هذه السياسات مرنة ومعروفة للموظفين وأن تسمح للمرضى من الموظفين بالبقاء بمنازلهم بعيدًا عن زملائهم الآخرين.

٣- تحديد شخص يتولى مسئولية تقديم المساعدة للأشخاص الذين يداهمهم المرض بموقع العمل.

٤- تحديد الموظفين، الوظائف والأمور الأخرى التي تعد ضرورية أو لازمة لاستمرارية عمل المنشاة (مثلاً المواد الخام، الموردون، خدمات/ منتجات عقود الباطن، والأمور اللوجستية) عند انتشار الوباء – وضع الخطط التي تسهل الاتصال بالأشخاص الذين يتولون المهام الضرورية لتكليفهم بالعمل

وإخطارهم بالتوجيهات اللازمة.

٥- إتاحة الفرصة للموظفين للمشاركة في وضع خطط مواجهة الوباء وإطلاعهم على التوقعات المحتملة بكل وضوح.

٦- إعداد الخطط اللازمة لاستمرارية عمل المنشأة في حالة ازدياد غياب الموظفين بسبب الوباء. وربما يحتاج إلى زيادة المسافة التي تفصل بين موظف وآخر أو تقليل عدد مرات الاتصال فيما بين الموظفين.

٧- وضع خطة للاتصالات عند الطوارئ. ويشمل ذلك الاتصالات الأساسية، سلسلة الاتصالات (تشمل الموردين والعملاء) والإجراءات الخاصة بمتابعة وضع المنشأة والموظفين.

مؤتمرات وفعاليات مهنية

الفعالية	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد
AICPA National Conference on Current SEC and PCAOB Developments	٧ - ٩ ديسمبر ٢٠٠٩م	واشنطن- الولايات المتحدة الأمريكية
المؤتمر السنوي للعمل المصرفي والمالي الإسلامي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي	١٤- ١٥ ديسمبر٢٠٠٩م	المنامة- البحرين
Small Practitioners' Conference	٢٥-٢٧ مارس ٢٠١٠م	لندن- بريطانيا
الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة. جامعة الملك سعود	١٨-١٩ مايو ٢٠١٠م	الرياض
AICPA International Business. Accounting. Auditing and Tax Conference	٢٣- ٢٤ يونيو ٢٠١٠م	واشنطن- الولايات المتحدة الأمريكية
8th Annual International Conference on Accounting	٥ - ٨ يوليو ٢٠١٠م	أثينا- اليونان
2010 American Accounting Association Annual Conference	٣١ يوليو- ٤ أغسطس ٢٠١٠م	سان فرانسيسكو- الولايات المتحدة الأمريكية
18th World Congress of Accountants	٨ - ١١ نوفمبر ٢٠١٠م	كوالالمبور- ماليزيا

الهيئة تتلقى عددًا من خطابات الشكر

تلقت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين العديد من خطابات الشكر والتقدير بمناسبة صدور التقرير الخاص بمناسبة مرور خمسة عشر عامًا على إنشاء الهيئة. حيث تلقت الهيئة خطابات شكر من عدد من أصحاب السمو والمعالي والذين ثمنوا الإنجازات التي حققتها الهيئة والأنشطة والبرامج التي نظمتها. وبهذه المناسبة أعرب الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس أمين عام الهيئة عن جزيل الشكر والامتنان على المشاعر الطيبة سائلاً الله أن يوفقنا جميعًا لمزيد من العطاء والنجاح.

المملكة العربية السعودية
وزارة الداخلية
إمارة منطقة الرياض
الإدارة العامة لخدمات المنطقة

الموضوع / خطاب شكر

سعادة الأمين العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته :-

إشارة لخطابكم رقم ٧/٢١٤ في ١٤٣٠/٧/١٨هـ بهما عدد [٢] نسخه من التقرير الخاص بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والذي يقدم صورة عن الانجازات التي حققتها الهيئة والأنشطة والبرامج التي نظمتها وشاركت فيها ... الخ .

لقد أطلعنا على ما أحتواه التقرير ولمسنامدى الجهد المبذول من الهيئة وعليه نشكركم والعاملين معكم متمنياً لكم التوفيق والسداد .

ولكم تحياتنا ،،،،،،،،

أمير منطقة الرياض بالنيابة

سطام بن عبدالعزيز

المملكة العربية السعودية
وزارة الداخلية
إمارة منطقة عسير

م. خطاب شكر

سعادة أمين عام الهيئة السعوديه للمحاسبين القانونيين
ص.ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

نشير لخطابكم رقم ٧/٢١٤ في ١٤٣٠/٧/١٨هـ ومشفوعه نسخه من التقرير الخاص بمناسبه مرور خمسة عشر عاما على إنشاء الهيئة السعوديه للمحاسبين القانونيين والتضمن عرضا لمهام الهيئة وماقامت به من أعمال وماحققته من منجزات خلال تلك الفتره الماضيه .

نود أن نعرب لكم عن شكرنا وتقديرنا للمجهودات التي بذلت في أعداد التقرير والذي يتضح من خلاله الخطوات الحثيثه التي تسعى إليها الهيئة السعوديه للمحاسبين القانونيين لتحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله وكل مامن شأنه تطوير هذه المهنه والارتقاء بمستواها لايجاد بيئة إقتصاديه وإستثماريه تتسم بالثقه والاستقرار في بلدنا العزيز .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

فيصل بن خالد بن عبدالعزيز
أمير منطقة عسير

الهيئة العامة للسياحة والآثار

سعادة أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تلقيت خطابكم رقم (٥/١٦٩) وتاريخ ١٤٣٠/٦/٢٣هـ المرفق به نسخة من التقرير السنوي الذي أصدرته الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على إنشائها.

أشكر لكم إطلاعنا على هذا التقرير الذي يبرز أهم إنجازات الهيئة، مقدراً ما تبذلونه وكافة أعضاء الهيئة من جهود في سبيل الارتقاء بمستوى أداء مهنة المحاسبة القانونية، متمنياً لكم دوام التوفيق.

ولكم تحياتي،،،

رئيس الهيئة

سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز

المملكة العربية السعودية
وزارة الداخلية
إمارة منطقة المدينة المنورة

سعادة امين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ....

وردنا خطابكم رقم ٧/٢١٤ في ١٤٣٠/٠٧/١٨هـ ومشفوعه التقرير الخاص بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المتضمن أهم الإنجازات في مجال المحاسبة القانونية وأنشطتها.

نشكركم على جهودكم المبذولة لتحقيق أهداف الهيئة، ونسأل الله العلي القدير ان يوفقكم والعاملين معكم لما فيه الخير لمصلحة هذه البلاد الطاهرة، ،،والسلام.

أمير منطقة المدينة المنورة

عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز

imara@imaratalmadinah.gov.sa ص.ب ٤٣٠٠٠ www.imaratalmadinah.gov.sa

المملكة العربية السعودية
مجلس الشورى
مكتب الرئيس

مجلس الشورى
رقم الصادر: ٤٣٣٧
تاريخ الصادر: ١٤٣٠/٠٧/١٢
المرفقات:

سعادة الأخ الكريم الدكتور/ أحمد بن عبدالله المغامس

الأمين العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

فقد تلقيتُ ببالغ الشكر والتقدير خطاب سعادتكم الكريم رقم ٧/٢١٤ المؤرخ في ١٤٣٠/٧/١١هـ والمرفق به نسخة من التقرير الخاص بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .

ولقد سررت بما احتوى عليه من إنجازات في شتى المجالات وما بذل فيه من جهد متميز ، متمنياً لسعادتكم التوفيق والسداد.

وتقبلوا سعادتكم تحياتي وتقديري .

ودمتم في رعاية الله .

نائب رئيس مجلس الشورى

د. بندر بن محمد حجار

هاتف : ٤٤٢٠١٦٠ - فاكس : ٤٨٨١٧٦٤ - المملكة العربية السعودية - ص.ب ٦٣٣٩٣ الرياض ١١٥١٦
Tel.: 4420160 - Fax : 4881764 - Kingdom of Saudi Arabia - P.O. Box 63393 - Riyadh 11516
البريد الإلكتروني : webmaster@shura.gov.sa

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Labour
Minister's Office

المملكة العربية السعودية
وزارة العمل
مكتب الوزير

الموضوع: شكر على إهداء

سعادة الدكتور / أحمد بن عبدالله المغامس المحترم

الأمين العام

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

ص ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تلقيتُ خطابكم رقم ٥/١٦٩ وتاريخ ١٤٣٠/٥/١٨هـ المرفق به نسخة من التقرير الخاص بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .

أشكركم على إهدائكم ، وأقدر لكم حرصكم على تزويدي بنسخة من هذا التقرير ، وأشيد بالإنجازات التي حققتها الهيئة والأنشطة والبرامج التي نظمتها وشاركت فيها ، ويسرني بهذه المناسبة السعيدة أن أقدم لكم خالص التهنئة القلبية والتبريك بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على إنشاء الهيئة ، متمنياً لكم المزيد من التقدم والنجاح ، وللهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ككل تقدم وتطور .

مع أطيب تحياتي ،،

وزير العمل

غازي بن عبد الرحمن القصيبي

الرقم : ١/٢٤٧٠ التاريخ : ١٤٣٠/٧/١٨هـ المرفقات :

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
ديوان المراقبة العامة
مكتب الرئيس

الرقم : ٢٠٢/٨٨٧
التاريخ : ١٤٣٠/٨/٢٠هـ
المرفقات :

سعادة أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فقد تلقيت بالتقدير خطابكم رقم ٥/١٦٩ وتاريخ ١٤٣٠/٥/١٨هـ، ومشفوعه نسخة من التقرير الخاص بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

وإذ أشكر لسعادتكم إطلاعي على التقرير المشار إليه، أود لفتتكم ومنسوبي الهيئة كافةً على الإنجازات التي حققتها الهيئة خلال الفترة المشار إليها في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، سائلاً المولى العلي القدير أن يكلل جهود العاملين المخلصين بمزيد التوفيق والنجاح.

وتقبلوا أطيب تحياتي ،،،

رئيس ديوان المراقبة العامة

أسامة بن جعفر فقيه

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة الخدمة المدنية

الإعلام والنشر

سعادة الدكتور/ أحمد عبدالله المغامس حفظه الله

أمين عام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تلقيت ببالغ التقدير إهداء سعادتكم المتمثل بنسخة من التقرير الخاص بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

يسرني بهذه المناسبة أن أتقدم بالتهنئة لسعادتكم ولكافة أعضاء مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على هذه الإنجازات القيمة خلال خمسة عشر عاماً والتي نفخر بها جميعاً مقدراً الجهود المتميزة التي تقوم بها الهيئة في سبيل تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية والارتقاء بمستواها.

وفي الختام أكرر شكري وتقديري لسعادتكم، سائلاً الله العلي القدير أن يوفقكم ويبارك في جهودكم.

وتفضلوا خالص التحية والتقدير ،،،

وزير الخدمة المدنية

محمد بن علي الشامي

الرقم: ٣٠٩٠٧ التاريخ: ١٤٣٠/٠٧/١١ المرفقات: ٠

ألغاز .. ألغاز

❖ جلس ثلاثة أصدقاء يأكلون وكان أمامهم طبق به عدد من البيض فأخذ الأول نصف عدد البيض وبيضة، وأخذ الثاني نصف عدد البيض المتبقي وبيضة، وأخذ الثالث نصف عدد البيض المتبقي وبيضة..

ترى كم عدد البيض الذي كان أمامهم؟

❖ رجل فرنسي وزوجته ورجل إنجليزي وأخته اشتروا ٣ بطيخات وأخذ كل واحد من الثلاثة بطيخة كاملة، فكيف كان ذلك؟

❖❖ أمامك فطيرة فهل يمكنك تقسيمها إلى ٨ قطع متساوية بقطعها بالسكين ٣ مرات فقط.

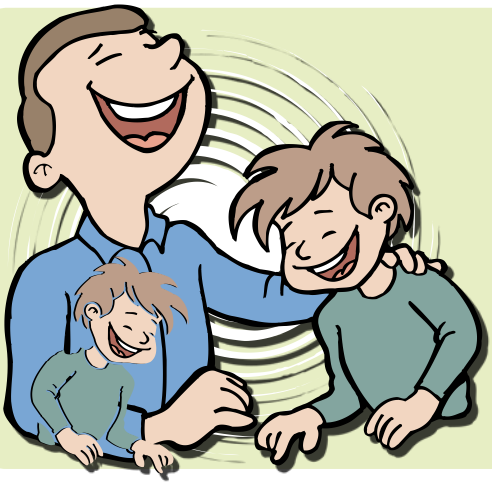

قصة مثل
** مواعيد عرقوب **

قال عرقوب لأخيه: إذا أطلعت هذه النخلة فلك طلعها. لما أطلعت أتاه أخوه فقال عرقوب: دعها حتى تصير بلحًا فلما أبلحت قال: دعها تصير زهوًا فلما زهت قال: دعها حتى تصير رطبًا فلما أرطبت قال دعها حتى تصير تمرًا فلما أتمرت عهد إليها عرقوب ليلًا فجدها ولم يُعط شيئًا فذهب موعد عرقوب ..

قال الأشجعي

وعدت وكان الخلفُ من سجية
مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

عملية حسابية

المطلوب أن تضع في كل دائرة من الدوائر الثمانية الموزعة على أضلاع هذا المربع رقمًا من الأرقام التالية (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) على ألا يتكرر رقم منها مرتين وبحيث لو جمعت الأرقام الثلاثة الموجودة على كل ضلع من أضلاع المربع يكون المجموع ٢٠.

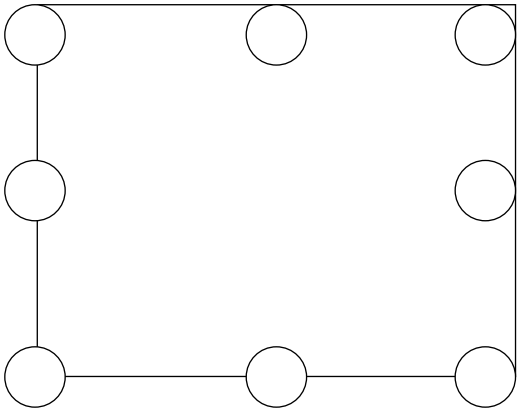

لغويات

يقولون: يرى من اللحم غمرة ومن اللحم زهمة. ومن البيض زهكة ومن الحديد مهكة ومن السمك ضمرة . ومن اللبن والزبدة شتره ومن الثريد مردة. ومن الزيت قتمة. ومن الدهن زنخة، ومن الخل خمصة ومن العسل لزقة ومن الفاكهة لزجة. ومن الزعفران ردعة. ومن الطين ردغة ومن العجين ودخة. ومن الطيب عبقة ومن الدم ضرجة وسطلة، ومن الوحل نتقة ومن الماء بللة، ومن المداد وحدة، ومن الذر نمسة ونسمة، ومن الوسخ درنة، ومن العمل مجلة.

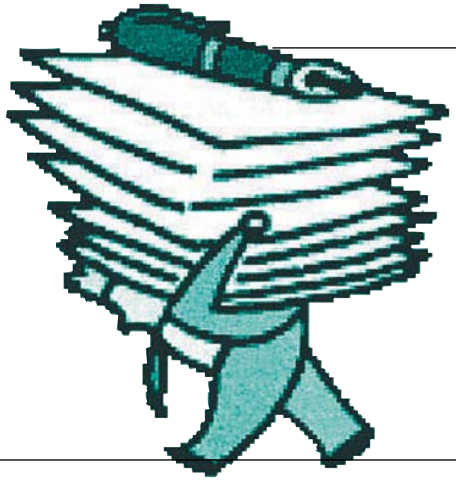

المربع الفارغ

أخي القارئ: يحتوي المربع التالي على ٢٥ مربعًا صغيرًا.. فهل يمكن ملء هذه المربعات من ١ إلى ٢٥ بشرط أن يكون مجموع أي صف يساوي مجموع أي عمود يساوي مجموع أي من القطرين يساوي ٦٥.

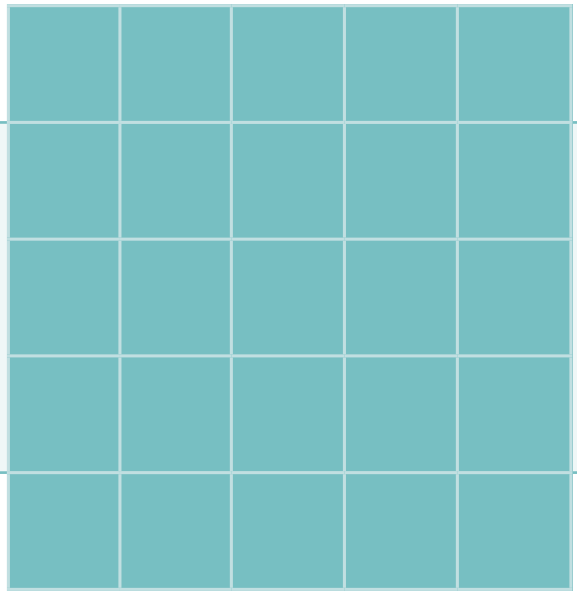

فكر معنا

السؤال الأول:

حوض ماء فارغ، أردنا أن نملأه بالماء، ففي اليوم الأول أفرغنا فيه برميلين وفي اليوم الثاني أفرغنا فيه ٤ براميل، وفي اليوم الثالث أفرغنا فيه ٨ براميل، وفي اليوم الرابع أفرغنا فيه ١٦ برميلاً، وهكذا حتى امتلأ الحوض في اليوم العاشر. ففي أي يوم امتلأ نصف الحوض.

السؤال الثاني:

إذا كان لدينا مكعب ثلج ينصهر في ١٥ دقيقة، ففي كم ساعة ينصهر ١٠ مكعبات.

كيلو نقود

ذهبت السيدة إلى محل الفاكهة وقالت للبائع أريد كيلو برتقال وكيلو تفاح وكيلو موز وكيلو عنب وبعد أن أخذت حاجتها همَّت بالانصراف. فقال لها البائع: توقفي.

قالت: ماذا تريد؟

قال: كيلو نقود!!

المحاسبة في المملكة ورياح التغيير (٢من ٢)*

لعل من رياح التغيير إنشاء وحدة خاصة في هيئة السوق المالية تعنى بشكل أساس بعملية متابعة القوائم المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق المال، وتشديد العقوبة على المخالفين، مع تحديد تواريخ محددة للإفصاح عن نتائج القوائم المالية الربعية والسنوية، وكذا التأكد من تطبيق معايير المحاسبة السعودية بدقة.

ومن نتائج ذلك أيضًا التعاون الواضح بين هيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لتطوير معايير المحاسبة والعمل على مواءمتها مع معايير المحاسبة الدولية من خلال مشروع مشترك يجري حاليًا تنفيذه؛ إضافة إلى تحسين النظم المالية للشركات المساهمة واستقطابها الكفاءات المؤهلة خوفًا من وقوعها في مخالفات مالية، وكذا زيادة حرص المراجعين القانونيين عند فحصهم القوائم المالية الربعية ومراجعة القوائم المالية السنوية، خوفًا من تطبيق العقوبات، ومن نتائج ذلك إعادة النظر في نظام الشركات السعودية.

ولا شك أن انهيار السوق المالية كان له أثر الزلزال في تطوير مهنة المحاسبة في المملكة، وستهب رياح التغيير بشكل قوي ليس على المملكة فحسب بل على المنطقة جميعًا.

فقد نرى قريبًا، إعادة النظر في الإطار الفكري للمحاسبة المالية في المملكة سواء ما تعلق بأهداف المحاسبة المالية أو تحديد مفاهيمها، وتعريف للعناصر وكذا أساسيات القياس، إضافة إلى تبسيط لغة العرض المحاسبي ليفهمها عامة المجتمع وليس النخبة، كما هو جار حاليًا، والعمل بشكل جدي على تعريف وتحديد الإفصاح الكافي بحيث يكون نابعًا من حاجات المستفيدين زمانًا ومكانًا.

وكما هو معلوم فإن معايير المحاسبة السعودية تأخذ إلزاميتها من نظام المحاسبين القانونيين الذي أعطى الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين كامل الصلاحية في إعداد المعايير المهنية ومراقبة تطبيق أعضائها لتلك المعايير؛ وعززت هذه الصلاحية بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية الذي ألزم الشركات المدرجة في سوق المال باعتبار معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أساسًا لإعداد القوائم المالية.

كما أن نظام الدخل (الضريبة)، قد أكد ضرورة استخدام معايير المحاسبة السعودية لإعداد القوائم المالية للشركات الخاضعة للضريبة، حيث تستخدم تلك القوائم كأساس لإعداد الوعاء الضريبي.

ولقد أدركت تلك الجهات مجتمعة الضغط الذي تواجهه من طبقات المجتمع كافة، وعلى الأخص المستثمرين في أسواق المال؛ ونفذت هيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مشروعًا مهمًا لإعادة دراسة كفاءة معايير القياس والإفصاح للشركات المساهمة المدرجة في سوق المال، ومدى الالتزام بتفاصيلها، إضافة إلى قدرتها على عكس عدالة نتائج تلك القوائم؛ وبرأيي أن نتائج هذا المشروع حال إنجازه ستكون لها آثار مباشرة على مراجعة كثير من تفاصيل المعايير، إضافة إلى إعادة النظر في مكونات الإطار الفكري للمحاسبة في المملكة سواء ما يتعلق بأهداف المحاسبة المالية أو مفاهيمها.

فعلى سبيل المثال قد يلزم الآن العمل على توسيع قاعدة الأهداف لتشمل خدمة المستفيد الذي لا يستطيع الحصول على المعلومة من خلال إمداده بالقوائم المالية إلى إمداده بمعلومات تتعلق بالتقارير المالية كما هو الحال في أهداف المحاسبة في أكثر دول العالم؛ كما ستشهد أيضًا تعديلًا في أساس القياس، وذلك بالتحول من التكلفة التاريخية كأساس إلى قيم أكثر واقعية ولو لبعض عناصر القوائم المالية، كما ستشهد أيضًا تعديلًا في فرض ثبات وحدة القياس النقدي جراء ما يلاحظ من تغيرات هائلة في أسعار صرف العملات ومعدلات التضخم العالمية.

إكمالًا لرياح التغيير قد نرى قريبًا تعديلات جوهرية في نظام الشركات السعودي، الذي تحت المناقشة، ومن هذه التعديلات المواد المتعلقة بمالية الشركات ومسؤولية الأطراف المتعددة حيالها؛ إضافة إلى ربط عدالة القوائم المالية بتطبيق معايير المحاسبة السعودية.

كما قد نرى تحديدًا دقيقًا لمسؤولية كافة أطراف نماذج الأعمال من ملاك حاليين ومتوقعين، ومديرين وإداريين حاليين ومتوقعين، وموظفين وموردين وغيرهم؛ إضافة إلى المحاسبين والمراجعين القانونيين؛ كما سنرى توضيحًا دقيقًا للعقوبات المدنية والجنائية لكافة الأطراف عند إهمالهم العادي أو الجسيم، وسنرى تطبيقًا دقيقًا لحوكمة الشركات، حيث صدرت لائحة الحوكمة للشركات السعودية، وسيشمل نظام الشركات الجديد مواد تحدد مسؤولية جميع الأطراف عن فعالية نظام الرقابة الداخلية وعدالة منتجاته. وقد نرى قريبًا رفع قضايا على المحاسبين القانونيين في حال الإهمال العادي أو الجسيم.

وقد بدأت بوادر تلك القضايا في الظهور. فحاليًا تنظر قضيتان لدى ديوان المظالم، ولا شك أن القضاء كان له دور في تأسيس قواعد تطوير مهنة المحاسبة في الغرب، كما قد نرى الاستثمار في تطوير نظم المحاسبة في الشركات عامة والمساهمة خاصة، في الاستفادة القصوى من التطور التكنولوجي؛ حيث لاحظنا أخيرًا أن بعض الشركات المساهمة تصدر قوائمها المالية بعد يوم واحد من إقفال حساباتها.

كما قد نرى ضغطًا اجتماعيًا على الجامعات السعودية لتطوير خريجيها بما يتلاءم مع حاجات السوق، وذلك بالرفع من مستوى مناهجها ومتابعة التطورات التكنولوجية وتطوير أساليب تعليمها والرفع من مستوى أعضاء هيئة تدريسها؛ وهنا يجب أن نشير إلى دور اختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في إذكاء روح التنافس بين الجامعات لترقى بخريجيها إلى مستوى ذلك الاختبار.

وقد نرى تشكيل مجلس جديد تابع لهيئة السوق المالية يعنى بالمحاسبة والمراجعة للشركات المساهمة المدرجة في سوق المال على غرار مجلس الإشراف على محاسبة الشركات العامة التابع لهيئة الأسواق والأوراق المالية الأمريكي SEC .

كما قد يتم العمل بشكل جدي على مواءمة معايير المحاسبة السعودية مع المعايير الدولية، بحيث تبقى اللغة العربية أساسًا لتلك المعايير، وأن يعدل ما يتعارض مع المعايير الدولية (إن وجد)، حتى يتم الوصول إلى الهدف في كون معايير المحاسبة السعودية أساسًا لإعداد القوائم المالية للشركات في المملكة، وأن هذه المعايير تحت إطار المعايير الدولية؛ مع إبقاء المعايير المحلية التي تلائم المحيط الاجتماعي والاقتصادي في المملكة، مثل الإفصاح عن الفوائد الربوية سواء في صافي الدخل أو توزيعات الأرباح، وأساليب معالجة الزكاة الشرعية باعتبارها مصروفًا أو توزيعًا للدخل وغيرها الكثير.

وأعود إلى أن إعداد المعايير باللغة العربية يعتبر ذا أهمية، نظرًا لكونه ذا ميزة تنافسية للشباب السعودي والعربي عند التوظيف، وإلا أدى إلى دخولهم في منافسة عارمة مع غير العرب، وقد يصبحون غرباء في أوطانهم.. والله أعلم.

* نقلًا عن جريدة الاقتصادية العددين ٥٨٠٢ و٥٨٠٩

د.عبدالرحمن إبراهيم الحميد
أستاذ المحاسبة والمراجعة - جامعة الملك سعود

النمو والتوسع محلياً وعالمياً سمتان أساسيتان ميّزتا مسيرة شركة المملكة القابضة منذ انطلاقها، مستندة في ذلك إلى استراتيجية تطويرية واضحة وبعيدة المدى وضعها مؤسس الشركة ورئيس مجلس إدارتها الأمير الوليد بن طلال آل سعود بالتعاون مع أعضاء مجلس الإدارة.

وقد اكتسبت شركة المملكة سمعتها كإحدى الشركات العالمية القوية والرائدة، بفضل من الله تعالى ثم نتيجة لعمق رؤيتها المستقبلية ومرونة سياساتها الاستثمارية وخبراتها الواسعة والعريقة في قطاعات الأعمال، بالإضافة إلى شراكاتها الإستراتيجية الهادفة واختيارها المتأني للفرص الواعدة وقوة حضورها وتنوع محفظتها الاستثمارية في الأسواق كافة.

تكمن في التطلع دائماً نحو فرص جديدة وواعدة

هذه الإستراتيجية الواضحة أثبتت نجاحها عبر إنجازات باهرة شكلت حافزاً للمضي قدماً بمشاريع عملاقة جديدة مثل مشروع جدة العقاري العملاق ومشروع مدينة المملكة في الرياض اللذين بوشر العمل على تنفيذهما ... مما يعكس مدى قوة الشركة وثقتها الراسخة بمستقبل الاقتصاد الوطني.

ثـــروة من الاســتـثـمـارات

المملكة العربية السعودية

في خدمة

المملكة KINGDOM
شركة المملكة القابضة

kingdom.com.sa

"أفضل بنك في المملكة"

2009

SABB ساب

رؤية محلية، خبرات عالمية

The Banker
Bank of the Year 2009
SAUDI ARABIA